جودة التعليم

د. هاني محمد السيد

مؤسسة دار الفرسان

للنشر والتوزيع

51 ش إبراهيم خليل – المطرية

اسم الكتاب :جودة التعليم

المؤلـــف : هانى محمد السيد

الناشـــر : مؤسسة دار الفرسان

تصميم الغلاف: فرى برنت-

رقم الإيداع : 8585 / 2010

طبعة أولى : 2010

فهرسة أثناء النشر

هانى محمد السيد ،

جودة التعليم/ هانى محمد السيد. – القاهرة .- ط1: مؤسسة دار الفرسان للنشر والتوزيع 2010،

192 ص ؛ 24 سم

تدمك : 0-43-6169-977

1 – التعليم – أغراضه وأهدافه - مصر

أ- العنوان370.11

رقم الإيداع : 8585 / 2010

بِسۡمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحۡمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ

(فَتَعَٰلَى ٱللَّهُ ٱلۡمَلِكُ ٱلۡحَقُّۗ وَلَا تَعۡجَلۡ بِٱلۡقُرۡءَانِ مِن قَبۡلِ أَن يُقۡضَىٰٓ إِلَيۡكَ وَحۡيُهُۥۖ وَقُل رَّبِّ زِدۡنِي عِلۡمًا)

صدق الله العظيم

طه 114

مقدمة

بسم الله الرحمن الرحيم

ظهرت في مجتمعاتنا مشكلات كثيرة متنوعة ؛ نتيجة للتطورات السريعة وتدفق المعارف الإنسانية والعلمية وتعقد الحضارة وتشابكها ، أدى إلى عدم وجود توازن سليم بين التكنولوجيا الحديثة وبين الحياة الاجتماعية ، فاصبح الفرد غير قادر على التكيف أمام هذا الكم الهائل من وسائل التقنية ,التطورات السريعة .

إن اثر وسائل الإعلام الأجنبية المرئية والمسموعة والمقروءة ؛ وتصفح أبناءنا للشبكة المعلوماتية دون نقد وتمحيص في ظل مخرجاتها المبهرة نتج عنه سلوكيات غريبة على مجتمعنا ، فقد تدنى مستوى العلاقة بين المعلم والمتعلم والتي وصلت إلى حد الإيذاء الجسدي .

كما أن مشكلات الطلاب في تزايد كإثارة الشغب و العدوان و الكذب و التأخر الدراسي و التسرب و الفراغ و المخدرات و السرقة والاعتداءات والجرائم المختلفة.

إن إصلاح ذلك يكمن في إيلاء التربية والتعليم مزيداً من العناية كماً وكيفاً؛ بإعادة النظر في مناهجنا والتدقيق في محتواها وفي الطر ق وأساليب التقويم والوسائل وتحديدها وجعلها مواكبة لعصر العولمة ، وغرس مبدأ التعلم الذاتي في نفس المتعلم والتفكير الناقد لسلوكيات حياته اليومية ، و الاهتمام بالبحث العلمي على مختلف المستويات والحقول المعرفية ، والتمسك بالتراث الثقافي القائم على الكتاب والسنة .

وفي رؤية مستقبلية متفائلة لنوعية المتعلم المراد إعداده لمواجهة العولمة والتفاعل بنجاح

مع المتغيرات السريعة والاتجاهات التربوية العالمية المعنية بتطور أنماط التفكير ، والسلوك العلمي ، والاستفادة من المعرفة الإنسانية ، والأخذ بيد المعلم بتدريبه والرفع من شأنه للنهوض بالعملية التعليمية ، فالتعليم هو الوسيلة الفعالة لتغيير هيكل المجتمع وهوية أفراده وسماته الثقافية

المؤلف

الأهداف العامة للتربية والتعليم

خصائص التربية المستقبلية :

- دينية–دنيوية : تجمع بين التمسك بالعقيدة الإسلامية وبناء الذات وإعمار الدنيا بالخير والسلام.
- شمولية تكاملية : شاملة لنمو جميع النواحي العقلية والجسمية والاجتماعية والوجدانية في تكامل والتعامل مع المتعلم كلياً.
- طبيعية : تعمل في أوضاع طبيعية أو تحاكي أوضاع طبيعية أو منشودة ضمن أوضاع طبيعية
- فردية–جماعية– تفاعلية : تـ مثل تكاملاً بين الأعمال التربوية الفردية والجماعية ، وتفاعلاً مستمراً وتغذية راجعة .
- توفيقية : توفق بين حاجات الفرد بحسب عمره وبين حاجات المجتمع .
- عملية–خبروية–نظرية : تنطلـ ق من الواقع وتكسب المتعلم خبرة حقيقية وفقاً لنوع النشاط ونضج المتعلم ، وتتدرج به في المراقي النظرية .

- تعبيرية– تواصلية– أدائية : يعبر فيها المتعلم عن أفكاره وخواطره ومشاعره ويتواصل مع غيره ويوفق بين التعبير والقيام بأنشطة فعلية في الفصل والمدرسة والبيئة .
- تركيبية– إنتاجية : يركب الأجوبة بنفسه ولغته ، ويقدم إنتاجا في عمل متكامل .
- استكشافية– توليدية– ابتكاريه : إعطاء الحرية للمتعلم لارتياد آفاق مجهولة ليولد منها أفكارا وخبرات جديدة قد تصل للإبداع والابتكار.
- تعاونية– تشاركيه : تـ عاون المتعلم مع المعلم ، والمتعلمين مع بعضهم البعض ، وسائر الأسرة التربوية والمجتمع التربوي .
- تنوعيه– بدائلية : متنوعة بحيث تنوب خبرة عن خبرة إذا لم يكن هناك مانع ، وإثراء المتعلم بالأفكار والأنشطة المختلفة المتنوعة .
- تأويليه– تساؤليه–نقدية– تقويمية: يعبر المتعلم فيها عن مرئياته ، يتساءل ويستقصي ويبحث وينقد ويصدر تقويماً شاملاً.
- سيروراتية–نواتجية : تهـ تم بنواتج العمل التربوي المتحقق في أعمال متكاملة ،وتقدر سير العملية التي تتم بواسطتها الوصول إلى نتائج تربوية.

- أخلاقية – تمهنية – منفتحة : تعد المواقف والقيم محور العمل التربوي لجميع أعضاء العمل التربوي ، فينمو المعلم على غرار نمو المتعلم نمواً مستمراً بجميع أبعاده وتبقي باب الاجتهاد التربوي مفتوحاً على مصرعيه .

وبما أن الأهداف التربوية جوهرية في عملية التطوير التربوي وتحديد محتوى المناهج كي يستمر التعليم محققاً لأهداف التنمية؛ كان من المهم معادوة النظر في الأهداف التربوية للنظام التربوي بأسره لتوجيه العملية التعليمية وتنفيذ برامجها وتلبية الحاجات ذات الأولوية وبناء الطاقات البشرية لمواجهة تحديات العصر مع المحافظة على الهوية القومية العربية الإسلامية .

الأهداف العامة للتربية :

تتعدد مستويات الأهداف بدءاً بأهداف العملية التعليمية ككل،أهداف لكل مرحلة ثم أهداف لكل صف دراسي ، وأهداف المناهج الدراسية ثم الأهداف السلوكية التعليمية في المراحل التنفيذية ، وهي على درجات متفاوتة من التجريد والعمومية حتى تصل إلى الأهداف الإجرائية المرتبطة بالمواقف التدريسية التي يتم تحقيقها في أوقات محددة ، وهي عبارة عن أهداف وأنشطة إجرائية ، و يتم تحديد الأهداف باختلاف مستوياتها بناء على ثقافة المجتمع ، طبيعة المتعلم وخبراته ونموه ،التطورات في الأساليب والبحوث العلمية والجديد في المجال التربوي في العالم المتقدم بما يتفق مع ومبادئ المجتمع .

الأهداف العامة للتربية تمثلت في التالي :

- **تنمية الفهم الصحيح للإسلام وتعاليمه السمحة.**
- **تعميق الانتماء الوطني المبني على فهم صحيح لمكتسبات الوطن الحضارية وتطلعاته المستقبلية، وتوثيق الروابط الاجتماعية بين المواطنين ، وتقدير المصالح المشتركة.**
- **تنمية الشعور بالهوية العربية للوطن تاريخاً وثقافة ومصيراً.**
- **تنمية مهارات التفكير المنظم والقدرة على استخدامها في فهم المواقف المتجددة وحل المشكلات عن طريق التحليل والنقد والربط بين الأسباب والنتائج.**
- **تنمية مهارات التعلم الذاتي باستخدام مصادر التعلم وتقنيات المعلومات المختلفة.**
- **تنمية الاتجاه نحو الإسهام بفاعلية في الفكر العالمي والإبداع العلمي والتطور التقني والتفاعل الإيجابي مع الشعوب والثقافات الأخرى بثقة واقتدار في إطار مبادئ الإسلام وقيم المجتمع ومثله.**
- **تنمية الاتجاه نحو الإخلاص في العمل وإتقانه ومعرفة أهميته لحياة الفرد والمجتمع.**
- **تنمية الاتجاه نحو الـ عمل اليدوي والمهني لاكتساب مهارات العمل الأساسية لسد حاجة الفرد واعتماده على نفسه.**

التعليم فى مصر القديمة

أهمية التعليم عند المصري القديم :

شغل التعليم في مصر القديمة مكانة متميزة بين طبقات المجتمع، فكان مطمع كل الفئات من اجل الوصول إلى ارقى المناصب في الدولة، وليس أدل على ذلك من كثرة التماثيل التي مثلت على هيئة الكاتب منذ أوائل عصور الدولة القديمة ، فمنذ ذلك الحين لا تكاد تخلو نقوش مقبرة أو مناظرها من شخصية تتخذ ضمن ألقابها لقب الكاتب ، و قد يكون صاحب هذا اللقب من الكبراء أو من أواسط الناس أو من موظفي القصر.

عبر المصريون القدماء عما يقابل " الثقافة" و " المثقفين" بمترادفات قليلة ، كان أهمها وأكثرها شيوعا ثلاث ألفاظ هى لفظ سش الذي يعنى يكتب كتابة كاتب ، متعلم ، مثقف . ثانيها "سباو" الذى يعنى تربية ، تهذيب ، تعليم منها المؤنث سبايت الذى يعنى تعاليم حكم وصايا أمثال ، ثالثها "رخ" الذي يعنى يعلم يعرف.

و علم الحرفيون أطفالهم مبادئ حرفهم و أما الطبقة العليا ، فانها اعتمدت على مدرسين متخصصين في تعليم أبنائها ، وتعلم أبناء الطبقة المتوسطة في المعابد تحت رعاية معلم بعينه ، وشملت التربية القراءة والكتابة والنصوص الأدبية والتدريس والحكايات من خلال إعادة كتابة النصوص وأداء التمارين على لواح ا خشبية او حجرية . ولقد عث على بعض هذه التمارين . و فى كل الأحوال كان التعليم ضروريا للارتقاءفى السلم الاجتماعي.

و كان هناك دوافع للتعليم عند المصري القديم ، و يمكن اجمالها فى ثلاثة دوافع هى الانخراط فى سلك الهيئة الحاكمة ، خدمة المطالب الدينية و اكتساب نصيب من العلم الديني ، تقديرا للعلم و كرامة المتعلمين.

نظم التعليم عند المصريين القدماء :



صاحب اختراع الكتابة فى مصر القديمة ، ومعرفة المصرى القديم للكتابة والحساب وحاجته لتدوين الشئون العامة الإدارية إلى بداية اهتمامه بالتعليم لخلق جيل بعد جيل من الكتبة لإدارات الدولة سواء فى الشئون المالية والزراعية والإدارية كذلك بدء الاهتمام بالتعليم لتسجيل كل معرفة وعلم سواء دينى أو عقائدى أو دنيوى للاستفادة من هذه المعرفة. وقد اهتم كل ذى صنعه وعلم أو معرفة بتوريث هذا العلم إلى إبناؤه وأحفاده لتوارثوا هذا العلم ليحافظوا على مسيرته وكما اهتم الملوك والأمراء والنبلاء وقادة الجيوش بتعليم أبناؤهم اهتم أيضا العديد من أفراد عامة الشعب بالتعليم حيث تكون هناك فرصة لتبؤ مكانة عالية فى المجتمع المصرى والتخلص من واقعه وإيجاد مكان له بين علية القوم .

وقد أقتصر التعليم فى البداية على تعليم الصغار فى القصور الملكية وبيوت النبلاء وبعض مكاتب الإدارات لأعداد صغيرة من الأولاد المثقفين وكان التعليم يقتصر على معرفة مبادئ اللغة والحساب والمعلومات العامة . ثم بدء فى إعداد أماكن خاصة لتعليم الصبيان والبنات تلحق بالمعابد كفصول دراسية وفى نفس الوقت تم الاهتمام بدراسة المعلومات العامة والجغرافية والتاريخ إلى جانب تعلم اللغة والحساب.

أما عن فقراء المصريين والقانتين بعيداً عن المدن الكبيرة فكان التعليم على نطاق ضيق فى الأماكن المفتوحة فى الحقول تحت الشجر أو فى بعض الحجرات البسيطة التى تشبه" الكتاب" فى القرى . ومع أواخر الدولة القديمة وخلال الدولة الوسطى عرفت فى مصر بداية ظهور المدارس أو بيت الحياة " برعنخ "ودراسة مناهج دراسية محددة يختار الدارسين فيها نوع التعليم حيث ظهر بعض المدارس المتخصصة فى العلوم المختلفة كالهندسة والطب والتحنيط إلى جانب التعليم العام .



فنجد أن المدارس الملحقة بالمعابد تصطبغ الدراسة فيها بالشئون الدينية والعقائدية ، أما المدارس الملحقة بالإدارات الخاصة بالدولة تكون الدراسة معظمها لغه وحساب وتعليم الشئون التجارية والإدارية ، أما المدارس التى تكون ملحقة بالجيش فمعظم المناهج إلى جانب التعليم العام علوم عسكرية يتخللها التدريبات العسكرية التطبيقية وتعليم فنون القتال واستعمال الأسلحة وغيرها من العلوم العسكرية .

أما التعليم العام فكان يشمل مناهج عامة لدراسة اللغة المصرية وآدابها وعلومها من خط وهجاء وقواعد وآداب . كذلك الرياضيات بكل فروعها من حساب وهندسة والجبر . المعلومات العامة ومنها التاريخ والجغرافية ومبادئ الظواهر الكونية والبيئية والزراعية .

وفى كل من هذه المدارس مكتبات دون فيها العديد من فروع المعروفة كل حسب اختصاصه على أوراق البردى لتكون كتب ومراجع للدارسين ، يطلع عليها من يحتاجها يطلق عليها " بر ن سشو " أى بيت المخطوطات أو دار الكتب يقوم على إدارتها العديد من الإداريين والأمناء وجملة الأختام وكانت الربة الحامية لهذه المكتبات الآلهة "سشات" . وقد عرف المدرس أو المعلم فى دور العلم بألقاب كثيرة كان من أكثرها شهرة لقب " سباو" أى النجم أو الهادى أو المرشد أو المعلم ، فى حين أن التلميذ أو الطالب للعلم لقب بألقاب منها " نزز " أو " غرد" . وكان التلاميذ يستخدمون ألواح الأرتواز والخشبية لكتابة بالبوص أو الأحجار (طباشير) أو على أوراق البردى ويقوم المعلم بتصحيح الأخطاء ليتعلمها التلميذ بالمداد الأحمر ويقوم بإعادة كتابة الأخطاء ليتعلمها التلميذ الذى غالباً ما يكتب بالمداد الأسود . وإلى جانب المدارس والأماكن التعليمية البسيطة والمدارس المتخصصة الملحقة بالمعابد أو الإدارات الحكومية أو إدارات الجيش كان هناك مراكز ثقافية تعليمية كبيرة فى المدن الكبيرة وخاصة عواصم مصر التى لعبت دوراً كبيراً فى حياة المصريين سواء السياسية مثل منف والأقصر أو الدينية مثل عين شمس وإيبدوس.

وكان لكل مركز من هذه المراكز طابعه ومنهجه الخاص سواء من الناحية العقائدية حيث لها فلسفة معينة تشتهر بها إلى جانب العلوم الأخرى ، وكان يقصد هذه المراكز الدراسية من كل إنحاء مصر لتلقى العلوم والتعليم على ايدى علماء ذاع صيتهم خارج حدود مصر ، فنجد فى العصر المتأخر علماء من أوروبا ومؤرخون وفلاسفة يأتون إلى مصر لتلقى العلوم على يدى هؤلاء الأساتذة وينهلون من فضل الحضارة المصرية المعرفة والعلوم والفنون والفلسفة والطب وينقلونها إلى أوروبا التى كانت تعيش فى ظلام الجهل .

وهو ما يذكره التاريخ من فضل للحضارة المصرية على دول العالم فى كافة أنحاء العالم القديم والحديث ، حيث يعود الفضل للمصريين إلى معرفة التقويم وعلوم الفلك والطب والهندسة . ألخ وبدا كل عالم أوربى يفتخر ويتباهى بأنه درس فى مصر وعلى أيدى علمائها.

أهمية التعليم وأهدافه

التعليم هو النشاط الذي يهدف إلى تطوير التعليم والمعرفة والقيم الروحية والفهم والإدراك الذي يحتاج إليه الفرد في كل مناحي الحياة إضافة إلى المعرفة والمهارات ذات العلاقة تجعل بحقل أو مجال محدد .

اهمية التعليم الاولي في حياة الطفل :

التعليم الأولي هو مرحلة ذات أثر بالغ على مستقبل الأطفال. وهي حلقة وصل بين الأسرة من جهة، وبين المدرسة الابتدائية من جهة أخرى . وهي تستغرق غالبا سنتين. تبدأ من السنة 4 أو 5 ن وتنتهي في تمام 6، حيث يلتحق الطفل بالمدرسة الابتدائية وهو في سن السادسة أو السابعة من عمره .

وتشكل هذه المرحلة القاعدة الأساسية للمرحلة الابتدائية. ولذا فمهمتها تربية، وإعداد أكثر منها تعليمية. ولقد بينت بعض البحوث أن 30 % من النمو العقلي للطفل يتكون في السنة الرابعة، ويمتد حتى الثامنة. مما يؤكد أهمية التعليم الأولي في هذه المرحلة الحرجة التي تتميز بنمو سريع تبرز فيه أكثر من القدرات.

إن مرحلة 4–6 سنوات هي مرحلة بناء ا لشخصية. حيث يكون الطفل بالغ الحساسية بما يحيط حوله. ويمكن أن ينصب اهتمام المدرس في الكتاب القرآني على تعويد الأطفال على كيفية الاندماج مع أندادهم حتى يتمكن الطفل تدريجيا من الانسجام مع الجو المدرسي بنشاطاته المختلفة. وبذلك فإنه يتعلم الانسجام مع المعايير الاجتماعية .

والمطلوب هو عملية تدريجية في تدريب الطفل على أساليب العمل مع الجماعة وممارسة الحرية والمسؤولية. ولقد احتل التعليم الأولي مكانة بارزة في مختلف الأنظمة التعليمية، وذلك بحكم الأهمية التي تكتسيها هذه المرحلة في حياة الأطفال، والدور الذي تلعبه في تشكيل شخصيتهم، وتفتح قابليتهم وإعدادهم لمرحلة التمدرس.

ويقول طه حسين في كتابه(مستقبل الثقافة في مصر) : لست في حاجة إلى الإطالة في إثبات أن التعليم الأولي والإلزامي ركن أساسي من أركان الحياة الديمقراطية الصحيحة. بل هو ركن أساسي من أركان الحياة الاجتماعية . <<ويقول أيضا >> : فالدولة الديمقراطية ملزمة أن تنشر التعليم الأولي، وتقوم عليه الأغراض عدة، أن هذا التعليم الأولي أيسر وسيلة يجب أن تكون في يد الفرد ليستطيع أن يعيش. والثاني: أن هذا التعليم الأولي أيسر وسيلة يجب أن تكون في يد الدولة نفسها لتكوين الوحدة الوطنية، وإشعار الأمة حقها في الوجود المستقل الحر، وواجبها للدفاع عن هذا الوجود. والثالث: أن هذا التعليم الأولي هو الوسيلة الوحيدة في يد الدولة لتمكن الأمة من البقاء والاستمرار.

أهمية التعليم:

- يمحى أمية الفرد .
- يعطى الفرد معلومات فى شتى المجالات .
- هو سلاح كل فرد .
- يوسع مدارك الفكر لكل فرد .
- يعطى القدرة على الابتكار و التخيل وسعة آلاف .

أهداف التعليم التربوى

تلتزم السياسة التربوية المطورة بتحقيق الأهداف التربوية العامة الآتية :

- غرس الإيمان بالله ورسله والقيم الدينية .
- تقوية الاعتزاز بالعروبة والوطن والأمة والذاتية الثقافية والحضارية .
- تدريب الفرد على واجبات المواطنة والمشاركة المجتمعية والسياسية .
- تنشئة المتعلمين على قيم وممارسات العمل والإنتاج والإتقان .

- تمكين المتعلمين من إتقان أساسيات التعلم) القراءة والكتابة والحساب)
- تمكين المتعلمين من التزود بالمعرفة والعلوم المتقدمة، وأساليب البحث والاستكشاف العلمى .
- تعزيز اتجاهات ومهارات التعلم الذاتي ، وصولاً إلى مجتمع دائم التعلّم .
- إعداد الإنسان المصري للتكيف مع المستقبل واستشرافه وسرعة الاستجابة للتغيير الملائم .
- تدريب المتعلمين على مهارات التعبير عن الذات بالوسائل المختلفة .
- تدريب المتعلمين على مهارات استخدامات الحاسب الآلي وتطبيقاته العملية .
- تنمية قدرات المتعلمين على الإبداع والابتكار والتفكير المنهجي وتطبيقاته العملية .
- تنمية قدرات المتعلمين على ربط العلوم بتطبيقاتها واستيعاب المنجزات التكنولوجية .
- تنمية قدرات المتفوقين وتهيئة البيئة الدراسية المناسبة لزيادة درجة تفوقهم ومواهبهم .

- تأهيل المتعلمين ذوي الاحتياجات الخاصة بما يحقق اندماجهم بالمجتمع .
- تجفيف منابع الأمية وتحقيق النمو والاستمرار في برامج تعليم الكبار .
- ربط التعليم ومخرجاته بمتطلبات التنمية الشاملة للبلاد .

تطوير التعليم

- من حق كل فرد أن يأخذ قدراً كافيا من التعليم طبقا لإمكانياته الذهنية فالأفراد تختلف في قدراتها الذهنية و التحصيلية فهناك الشخص العادي و الشخص ذو ذكاء عالي و هناك أفراد ذو الاحتياجات الخاصة فيجب أن يأخذ كل فرد قدر من التعليم حسب قدراته. أي يجب أن يكون تعليم للأفراد العاديين كما هو يوجد في المدارس الحالية و أيضا يجب أن يكون تعليم للأفراد ذو الذكاء العالي بوضعهم في فصول المتفوقين أو عمل دورات خاصة لهم و يجب ألا ننسى الأفراد ذو الاحت ياجات الخاصة حتى يكون هناك مساواة في تعليم جميع الأفراد .

- أن يكون ربط العلم الذي يتلقاه الطلبة والتلاميذ فى المدارس و الجامعات بقدرة الله و التفكير فيها ولا تكون مجرد حقائق علمية صماء بحيث يتم تعليم الطلبة من أولى المراحل الدراسية بان لهم رب خالق قادر, وعند تدريس مختلف العلوم يتم تبين قدرة الله سبحانه فى هذه العلوم, حتى ينشا الشباب على حب الله و خشية, ومراقبته .

- أن يتعلم الأطفال طريقة التفكير السليمة و كيفية التعامل مع البدائل المختلفة و أنة لكل مشكلة يمكن أن يكون هناك عدد من الحلول .

- أن تدرس المناهج التربوية بمتعة و تشويق و إبداع و أن يكون فيها تطبيق. وان يكون أيضا المنهج بالنسبة للطالب هو وسيلة و غاية لتعلم الجديد و ليس لتأدية الامتحان فقط و يكون المنهج متما شيا مع أحدث ما وصل إلية العلم و بالتالي يتم تحديثه بصورة مستمرة .

- أن يكون تعليم تلاميذ الابتدائية بالعمل الجماعي- و هذا ما نحتاجه نحن العرب- من خلال كتابة تقرير حول شئ أو من خلال لعبة رياضية تعتمد على العمل الجماعي أو تنظيمهم لعمل مجلة الصف و ما شابة حتى تنمو لديهم روح الفريق و تختفي الأنانية و السعي وراء المجد الشخصي .

- أن يكون جعل أطفال المد ارس الابتدائية يحددون أهدافهم الخاصة من خلال دروس خاصة لهذا الغرض .

- تحويل المناهج إلى مناهج عملية وليست نظرية بحيث ألا يتم حشو معلومات فى أذهان الطلاب حتى يفرغوها يوم الامتحان و إنما أن يكون الدرس عبارة طرح عام للمعلومات ويطلب من الطالب أن يقوموا بالبحث و إحضار كل التفاصيل عن هذه المعلومات ويكون ذلك بشكل جماعي.

التعليم وتنمية الموارد البشرية

التعليم وتنمية الموارد البشرية من القضايا التعليمية والتربوية والبحث عن سبل تطوير التعليم وبما يتناسب مع معطيات السوق في القرن المقبل هي من القضايا المطروحة حاليا.و بما أن هناك حاجة ماسة اكثر من آي وقت مضى إلى مزيد من التنسيق بين التعليم العام والتربية وقطاعات التدريب والعمل في المجتمع ككل من اجل التخطيط للمجتمع ورفع الاقتصاد في المستقبل والذي هو عمل ضخم يتطلب مشاركة واسعة من جانب أطراف عديدة ومنها المجلس الأعلى للتعليم والتدريب الذي يتولى التخطيط التعليمي والعمل على إعادة صياغة مفهوم التخطيط التعليمي ونظامه والخدمات المرتبطة به وتوجيه هذه العناصر توجيها جديدا وتنويعها. والتركيز على أهمية التخطيط التعليمي الحديث في شحذ روح النقد والمبادرة والابتكار خلال عملية التخطيط للتعليم.

ان تطوير التعليم والتدريب ليس مسؤولية فرد واحد أيا كان موقعه أو مركزه الوظيفي بل إنه مسؤولية جماعية يجب أن يشارك فيها الجميع للوصول إلى افضل النتائج وتحقيق الاستقرار في المجتمع.

ربط التعليم بسوق العمل :

كما أكد على أهمية اتخاذ الإجراءات المناسبة لربط التعليم بسوق العمل وإزالة العقبات التي تعترض دخول المواطنين إلى هذه السوق مع الاهتمام برفع إنتاجية القوى العاملة وكفاءتها والعمل من اجل تحقيق التكامل بين التعليم والتدريب من خلال تقييم التعليم في المراحل المختلفة ووضع معايير محددة لقياس القدرات في مرحلة التعليم العام وتطوير نماذج جديدة للسنوات النهائية بالسلم التعليمي لكي يتم الربط بين العلم والعمل وذلك بالاعتماد على أسلوب تطوير المناهج والحوافز المقدم للأسرة التربوية والتعليمية .

تظهر أهمية تطوير المناهج التعليمية عند الاحتكاك بالتقنيات الجديدة من خلال الربط بين الفواصل التقليدية وبين التعليم العام والتعليم الفني والتدريب الوظيفي ونتيجة لذلك أصبحت مناهج تعليم اللغات الحية وخاصة اللغة الإنجليزية وتقنية المعلومات والمناهج العلمية الحديثة الضرورية للطلاب في مراحل التعليم المختلفة كما يجب دمج النشاطات الاجتماعية مع المناهج الدراسية والسماح بهامش مناسب من التفاعل الاجتماعي والتواصل الثقافي بالإضافة إلى ذلك يبقى تقديم الحوافز المناسبة لإغضاء هيئات التدريس والموظفين الذين يمثلون العنصر الأساسي في نقل المعرفة والمهارات. ويتطلب ذلك تهيئة المناخ الملائم لشحذ طاقاتهم وتفتح مواهبهم.

ان تبني معايير أكاديمية اكثر صرامة باعتبارها واجهة النظام الجامعي الوطني و التي تقع ا لمسؤولية عليها في تحديد الأهداف التربوية وتصميم البرامج التعليمية في أوطانها, كما ندعوا إلى إنشاء مركز للتخطيط والتطوير التعليمي والتطوير التربوي يكون مسؤولا عن تطوير المناهج ووضع البرامج وتطوير أساليب التدريس والإدارة المدرسية السماح للتعليم الخاص بالمشاركة لتحسين المخرجات التعليمية والاستعداد للمنافسة في سوق العمل .

دور التعليم الخاص :

يتبين أهمية دور التعليم الخاص باعتباره دورا مكملا وهاما للتعليم العام ولابد من تقييم هذا الدور على المستوى الوطني ومدى توافقه مع الأهداف الوطنية والقومية والتعليمية التي قد أبرزت الحاجة إليها لتوجيه مزيد من الاستثمارات في مجال التعليم والبحث العلمي حيث يلاحظ أن البحوث التي تجرى عن العملية التعليمية ذاتها تساعد على وضع طرق تعليمية جديدة وعلى دفع عملية التغيير برمتها فبدون زيادة الاستثمار في هذا المجال يخشى أن تضيع المهارات والمستويات الإنتاجية المطلوبة على مستوى جيل كامل وكل هذا من اجل الحصول على عمالة وطنية تغنينا من العمالة الأجنبية التي تكلف الاقتصاد الوطني مالا يطيق .

إن الزيادة المتوقعة في تعداد السكان بالوطن العربي وضرورة بناء مشروعات طويلة الأجل لتنويع النشاط الاقتصادي ومتطلبات المناخ التنافسي العالمي والضرورات الأمنية اللازمة لنجاح الاقتصاديات الوطنية في البلدان العربية في هذا المناخ المتغير دائما كلها أمور تؤكد على ضرورة توجيه السياسات العامة لتطوير موارد العمالة الوطنية وتأهيلها وتزويدها بالمهارات وذلك بأخذ قضية تنمية الموارد البشرية على رأس الأولويات الأمنية الإقليمية والوطنية خلال القرن المقبل.

إن سياسات التعليم والتدريب تكتسب أهمية خاصة في ظل وجود أعداد ضخمة من العمالة الوافدة المستنزفة للاقتصاد القومي ومن خلال تلك السياسات يمكن إلى حد ما تحقيق الآمن

القومي الداخلي المطلوب ومن ثم التوسع في الاستثمار في التعليم الخارجي ونشر الإرث الحضاري القومي للامة لفسح المجال أمام جيل الغد للتعلم المستمر وحتى لا نتخلف عن الحضارة المعاصرة و نحقق متطلبات العصر وربط الماضي بالحاضر من اجل مستقبل مشرف وغد افضل للشعوب الإسلامية والإنسانية جمعاء وخاصة في عصر المفاهيم الجديدة هذه .

تتطور المجتمعات البشرية عبر عصورها المختلفة وارتباط هذا التطور بالتعليم ونقل المعارف من جيل إلى جيل منذ العصر الحجري وحتى قرن التكنولوجيا الذي نعيشه الآن. وذلك بان التعليم والتعلم وتنمية المهارات البشرية ستظل العامل الرئيسي في صياغة معادلة النهضة والحضارة والفاعل الأول في صناعة المستقبل وشكل الحياة وابعادها .

ان الحاجة الى التعامل مع التعليم والتدريب بمفاهيم جديدة تختلف اختلافا تاما عن المفاهيم السائدة في مجالات التعليم والتدريب وتنمية الموارد البشرية, مؤكدا بأن عملية التعليم وتنمية الموارد البشرية عملية مكلفة وإذا لم نعمل على توفير احتياجاتها والعمل على تطويرها فانه يصعب علينا تطوير حياتنا الاقتصادية والا جتماعية والسياسية وتكون محصلة الإخفاق بروز أنماط سلوكية لا تتماشى مع العصر و تحديات الإصلاح في مختلف القطاعات المؤسساتية .

تعد ظاهرة العولمة التي يشهدها المجتمع الدولي في المرحلة الراهنة تخلق تحديات كبيرة أمام الدول النامية سواء في عملية التكيف مع التغيرات الهيكلية او في تحقيق القدرة التنافسية العالمية أو في إمكانية التفاعل مع المتغيرات الجديدة دون الإخلال بثوابت النظام الاجتماعي .وذلك بان النظام التعليمي بحاجة إلى إعادة التنظيم بما يكفل التعامل السليم مع الموارد المتاحة وتطوير موارد أخرى جديدة .

ان الدعوات لاصلاح نظم التعليم والتدريب وتطويرها لم تعد قاصرة على الدول النامية فحسب بل تتعالى الأصوات داخل اكثر الدول تقدما من اجل تطوير الأهداف التعليمية والمناهج التربوية وتنمية رأس المال البشري. وذلك بتغيير دور المدرسة والمعلم والطالب خلال المرحلة المقبلة للتعامل مع معطيات العصر المقبل والعمل من اجل إعداد المعلمين وتدريبهم تدريبا مختلفا عما يجري ألان وتأهيلهم على كل المستويات الفكرية والفلسفية والمهنية .

ويعتمد ذلك من خلال إبراز أهمية دور الأسرة في توجيه الطلاب واعدادهم لتحمل مزيد من المسؤولية في العملية التعليمية من خلال تشجيع الالتزام والتعلم الذاتي والقدرة على انتقاء المعلومات المناسبة كما واما الدول فلابد من ضرورة التأكيد في المناهج على الثقافة الوطنية والقيم التراثية ومفهوم المواطنة والتجمعات القومية الإقليمية واستيعاب الغايات والأولويات الوطنية و العمل من اجل وضع مناهج جديدة في مجال الاختصاصات الاستراتيجية وخاصة الرياضيات والعلوم وتقنية المعلومات لإتاحة الفرصة لتطبيق مناهج البحث العلمي في الجوانب المختلفة للعملية التقليدية ووضع خطة شاملة للتغيير المنشود وتوفير الموارد المالية والبشرية اللازمة لتحقيق هذه الخطة وفق مراحل زمنية محددة وفي اقصر وقت ممكن حتى لا يفوتنا قطار التقدم ونصبح شيئ من الماضي غير القابل للإصلاح وفقد رأس المال البشري و التخطيط للإدارة من اجل الجودة .

يعتبر التعليم مصدر إنتاج الموارد البشرية الحسنة التي تمتاز بنوعيتها وتنوعها من أجل تلبية الاحتياجات الناشئة للمجتمع العالمي, علما ان هناك حاجة دائمة لمراجعة الأولويات في ضوء النتائج الجديدة, و الاستجابة السريعة لنظام التعليم في الدولة للتغيرات من أجل توجيه الموارد البشرية نحو الفرص الجديدة. وذلك بالاعتماد على الطاقات الممكنة الموجودة من السياسي والثقافي والعلمي والاقتصادي العالمي المتبادل الذي يتحرك في كل أركان كوكبنا, والحقيقة الوحيدة هي أن العولمة ستخلق شكوكا بالنسبة لأجيال المستقبل,

إذ أن العولمة تتميز بتقنيات معلومات موجهة معرفيا وسريعة التنقل, مما يجعل التعليم يواجه التحدي المحبط بإعداد الأفراد لمجتمع عصر المعلومات, بالإضافة إلى ضرورة استجابة التعليم للاحتياجات الاجتماعية من (حقوق التعليم) و(التعليم للجميع) وكذلك ضرورة أن يتعامل مع الموارد المالية والمادية المحدودة, ويشجع تنمية الشعور بالمواطنة, والمحافظة على أنظمة القيم الثقافية والأخلاقية. إن الاتصالات جعلت الناس في العالم أكثر قربا من أي وقت مضى في تاريخ البشرية وهذا انحاز للبشرية لابد من استغلاله لتحقيق التكامل العالمي.

تتطلب العولمة رأس مال بشريا جديدا متمكنا من اللغات العالمية التي يسهل اكتسابها أثناء مرحلة الطفولة المبكرة, حينذاك يجب استيعاب المعرفة واستخدامها, ومن ثم فإن محو الأمية وحده لا يكفي بل من الضروري تقديم المعرفة الفنية والعلوم بحيث يعرف الأفراد كيف يبحثون ويجرون الأبحاث ويبدعون المعرفة ويطبقون المعلومات بشكل مفيد من أجل التحول إلى مجتمع مستقبلي, لأن التعلم طيلة الحياة هو عملية مستمرة في عالم متغير ,وتتمثل في تكييف المعرفة والمهارات وفق بعد جديد, وأن نزعة المستقبل سوف تكون أكثر توجها نحو التعليم الخاص الذي تجيزه الدولة, وسوف يسمح هذا الأمر بالمنافسة على الجودة كما سوف يستجيب بسرعة أكبر لمتطلبات التغيير الناشئة, غير أن المدارس الحكومية سوف تستمر لضمان العدالة.

ومن أجل إصلاح أنظمة التعليم الحالية لابد من تدريب معلمي المؤسسات التربوية وتأهيل الادارات التربوية ليصبحوا مساعدين في بناء المعرفة الأساسية للمناهج بمشاركة كاملة من منظمي السياسة العامة والمجتمع المدني .وأخيرا على الرغم من أن المؤسسات والأعمال تضطلع بالتدريب الكثير والأبحاث, فإن الجامعات ستواصل أداء دور مهم في المؤسسة وتطوير المعرفة وتدريب العلماء والدارسين , ولضمان التفوق عند هذا المستوى, لايمكن للتعليم العالي أن يتبع سياسة الباب المفتوح, وإنما يجب أن يعتمد على المعرفة .

يستطيع العالم العربي أن يتعلم من نماذج التعليم الناجحة التي تم تطويرها في هذا العالم السريع التغير, وأن التحدي الذي يواجه منظمي التعليم هو استنباط نظام للتعليم العالي, من شأنه أن يلبي الاحتياجات المستقبلية عن طريق الجمع بين الفهم البريطاني للواقعية والفهم الأمريكي للمرونة والفهم العربي للثقافة والتراث, ولتحقيق هذا الطموح النبيل, يحتاج الأمر إلى جهود مكثفة من قبل الرجال والنساء المتنورين والأجيال المؤمنة بدور الآمة الإسلامية في بناء الحضارة الإنسانية.

التعليم وتحديات العصر

مقدمة

التعليم جزء من منظومة المجتمع ، يؤثر في الأجزاء الأخرى من المنظومة ، ويتأثر بها، فمنظومة أي مجتمع جزء من المنظومة العالمية ، تؤثر فيها بقدر إمكاناتها وقدراتها ، وتتأثر بها.

وتشكل المنظومة العالمية عوامل ضغط خارجية علي منظومة المجتمع المحلي ، ومنَ ثم تؤثر في التعليم بوصفه جزءاً من منظو مة المجتمع ، وتختلف شدة الضغط تبعاً لاختلاف العصر؛ والعصر الحالي الذي يشهد تغييرات سريعة ومتلاحقة في المجالات الاقتصادية والعلمية والسياسية كافة ، تمثل عوامل ضغط علي المنظومات المجتمعية بعامة ، والتعليم بخاصة .

وإذا كان العصر ينعت بعصر العولمة ، لكثرة تداول الحديث عنها ، فإن العولمة ليست السمة الوحيدة لهذا العصر ، فهو يتسم أيضا بالثورات العلمية والمعرفية (ثورة المعلومات ، و ثورة الاتصالات والثورة التكنولوجية)، وتلك الثورات تمثل طفرات تطورية للتقدم العلمي الناشئ مع الثورة الصناعية .

أما فكرة العولمة التي شغلت أذهان الباحثين في المجالات العلمية والاقتصادية والسياسية والتربوية ، تعد من أكثر عوامل الضغط تأثيرا في المجتمعات ، ومن ثم في التعليم ، وربما لكثرة الحديث عن العولمة يعتقد البعض أن العولمة حتمية، والإقرار بها والتعامل وفق مقتضياتها ضرورة .

والعولمة في جوهرها ظاهرة اقتصادية ، وحيث إن الاقتصاد عصب حياة المجتمعات ، كان للعولمة الاقتصادية تأثيراتها في النظم الاجتماعية والسياسية والثقافية والتعليمية أيضا، والتي تعد تحديات لدول العالم النامي ، التي مازالت تخطو نحو التنمية الشاملة .

عصر العولمة وتحدياته

يتميز العصر الحالي عن العصور السابقة ، بسرعة التغيير في مجالات الحياة كافة ، حتى أصبح ينعت بعصر الثورات ، الثورة المعلوماتية و الثورة التكنولوجية وثورة الاتصالات ، وتمثل تلك الثورات العلمية والتقنية قفزات في هذه المجالات ، أي تطورات سريعة ومتلاحقة " فالثورات العلمية مقصود بها سلسلة الأحداث التطورية غير التراكمية ، والتي يستبدل فيها بالنموذج الإرشادي القديم ، كلياَ أو جزئياَ؛ نموذجاً إرشادياً جديداً ومتعارضاً معه "(كون،2003،ص143).

وما شهده العالم خلال العقود الأخيرة من القرن الماضي، من تطورات متلاحقة وسريعة في مجال المعرفة والتكنولوجيا ، وظهور فكرة العولمة الاقتصادية بتجلياتها السياسية والثقافية والاجتماعية ؛ أحدث تأثيراً علي منظومة المجتمعات في دول العالم كافة ، وأمام هذه التأثيرات انقسم العالم إلي كتلتين ، كتلة مؤثرة وتتمثل في دول العالم المتقدم (الشمال) وهي التي تنتج المعلومات والتكنولوجيا ،وتسيطر علي الاقتصاد ، وكتلة متأثرة وتتمثل في دول العالم النامي (الجنوب) وهي التي تستهلك نتاج المعلومات والتكنولوجيا ، دون أن تكون فعالة في ميدان إنتاجها.

ونتيجة هذا التأثير والتأثر بين كتلتين غير متكافئتين ، نشأ صراع يطلق عليه صراع الشمال والجنوب، وأخذ هذا الصراع أشكالاَ متعددة سياسية وثقافية واقتصادية وعسكرية .

أما مصطلح التحديات الذي يطلق علي المتغيرات الناتجة عن التطور العلمي والتكنولوجي والعولمة ، والذي شاع استخدامه في الخطاب السياسي والثقافي والتربوي في دول العالم الثالث، إنما يدل علي عدم قدرة هذه الدول علي التعامل مع متغيرات العلم ، وعدم قدرتها علي المنافسة في السوق الاقتصادية الجديدة في الوقت الذي أصبحت فيه هذه المتغيرات قوى لتقدم الدول المتقدمة ، أصبحت معوقا لنمو الدول النامية ، التي لا تستطيع ملاحقة التطور واستيعاب الجديد من العلم والتكنولوجيا ، ولا تستطيع منع تأثير هذه المتغيرات علي الجوانب السياسية والاقتصادية والثقافية والاجتماعية عن مجتمعاتها .

وتعد التربية جزءاً من منظومة المجتمعات ، ومن ثم تتأثر بهذه المتغيرات" حيث تمثل هذه البيئة العالمية المتغيرة تحديا لها ، وهذه المتغيرات لن تؤثر فيشكل ونمط العملية التربوية فحسب، بل أيضا في هدفها وبينما تمثل هذه المتغيرات مصادر فرص للبعض ، تمثل كذلك تهديدات وتحديات للآخرين ، ومن أكثر هذه المتغيرات تأثيرا ، الدور المتزايد للمعرفة وثورة الاتصالات والمعلومات"(Holm,2001,p1)

ومن ثم فإن هذه المتغيرات سوف تؤثر في التعليم وجدواه الاقتصادية ، وتمثل تحديات للتعليم في الدول النامية بخاصة ، وتتمثل هذه التحديات في تحديات أفرزتها العولمة ، وتحديات أفرزتها الثورات العلمية والتقنية .

اولا :العولمة وتحدياتها

1. العولمة

مصطلح العولمة من المصطلحات التي يدور حولها كثير من الجدل ؛ لأن " المفهوم مراوغ ، ومتعدد الدلالات ، ومختلف المعاني ؛ وعمومية استخدام المصطلح تجعل من الصعب إيجاد مفهوم خاص له ، يتمتع بالقبول الجماهيري الشائع " (الخضيري ، 2001، ص 29) ،

ومما يؤدي إلي صعوبة تحديد المصطلح، الانقسام الحاد حول فكرة العولمة بين أنصارها ؛ وأعدائها ، ففي الوقت الذي يرى فيه أنصار العولمة في غمرة حماسهم للفكرة، أنها الطريق إلي السلام والازدهار ؛ يرى أعداء العولمة أنها محاولة للسيطرة علي مقدرات الشعوب ، ورغبة من العالم الغني في السيطرة علي العالم الفقير .

هذا الصراع حول ظل مطّرداً حتى أنه " علي الرغم من كثرة ما كتب .عن العولمة وما أثير حولها من قضايا ، تظل أبعد ما تكون عن التحديد سواء من حيث ماهيتها أو مآلها ، فمازال خطاب العولمة رهنا بالمبادرات الأكاديمية ، والمنازعات الفكرية ، ولا يزال نطاق الجدل يتسع حتى كاد أن يشمل جميع أمور الحياة " (علي ، 2003، ص 62) .

والباحث في مجال العولمة يجد نفسه أمام كم من الكتابات حول العولمة ، هذا الكم لا يكون معينا للباحث في بحثه ، بل معوقا له ، وذلك لاختلاف الآراء حولها ، تبعا لاختلاف توجهات أصحا بها؛ إذ يرى المناهضون للعولمة أنها " ليست سوى عمولة ، حيث تبدو الولايات المتحدة الأمريكية فيها بصورة البلطجي العالمي الذي يحمل بلطته مهددا للحصول علي عمولة، أنها عمولة الارتزاق والعسكرة "(حنفي، والعظم ،1999، ص79)،

في حين يرى المؤيدون لها أنها تقدم تقني وتوسع تجاري ، ينعكس أثرهما علي ارتفاع مستوى معيشة الناس حول العالم ؛ وتحقق العولمة احتراما للقانون ، وحقوق الإنسان ، وتطبيق الديمقراطية السياسية ، وتمويل المجتمعات النامية.

علي الرغم من كل هذه الاختلافات حول العولمة ، إلا أن هناك شبه اتفاق بين المؤيدين والمعارضين للعولمة ، بأن فكرة العولمة فكرة أمريكية ؛ وأختلف مع هذه الرؤية لمنشأ العولمة، وأرى أنها فكرة صهيونية منشأها المنظمات الصهيونية العالمية ، حيث تدعو برتوكولات حكماء صهيون إلي حكومة عالمية يهودية ، ولقد سعت الصهيونية إلي تحقيق ذلك عن طريق المحافل الـ ماسونية التي نشرتها في أرجاء الكون لتحقيق هذا الهدف ،" فالماسونية مؤسسة يهودية في تاريخها ودرجاتها وتعاليمها وكلمات السر فيها، وكان الغرض من تأسيسها مناهضة الدين المسيحي، ثم تطور غرضها إلي مناهضة الأديان بعامة وإعادة مجد إسرائيل والعودة إلي أرض فلسطين "(البنداري،2001،ص39،38).

وهذا يؤكد مدى سعي الصهيونية لتحقق حلمها بالدولة اليهودية العالمية التي تبدأ من فلسطين (أرض الميعاد) ، ولكن حين وجدت الصهيونية فرصتها في طريق أسرع لتحقيق الحلم ، بعد انهيار الاتحاد السوفيتي ، وانفراد الولايات المتحدة الأمريكية بالعالم كقوة مسيطرة ، سعت الصهيونية العالمية للتحالف معها لتحقيق الحلم بسرعة أكبر وفكرة اليهود للتحالف مع الأقوى ليست حديثة ؛ " فهم يراقبون بدقة وحذر (مراكز القوة) من أجل معرفة النجم الصاعد ، ليتحالفوا معه، غير سائلين عن سلوكه ، وما يعتقده، ولا عن ماضيه ونظافته ، المهم عندهم أن يكون قويا أو مرشحا ليكون كذلك "(السامرائي،1992،ص84) ،ليكون معبراً لهم لتحقيق أهدافهم .

ووجدت الصهيونية في هذا التحالف الصهيو. أمريكي، فرصة لتحقيق الحلم الصهيوني

الذي جاء به البروتوكول الثالث من برتوكولات حكماء صهيون؛ ففيه"إن الجوع سيخول لرأس المال حقوقا على العامل ، أكثر مما تستطيع سلطة الحكام الشرعية أن تخول الطبقة الارستقراطية من الحقوق ؛ ونحن نحكم الطوائف باستغلال مشاعر الحسد والبغضاء التي يؤججها الضيق والفقر، فهذه المشاعر سبيلنا ، وحينما يأتي أوان تتويج حاكمنا العالمي سنتمسك بهذه الوسائل نفسها ، ونستغل الغوغاء كيما نحطم كل شئ يثبت أنه عقبة في طريقنا" (التونسي،1980،ص 71) .

والمراقب لما يحدث من سيناريوهات علي الساحة العالمية في الوقت الحالي ، تحت مسمى العولمة ، يجد أن فكرة العولمة بأبعادها السياسية والاقتصادية والثقافية والاجتماعية ، هي وسيلة لتحقيق ما جاء في برتوكول حكماء صهيون ، وأصبح لرأس المال المتمثل في الشركات عابرة القوميات القدرة علي التحكم في أمور الأفراد، أكثر بكثير مما تملكه الحكومات من قدرة على التحكم في شعوبها ، والتخطيط لإفقار الشعوب . وأن تجربة النمور الآسيوية ليست ببعيدة لنشر الجوع . ومن ثم يتحقق لهم السيطرة، التي تمهد لقيام الدولة اليهودية العالمية .

ولعل في تفسير علاقة العولمة بالصهيونية إجابة عن السؤال الذي يطرحه بعض الباحثين حول العولمة والأيدي الخفية ، " إلي أين يذهب بنا هذا الاقتصاد العولمي معصوب العينين، الذي جعل مصير البشر لعبة تتقاذفها أياديه الخفية وتقلبات أسواقه وقصر نظر استراتيجياته وتكتيكاته؟ ومن وجهة نظر (جون جراي) ما هذه الأيدي الخفية إلا وسيلة لإخفاء يد السلطة التي صنعتها "(علي ، 2001، ص42) ، حقا إنها وسيلة لإخفاء حقيقة صانعي العولمة ، وهي الصهيونية العا لمية بمؤسساتها الاقتصادية والإعلامية ، وتاريخ النشاط السري والنشاط الخفي لهذه المنظمات الصهيونية ، المعروف لدي العالم علي مر التاريخ ، يؤكد اقتراب الباحث من الحقيقة في تفسيره للعولمة بأنها فكرة صهيونية.

والعولمة في حقيقتها ،على الرغم من كل ما يكتب عن أبعادها ؛ هي عملية اقتصادية ، وهذا ما سوف يسعي الباحث لتأكيده، من خلال دراسة بعض خصائص العولمة وتحدياتها ، ويلاحظ أن "الخصائص المميزة للنظام العالمي الجديد(العولمة)، تلك الخصائص الاقتصادية القائمة علي الاعتقاد السائد بأن العالم أصبح وحدة متكاملة ، تدين من خلال العولمة للسمات الرأسمالية الواضحة واتجاهاتها المتزايدة التي أصبح يشار إليها عند كثير من الكتاب بالرأسمالية المتوحشة"(السيد،2002،ص36).

وتحقيق هدف العولمة الرئيس ، جعل العالم سوقا واحداً ، وأداة العولمة لتحقيق ذلك هي"الشركات العابرة للقوميات التي تكون مـ ن رأسمال طليق ؛ دون هوية قومية محددة؛ لها إدارة عالمية؛ وهي مستعدة لأن تستقر في أي مكان في المعمورة ، وأن يغير موقعها من أجل أن تحصل علي أفضل العوائد ضمانا وأعلاها قيمة "(هيرست، وطومبسون،2001،ص24) .

ومما تجلي عن سعي العولمة لتحقيق هدفها الاقتصادي ، التدخل في الشئون الداخلية للدول لترضخ بفتح أسواقها للمنتجات العالمية ولو اضطرت الدول صاحبة الاستفادة من فتح تلك الأسواق إلي استخدام القوة العسكرية ولذا أصبحت القوة العسكرية بعد العولمة هي التي تستطيع كسب الأسواق الجديدة ، وتنظيم وتحديد التجارة بالأسواق الرائجة وأيضا لحماية مكاسبهم وترويج أفكار التطوير، أي أن الجانب العسكري للعولمة جاء كضرورة لتحقيق الهدف الاقتصادي وما يحدث في العراق الآن ليس إلا نموذجا لهذا الجانب العسكري .

ولم يتوقف تدخل قوى العولمة عند التدخل العسكري، بل تعداه إلي التدخل في كافة أنظمة الدول ، فالعولمة الاقتصادية هي " توحيد الاستهلاك وخلق عادات استهلاكية علي نطاق عالمي ، وبالتالي التدخل في أمور الاقتصاد والاجتماع والسياسة والثقافة والسلوك ، دون اعتداد يذكر بالحدود السياسية للدول ذات السيادة "(حنفي ،والعظم، 1999،ص73).

يؤكد كل ما سبق علي أن العولمة فكرة اقتصادية ، وحيث إن الاقتصاد عصب المجتمعات ، فهو المؤثر في الأنشطة كافة من سياسية واجتماعية وثقافية وتربوية ، أصبحت العلاقة بين العولمة و مناحي الحياة في العالم علاقة تأثير وتأثر ، وأصبحت لها تأثيراتها في حياة الناس سواء بشكل مباشر أم غير مباشر ، وليس هذا إقراراً بحتمية العولمة ، بالمعني الذي ذهب إليه البعض ، بل إنا ما أقصده أن العلاقات الاقتصادية المتشعبة بين الدول تجعل العولمة في شكلها الاقتصادي سبيل إلي التأثير في الناس ، وأصبحت دراسة هذه التأثيرات ضرورة لضمان العيش في مجتمع العصر .

2. تحديات العولمة

أود الإشارة إلي أن كثيرا من الخلط يحدث بين تحديات العولمة ، والتقدم العلمي والتقني للعصر ، أن الثورات العلمية ليست من نتاج العولمة ولكنها من تطور النتائج العلمية التي ترتبت علي الثورة الصناعية ، ولقد استفادت العولمة من تلك المنجزات العلمية والتقنية ، والتي ساهمت في سرعة نشر أفكار العولمة وخاصة بما تملكه من تقدم في مجال الاتصالات ونقل المعلومات.

وتحديات العولمة تتحدد في أشكال السيطرة والهيمنة علي شعوب العالم، متمثلة في فرض نماذج اقتصادية وثقافية وسياسية ،علي شعوب العالم .

2/1فرض النموذج الاقتصادي

سبقت الإشارة إلي أن العولمة لا تعدو كونها حركة اقتصادية ، تهدف إلي سوق عالمية وهي التي" يقوم عليها الاقتصاد العالمي وفقا لنظريات التكامل والاعتماد والتبادل الدولي القائمة علي توزيع وتسويق الفائض ، وليس للاستهلاك المحلي فحسب ،فهي سوق تنافسية ولا وجود فيها للمنظومة المحلية أو الإقليمية ؛ فيها تتحدد أسعار كل شئ وفقا للمتغيرات العالمية ، والنتيجة الحتمية لهذه السوق هي انهيار الاقتصاديات غير القادرة علي المنافسة، وتعد العولمة التعبير الأكثر صراحة عن هذا النظام"(إمام ،2002،ص74)؛ وهذه السوق " تشتد فيها وطأة المنافسة ويتسع نطاقها بحيث تمتد من سوق السلع إلي سوق العمل ورأس المال"(خطيب،2002،ص13).

إن صورة النظام الاقتصادي الذي تسعى العولمة لفرضه علي دول العالم كافة ،هو نظام السوق الحر من كل القيود ، ومن ثم ترتب علي هذا النموذج الاقتصادي ما يأتي :

أ. أصبحت العولمة حربا حقيقية لتدمير اقتصاديات دول الجنوب التي مازالت تحتمي وراء حواجز الحماية الاقتصادية والجمركية في محاولة للنمو المستقل (حاتم، 2003).

ب . مع المضي في توسع ليبرالية الاقتصاد العالمي ، وإزالة الضوابط عن الاقتصاديات المحلية تمخضت آثار خطيرة في آسيا في أسواق المال ، أدت إلي نشوب أزمات اقتصادية وبطالة وافتقار(هيرست ،و طومبسون،2001، ص 13).

ج . مع التحول الاقتصادي تصاعدت أزمة المديونية في الدول النامية ، مما ساعد علي تدخل المنظمات الدولية الاقتصادية في رسم السياسات الاقتصادية التنموية في عدد من هذه الدول (السيد،2002، ص37).

د . أن التأثير الحقيقي لتزايد الانفتاح العالمي علي التجارة ، وحركات رأس المال ، من شأنه أن يجعل البلدان المتوسطة ، مثل فرنسا وألمانيا ، أكثر شبها بالبلدان الصغيرة الأشد تدويلا مثل النمسا و سويسرا(هيرست ،و طومبسون،2001، ص245).

هـ . تراجع الدول عن المكاسب الاجتماعية القديمة ، وتدهور القوة الشرائية لكثير من الفئات الاجتماعية ، وازدياد نسب البطالة والفقر (الجنحاني ، 1999،ص30).

أما عن تأثيرات هذا النموذج الاقتصادي ، أو عولمة الاقتصاد في مصر ، بحسب أن أول معالم العولمة التي استجابت لها مصر كانت العولمة الاقتصادية تتمثل في :.

أن استجابة مصر لمبدأ تحرير التجارة الخارجية أدى إلي زيادة الواردات بمعدلات مرتفعة ، خصوصا منذ عام 1996، في الوقت الذي لم يبذل فيه جهد كاف لزيادة الصادرات ، وكانت النتيجة ما يعانيه الاقتصاد المصري من تزايد العجز في الميزان التجاري، ففي عام 1999/1998 زادت واردات مصر بما يعادل 23% عن العام السابق ، وانخفضت الصادرت في الفترة نفسها بما يعادل 19 % ، مما ساهم في عجز ميزان المدفوعات المصري وبالتالي انخفاض سعر الجنية المصري(السعيد،2003، ص41،42).

وأكدت إحدى الدراسات أنه "نتج عن الحالة الاقتصادية لفترة إعادة الهيكلة ، وما تبعها من خصخصة المشروعات إلي ارتفاع معدل البطالة لإجمالي قوة العمل من 2,3% عام 1960 ليصل إلي 15% عام 1990"(حافظ،2000، ص83)

2/2 فرض النموذج الثقافي

تحاول العولمة فرض نموذجاً ثقافياً علي المجتمعات ، وهي بذلك تريد أن تطمس ظاهرة التمايز الثقافي التي عايشتها البشرية علي مر تاريخها، علما بأن "الثقافة بناء حضاري

إنساني يقوم علي نظام متميز ونسق خاص للقيم الاجتماعية والمفاهيم الفكرية،(الفقي،2000،ص115)، ومن ثم فإن فرض ثقافة بعينها علي المجتمعات كافة أمر لا يمكن تحقيقه ،والثقافة التي تنشدها العولمة ليست ثقافة عالمية " بل هي " عولمة لثقافة بعينها يخضعون بوساطتها، أذواق الناس في كل مكان تقريبا من الكرة الأرضية ، لمؤثرات تعمل علي تغيير أذواقهم ,أنماط سلوكهم في اتجاه الأذواق والقيم وأنماط السلوك النابعة من الغرب ، ومن ثم فأن ظاهرة عولمة الثقافة هي في الأساس عملية تغريب"(أمين،1999، ص116)، وما تهدف إليه عولمة الثقافة هو "شيوع أنماط الاستهلاك الغربية وقيمه؛ للترويج للصناعات والمنتجات الصناعية ، وتصور الحياة علي أنها متعة ورفاهية "(حنفي والعظم،1999، ص27)، أي أن النموذج الثقافي يرتبط بتحقيق هدف العولمة الاقتصادي ، وهذا يؤكد أن العولمة فكرة اقتصادية ، ومن تأثيرات العولمة الثقافية ما يأتي :

أ . إضعاف اللغة القومية

حيث إن انتشار ثقافة ما ، يؤدي إلي انتشار لغتها ونتيجة لذلك " تفاقمت ظاهرة الانقراض اللغوي كوباء ثقافي يجتاح العالم بأسره ، وذلك بسبب طغيان اللغة الإنجليزية علي ساحة المعلوماتية ، وتشير إحصائيات اليونسكو عن الوضع العالمي للغات البشرية إلي أن نصف لغات العالم (6000) لغة مهددة بالانقراض ، ومعدل انقراضها في تسارع متزايد ، حتى وصل هذا المعدل حاليا إلي انقراض لغة إنسانية كل أسبوعين "(علي ،2003، ص57)، وأن اللغة العربية في مصر ، بل وفي العالم العربي كله تلاحظ الدراسات "إنها تجري إزاحتها تدريجيا من مكانها في الحياة اليومية لحساب اللغات الأجنبية، سواء في الخطاب الشفوي ، أو المرسلات أو وسائل الإعلام ،بل حتى بوصفها لغة للتعليم في المدارس والجامعات"(أمين،1999، ص116)، مما سوف يكون له تأثيره السلبي علي الثقافة العربية والتعليم العربي.

ب . سلب الهوية

من أمور العولمة التي تشغل حيزا كبيرا من اهتمام شعوب العالم بعامة والشعب العربي بخاصة؛ ما تتركه من أثر على الهوية القومية؛ذلك لإن الهوية هي الميزة التي يتميز بها مجتمع ما عن غيره من المجتمعات "فالهوية مجموع قوائم السلوك واللغة والثقافة التي تسمح لشخص ما أن يتعرف علي انتمائه إلي جماعة اجتماعية والتماثل معها "(فاريني ، 2003، ص14).

والعولمة تسعى نحو أن " تذوب الثقافات القومية ، والاقتصاديات القومية ، والحدود القومية ، وتقف فكرة وجود عملية سريعة وجديدة من العولمة الاقتصادية في القلب من هذا التصور "(هيرست ،و طومبسون،2001،ص 9)، وهذا تأكيد آخر علي ما سبقت الإشارة إليه من أن العولمة ليست سوى فكرة اقتصادية ، فالعولمة الاقتصادية هي المركز الذي تدور في فلكه الأبعاد الأخرى للعولمة .

عملية سلب الهوية أو مسخ الحضارات تؤكد علي أن فكرة العولمة في أصلها صهيونية، تعمد إلي القضاء علي الكيانات السياسية والحضارية،و"في ظل عولمة أعطت لنفسها الحق في تجنيس ثقافات العالم ، وطمس ملامح خصوصيتها فهم يريد ون لنا بعولمتهم ، أن نكون عالميين ، بلا مكان و بلا تاريخ"(علي،2001، ص45)، مما يسهل تحقيق ما جاء في برتوكولات حكماء صهيون بخصوص الدولة اليهودية العالمية.

وفي نطاق سلب الهوية يتصدر النظام الاجتماعي قائمة اهتمامات أصحاب فكرة العولمة ، بعد ما تم الإعداد للقضاء علي اللغات القومية ، فالقضاء علي النظم الاجتماعية يعني القضاء علي العقائد والعادات والتقاليد والأعراف فأنه" بوصفه نتيجة مباشرة للعولمة يمكن أن نتحدث عن نشوء نظام اجتماعي . بعد تقليدي . وهو ليس نظاما تتلاشى فيه التقاليد ، بل أنه نظام يغير فيه التقليد مكانته ووظيفته ، و يصبح لزاما علي التقاليد أن تفسر ذاتها ، أي أن التقاليد في مجتمع متعولم وعالمي الثقافة وضعت قسرا علي محك البحث الصريح ، إذ يتعين تقديم الأسباب والمبررات دفاعا عنها "(جيدنز،2002، ص12).

2/3 فرض النموذج السياسي

إن ما تسعى إليه العولمة في المجال السياسي ، هو فرض هيمنتها علي حكومات الدول النامية ، تحت مسمى الديمقراطية ، والسؤال الذي يطرح نفسه ، هل الديمقراطية الغربية أنسب السبل لتحقيق العدالة والمساواة والحرية؟ ، علامات استفهام كثيرة تطرح نفسها مع هذا السؤال ؛ ولكن في أضيق الحدود سوف يجيب الباحث عنه من خلال رؤيته الخاصة، وهو أن النظام السياسي وشكل الحكم ، من إفراز المجتمع بتاريخه وثقافته ونظامه الاجتماعي ، وما يصلح لمجتمع قد لا يصلح لغيره من المجتمعات ، وعلي سبيل المثال المجتمعات التي مازالت تسودها القبلية العصبية ، لا يصلح لها هذا النظام ، بل يتحول إلي مجرد شكل غير قابل للتطبيق الفعلي ، ولقد تحولت في بعض المجتمعات فكرة التعددية الحزبية إلي استبدال القبلية العصبية ، بقبلية سياسية ، وكذلك عدم نضوج المفاهيم السياسية لدى بعض المجتمعات، أدى إلي أ ن تحولت هذه الديمقراطية إلي غوغائية ؛ ويرى الباحث أن ديكتاتورية الحكماء أفضل لبعض المجتمعات من ديمقراطية الغوغاء .

ومما نتج عن إقحام الدول في هذا النظام الديمقراطي " ظهور بعض المشكلات البيئية المرتبطة بطبيعة المجتمع واقتصاده وثقافته وتاريخه الموروث ؛تلك التي تظهر في شكل حركات تمرد وصراع طائفي ، وأيضا من بين المشكلات المرتبطة بتطبيق النظم الديمقراطية الاضطرابات السياسية بوصفها نتيجة لانفتاح هذه النظم علي البيئات المحيطة ،بينما هي لما تزل هشة في طور التكوين"(هينتيجون، 1993، ص295،2294. نقلا عن ، السيد، 2002، ص 65)، أي علي كل مجتمع أن يتخذ النظام السياسي الذي يتوافق معه ، والتطور الطبيعي للمجتمع سوف ينتهي به إلي نظام مثالي ، مع الأخذ في الحسبان أن المثالية نسبية.

ونظرا لخطورة النتائج المترتبةعلي اتباع هذا النموذج السياسي المفروض من قبل العولمة،

" حذر الكثيرون من المصير المشؤوم الذي تدفع العولمة إليه دول الأطراف ، فهي تقلص

من سلطان هذه الدول ، وتضيق الخناق علي مناوراتها ، وهكذا تظل سيادتها تتآكل "(علي ،2001، ص44) ، وقد أخذ هذا التدخل للتقليل من سيادة الدول، أشكالا متعددة، منها ما يتصل بحقوق الإنسان أو المرأة أو الأقليات، وغير ذلك من ذرائع التدخل السياسي في شئون الدول، يتطور في بعض الأحيان ليصل إلي التدخل العسكري .

ومن التحديات التي تواجه الأنظمة السياسية أيضا بفعل العولمة أنه "في ظل العولمة ، تخضع الحياة الاقتصادية والسياسية أكثر فاكثر لتأثير قوى السوق ، وهذه بدورها تخضع لتأثير مصالح الشركات المحلية والدولية أكثر مما تخضع لأوامر الدولة ، إن من أهم ملامح العولمة انحسار قوة الدولة ، وبخاصة في البلاد الأقل نموا ، فإن سيادة الدولة الوطنية أخذه في الانحسار تاركة مكانها لسيطرة منتجي السلع والخدمات"(أمين،1999،ص122).

الثورات العلمية وتحدياتها

التقدم العلمي والتقني الذي تجاوز حدود التطور التدريجي أو التراكمي للعلم ، أطلق عليه ثورة علمية ، وهذا التقدم العلمي على الرغم من أنه أفاد البشرية ، إلا أنه ترك آثاراً غير متوقعة سواء علي البيئة أو الإنسان ، وملاحقة هذا التقدم العلمي والتقني يمثل مشكلة للإنسان في دول العالم النامي ، التي لم تتمكن مؤسساتها التعليمية حتى الآن أن تعد الإنسان القادر علي التعامل مع التقدم العلمي .

1ـ الثورة المعلوماتية

ترتبط الثورة المعلوماتية بالتقدم التقني الذي بلغته وسائل الاتصال، مما ساعد علي نشر المعلومات وتبادلها بسرعة فائقة ، " وتكنولوجيا المعلومات تختلف اختلافا جوهريا عما سبقها من تكنولوجيات ، وذلك نظرا لتفاعلها مع جميع عناصر المجتمع الإنساني المادية وغير المادية ، وهو ما جعل من تكنولوجيا المعلومات قاسما مشتركا في جميع الأنشطة الإنسانية ، ولقد انصهرت تكنولوجيا المعلومات في كيان المجتمع الإنساني لتتجلى في عولمة اقتصادية وإعلامية ساحقة "(علي ، 2003، ص15).

علي الرغم من إمكان تملك معلومات ، إلا أن المعلومات ليست هدفا في حد ذاتها ، وهذه هي القضية التي لم تستوعبها غالبية دول العالم النامي ؛ فسعت إلي امتلاك وسائط المعلوماتية ، ظنا منها أنها أصبحت من الدول المشاركة في مجال المعلومات ولكن " تحقيق مجتمع المعلومات في الدول المتقدمة لم يكن سوى الخطوة الأولي في بناء مجتمعات عصرية ، وسيسود نموذجها القرن الحادي والعشرين ؛ فقد بدأت ملامح الخطوة الثانية الحاسمة ، وهي الانتقال من مجتمع المعلومات إلي مجتمع المعرفة ، ومنطق الانتقال أن المعلومات بذاتها ليست معرفة ، وإنما هي المواد الخام لتحقيق صور شتى من المعارف السياسية والاقتصادية والثقافية "(يسين ، 2000، ص232).

ولقد كان للثورة المعلوماتية دورها في تفعيل مجتمع المعرفة، وتنمية وتزايد المعرفة ، ويشير البعض إلي هذا التزايد المطرد في مجال المعرفة بالانفجار المعرفي ، لأن " البحوث العلمية تتقدم بدرجة فائقة السرعة ، بحيث إن كل دقيقة تمر يتم معرفة معلومة علمية جديدة في العالم ، وتظهر تطبيقاتها العلمية في تقدم التكنولوجيا، وقد أصبحت المعرفة تتضاعف في أقل من أربعة عقود ، والحضارة الجديدة هي مزيج من التقدم التكنولوجي والثورة المعلوماتية"(عمارة، 200، ص36).

وفي ظل التقدم المعلوماتي والمعرفي والتقني ، تغيرت معايير الثروة والقوة ، وأصبحت المعلومات والمعرفة المعيار لأن"التنمية وزيادة الإنتاج والإنتاجية أصبحت تعتمد علي قيمة المعرفة ، أكثر من اعتمادها علي عوامل الإنتاج المادية، كالأرض ورأس المال ووفرة الثروات الطبيعية، وحتى وفرة القوى العاملة، والواقع أن تكلفة المعرفة تتجاوز في معظم الحالات تكلفة عوامل الإنتاج المادية كلها ، كما أن قيمتها المضافة تمثل أضعافاً مضاعفة لعوائد غيرها من عوائد الإنتاج الأخرى"(عمار،2000، ص37،38)، ومن ثم أصبحت هذه المعايير الجديدة المبنية علي المعرفة أحد التحديات التي تواجه المجتمعات النامية ، غير القادرة علي بناء نظام تعليمي يمكن أفرادها من مسايرة هذا التقدم في المعرفة والمعلوماتية.

2ـ الثورة التكنولوجية

إن الارتباط بين مجالات التقدم كافة في العصر الحالي ارتباط وثيق، لدرجة يصعب فيها الفصل بين مجال وأخر فصلا دقيقا ، فالثورة المعلوماتية تؤثر في تقدم الاقتصاد العالمي ، والثورة التكنولوجية تؤثر في تقدم وسائل الاتصال ونقل المعلومات ؛ أي تؤثر في تقدم الثورة المعلوماتية ، ومن ثم فهي تؤثر في الاقتصاد العالمي، وهكذا.

ومن ثم فإن الثورة التكنولوجية تعد" المرتكز الأساسي في تكوين حداثة العصر الراهن، وهي التي وسعت نطاقات المعرفة ، وغيرت فيه علاقات الإنسان بالموجودات ، ومضمون المحيط المعيشي الذي يحيا بداخله"(الزعابي،2002،ص67) ، وهذه "الثورة التكنولوجية ، تعتمد علي المعرفة المتقدمة ، أي أنها ثورة عقول مبدعة ، وبالتالي فليس المهم فيها تملك الثروة، بل المهم فيها تملك القدرة علي الاستخدام الأمثل للقدرات"(مطاوع،2002، ص35).

وهذه الخاصية للثورة التكنولوجية تعد من أهم التحديات التي تواجه مجتمعات الدول النامية، ولأن " التكنولوجيا جعلت المعرفة والمهارات المصادر الوحيدة للسوق الاستراتيجي المستدام"(كاكو، 2001، ص172)، أصبح علي هذه الدول رفع مستوى المعرفة والمهارة لدى مواطنيها ، وعدم تحقيق ذلك سوف يؤدي إلي عدم قدرتها علي المشاركة التنافسية في السوق العالمي ، وارتفاع نسبة البطالة

التعليم ومتغيرات العصر

ما سبق من دراسة لمتغيرات العصر ، وما تمثله من تحديات ، يمثل ركنا رئيسا في البحث الحالي، حيث إنه يفسر العوامل أو الضغوط المؤثرة في التعليم ، ومن ثم في الجدوى الاقتصادية للتعليم ، وفي ضوئه تتحدد متطلبات التعليم في عصر العولمة ، وذلك لأن التعليم ليس منظومة منفصلة ، بل التعليم منظومة فرعية من منظومات المجتمع ، والتعليم يتأثر بغيره من المنظومات الفرعية ، كما يؤثر فيها من خلال علاقات وتفاعلات متبادلة.

فالتعليم يتأثر بما يحدث من تغيرات في المنظومة الاقتصادية للمجتمع، فالزيادة أو العجز في ميزانية الدولة ، تؤثر في تمويل التعليم ، وفي الوقت ذاته يؤثر التعليم في المنظومة الاقتصادية، فنوعية مخرجات التعليم علي قدر ما تملكه من مهارات تتلاءم أو لا تتلاءم مع طبيعة العصر ومتطلبات سوق العمل والإنتاج ، يؤثر في اقتصاد المجتمع سلبا أو إيجابا.

ولا جدال في أن العولمة قد أفرزت ظواهر عديدة احتشدت وانتشرت وتعدت الحدود السياسية للدول، كما غيرت موازيين القيم الاقتصادية والسياسية والخلقية ، وبخاصة في عوامل الإنتاج والاستهلاك و التمويل والتجارة وغيرها .(عمار، 2000، ص141)، وتشير إحدى الدراسات إلي مدى العلاقة بين التعليم ومتغيرات العصر ، وتوضح " أن عدم استجابة التربية للمتغيرات سوف يحدث فجوة بين أداء المؤسسات التربوية والمؤسسات الخدمية والإنتاجية، مما يؤثر بشكل مباشر علي مخرجات التعليم ، ويظهر في شكل مشكلات اجتماعية كالبطالة والانحراف والعنف "(2001، ص 134)، ومن أبرز التحديات التي تواجه الأنظمة التعليمية في علاقتها بالواقع الاقتصادي ، إنها تعاني من ضعف تطابق مخرجاتها مع متطلبات سوق العمل .

ومن هنا تصبح دراسة الجدوى الاقتصادية للتعليم في ظل ظروف العصر ومتطلباته ، من الأمور الضرورية .

الجدوى الاقتصادية للتعليم

في عصر العولمة

إن ما يموج به العالم من تغييرات سواء أكانت ناشئة عن العولمة الاقتصادية وتجلياتها أم عن العلمية لها تأثيراتها في الجدوى الاقتصادية للتعليم ، وإذا كانت دراسة الجدوى بالمنظور الاقتصادي هي "أسلوب علمي لتقدير احتمالات نجاح أو فشل مشروع معين أو فكرة استثمارية أو قرار استراتيجي ، قبل التنفيذ الفعلي" (عبد العظيم،1999،ص12).

تصبح دراسة الجدوى الاقتصادية للتعليم، مرتبطة بتناول ما يحققه نجاح التعليم في ضوء ما يساد هذا العصر من تقدم في مجال المعلومات ، أدى إلي تعديل طريقة اكتسابها ، وما يسوده من عولمة اقتصادية تتطلب مهارات جديدة لتحقيق إنتاجية سلعية أو خدمية تكون لها القدرة علي المنافسة .

وتحقيق الجدوى الاقتصادية للتعليم يتطلب تحقق الجودة التعليمية ،بإعادة النظر في ما يكسبه التعليم للأفر اد من مهارات ومعلومات وطرق تفكير ، وتطويرها لتتوافق مع متطلبات المتغيرات التي تفرضها تحديات العصر .

الجدوى الاقتصادية لسلعة أو خدمة ما ، تختلف باختلاف العصر ، ويتوقف العائد الاقتصادي لها علي جودتها ، و جودتها تتوقف علي مدى تطابقها مع مواصفات العصر ومتطلباته ، والجدوى الاقتصادية للتعليم تتطلب شروطا ومواصفات خاصة، يجب أن تتوافر في المخرجات؛ وهذا يفرض مواصفات ومعايير تخضع لها مدخلات النظم التعليمية ، حتى تحقق المخرجات وفق متطلبات العصر.

أهمية دراسة الجدوى الاقتصادية للتعليم في عصر العولمة

إذا كان " لدراسة الجدوى الاقتصادية أهمية خاصة في الدول النامية ، لما لها من أثر فعال في تحقيق خطة التنمية ، ورفع مستوى المعيشة"(أبو بكر، وجيد، 2000، ص34) ؛ فإن دراسة الجدوى الاقتصادية للتعليم بعامة والتعليم المصري بخاصة تعد ضرورية،لأن مصر والدول النامية في حاجة إلي تطوير قدراتها ، لتتمكن من المشاركة في السوق التنافسية العالمية التي أوجدتها عولمة الاقتصاد،وتسعى القوي الكبرى لفرضها علي بلدان العالم كافة، والعلاقة بين تطوير القدرات الاقتصادية والتعليم ، عرفها الإنسان منذ القدم ، وأدرك أهمية التعليم والتدريب في تحسين مستوى معيشته؛ فالانقلاب الأول في حياة الإنسان علي الأرض ، لم يتحقق إلا بعد أن تعلم الإنسان الزراعة ، ثم جاء الانقلاب الثاني المتمثل في عصر المعادن ، نتيجة إدراك الإنسان ومعرفته بخصائص المعادن، واكتسابه مهارات الاستخراج والصهر والتصنيع لهذه المعادن .

وهذه العلاقة بين التعليم والاقتصاد تزداد قوتها ، وفق الظروف السائدة في المجتمع ، والمتغيرات الخارجية والداخلية ، ولكن العلاقة دائمة وفي العصر الحديث" العلاقة بين التعليم والاقتصاد ظلت قوية ومازالت؛ فقد كانت نظم التعليم العام هي القوة الدافعة لبناء ما نسميه الآن با لثورة الصناعية، فإضافة إلي دورها التقليدي بوصفها مصدراً للمعرفة والثقافة كان للمدارس دور جديد، تمثل في إعداد الشباب للعمل في المصانع والقطاعات الخدمية **Caldwell and Hayward1998,p3,4).**

وتكتسب دراسة الجدوى الاقتصادية للتعليم في مصر ودول العالم النامي، أهمية أخرى في عصر العولمة " لأن المعارف والمهارات التي توفرها نظم التعليم هي أساس نجاح برامج التنمية وخططها ؛ ويأتي التعليم علي رأس متطلبات الاستثمار البشرى من أجل تحقيق أفضل إنتاجية ممكنة"(البنك الدولي،1995،ص، 56، نقلا عن سليم ، 2003،ص 2)، ويصبح رأس المال البشري في الدول النامية أو المتقدمة علي حد سواء ، أحد أهم دعائم اقتصادها ، "دون التقليل من أهمية عنصر رأس المال المادي، فأن الأولوية يتعين أن تكون للعنصر البشري، أي الإنسان، فالإنسان المتعلم يستطيع أن يزيد التراكمات الرأسمالية المادية، وأن يرفع مستوى كفاءة استخدامها"(السعيد، 2003،ص57).

وهذا العنصر البشري في عصر العولمة لابد أن يكتسب مهارات جديدة، حتى يحقق نجاحا اقتصاديا في مجتمعه ، تمكنه من العيش في عالم المتغيرات والتحديات، ولهذا " صار هناك شبه إجماع بأن الدولة التي تعجز عن جعل أطفالها، بل كل مواطنيها لديهم المعرفة والمهارة للمشاركة في هذا النظام الاقتصادي العالمي الجديد، سوف تعاني من تدهور في مستوى المعيشية ونوعية الحياة "(Caldwell and Hayward1998,p3,5)ومن ثم يصبح علي المخططين للتعليم أن يعملوا في ضوء حقيقة"أن التخطيط للتعليم والتخطيط للتنمية الاقتصادية أمران مرتبطان، يؤثر كل منهما في الأخر ويتأثر به"(غنيمة،2000، ص49)

يوضح الشكل العلاقة بين متطلبات العصر ، وتحقيق الجدوى الاقتصادية للتعليم ، وهذه المتطلبات تعد شرطا أساسياً لابد أن تحققه النظم التعليمية في مخرجاتها ، حتى تصبح هذه النظم قادرة علي ذ لك، من الضروري تحقيق الجودة ، والجودة التعليمية ما هي إلا معايير العصر لنوعية مخرجات التعليم ، وفي حالة ما إذا تمكنت النظم التعليمية من تحسين مخرجاتها ، وجاءت تلك المخرجات علي درجة عالية من الكفاءة ، سوف تحقق في سوق العمل أقصى درجة ممكنة من الإنتاجية، ومن ثم تتحقق الجدوى الاقتصادية للتعليم ، والتي تتمثل في ارتفاع معدل العائد للفرد والمجتمع .

متطلبات العصر

يتضح مما سبق أن تحقيق الجدوى يتوقف علي تحقيق الجودة ، وتحقيق الجودة يتوقف علي الاستجابة لمتطلبات العصر ، أي أن يكون التعليم عصري، ويتطلب هذا أن يكون التخطيط للتعليم ورسم سيناريوهات التعليم المستقبلي في ضوء الفهم الشامل والعميق لمتطلبات العصر، أي يستوعب المخططون للتعليم متطلبات العصر، ومن ثم "يعكس التعليم روح العصر بحيث نرى كل جديد من حولنا رؤية عصرية تساعد علي التقدم والتطور وعدم الجمود"(إبراهيم،2000،ص35).

في ضوء ما أسفرت عنه نتائج الدراسات والبحوث السابقة يمكن استخلاص متطلبات العصر:.

في ظل العولمة تتزايد الأسئلة عن دور الدولة ، وكيفية تحقيق النمو الاقتصادي ، ومن المؤكد أن نوعية التعليم ونظام التدريب هما الأساس في تحقيق النمو الاقتصادي المستقبلي (Halsey, and others,1997,p172)

وحيث إن التعليم هو الأساس في النمو الاقتصادي تصبح " معرفة المفاهيم والأفكار الاقتصادية ضرورة للأفراد لتحويلهم إلي أفراد منتجين ، في المجتمع ، وقد تم تحديد المعارف الضرورية للفرد في أنها القدرة علي تحديد وتعريف وتحليل وتقييم النتائج المترتبة علي القرارات الاقتصادية واستنتاج الآثار المترتبة عليها بالنسبة للأفراد والسياسة العامة" **(2002, Buckles)**.

وأيضا في ظل العولمة والمتغيرات العلمية ويعد" وجود أساس قوى للتعليم العام، وبخاصة في العلوم والرياضيات لتوفير المجال المعرفي، والمعرفة النظرية اللازمة للحرف المهارية التي

أصبحت أكثر تعقيدا بسب التغيرات التكنولوجية"(مصطفى، **2001**،ص **132**) ضرورة للمجتمعات لتستطيع أن تشارك في المنافسة العالمية التي أصبحت سمة من سمات العصر الحالي ، حيث أصبح السباق العالمي في مجال المعرفة شرطا لامتلاك القوة" فالمعرفة لم تصبح المساعدة لقوة المال ، بل إنها العامل الأهم والوسيلة للوصول إلي القوة ، ومن ثم أصبحت السيطرة علي المعرفة ووسائل الاتصال تمثل نقطة الصراع بين دول العالم" **Halsey, and (others,1997,p174)** ،

ويعني هذا أن "عصر العولمة لا مكان فيه للقدرات العادية لدى الأمم في سوق التنافس القائم علي التميز في اكتساب المعرفة وإنتاجها، ومن ثم يصبح التعليم بعامة والجامعي بخاصة، تعليما للتميز وللجميع، أي تعليما يشحذ طاقات كل متعلم وينميها إلي أقصى ما يمكن أن تصل إليه، دون قبول أو رضا بمستويات النجاح العادي"(عمار،2000،ص149).

ويشترط في هذا التعليم أن تكون مخرجاته متنوعة لتتمكن من المشاركة في عالم متعدد الأنشطة؛ وفي حاجة " إلي تنوع البشر وتمايزهم وتمكينهم من تلقي المعلومات وتنظيمها وحسن استخدامها في التفكير"(غنيمة،2001،ص137).

الجدوى الاقتصادية للتعليم المصري

إن كانت در اسات الجدوى هي مجموعة متكاملة من الدراسات التي تجرى لتحديد مدى صلاحية المشروع الاستثماري من عدمه، من عدة جوانب قانونية وتسويقية وإنتاجية ومالية واجتماعية لتحقيق أهداف محددة والتي يمكن في النهاية من اتخاذ القرار الاستثماري الخاص بإنشاء المشروع من عدمه(عبدالرحيم،2003، 2)، وعند دراسة الجدوى الاقتصادية للتعليم "بوصفه استثماراً، قياس الإسهام المتوقع للتعليم للمستويات المستقبلية في الدخل والمخرجات ، متمثلة في المهارات والمعارف التي تكتسبها القوى العاملة ،ومن ثم تحسين إنتاجية العمالة المتعلمة"(حجي،2002، ص 200)وذ لك يتطلب تناول العديد من الجوانب عند دراسة الجدوى الاقتصادية التعليم وهي:

- أهداف مشروع التعليم المصري
- الجودة الإنتاجية (الجودة التعليمية)
- العائد المتوقع من المشروع

أولا أهداف مشروع التعليم المصري

إن كان توظيف التعليم قد يركز في فترات زمنية معينة علي هموم ومقاصد محددة ذات أولوية مجتمعية، من المفروض إنجازها في تلك المرحلة ، وقد كان التركيز علي مقاصد التعليم المصري منذ النصف الأول من القرن التاسع عشر علي بناء الدولة ومؤسساتها ، والتركيز علي قضايا الاستقلال السياسي، ها هو اليوم يعطي تركيزا خاصا لهذه الأمة الغرقى وسط عالم يموج بالمتغيرات والمخاطر(عمار،1998،ص39)، وتعدد جوانب التحديات والمخاطر التي ينبغي أن يوظف التعليم المصري من أجلها يؤدي إلي تعدد أهدافه ومحاوره:

1. الهدف الاقتصادي

إن الأهمية الاقتصادية للتعليم المصري تتزايد في عصر العولمة، وخاصة لتزايد المنافسة العالمية ، " وليس من قبيل المبالغة في القول أن الحصول علي موقع قدم في السوق العالمية ، يقف عند أعتاب مدارسنا وجامعتنا، وما يدور من تفاعل بين كل عناصرها، من أسس وتجهيزات ومبان وغيرها، فالتعليم وما يرتبط به من تدريب يقع موقع القلب في أي إصلاح أو تطوير اقتصادي منشود ، فالواقع التعليمي في أية دولة أصبح ذا أبعاد دولية متعددة الجوانب، حيث أصبح من الواجب أن تتوافر مهارات وقدرات عقلية وذهنية معينة المستوي"(عمارة،2000،ص26)، وكما أوضح البحث في تناوله لتحديات العولمة هذا الارتباط بين تعلم المهارات والمعلومات والمعرفة الجديدة التي يكسبها التعليم للأفراد وبين النمو الاقتصادي، مما يؤكد علي أهمية الجانب الاقتصادي في المشروع التعليمي في مصر.

2. الهدف السياسي والقومي

قد يعتقد البعض أن الصراع العربي الإسرائيلي قد أنتهي بمعاهدات السلام، أو أن خطر الاستعمار الأجنبي قد أنتهي ، ولكن الحقيقة أن الخطر الإسرائيلي مازال قائما، وأن الاستعمار وأن تغيرت أشكاله مازالت أهدافه القديمة المتمثلة في السيطرة والهيمنة باقية، ومازال الخطر الاستعماري المحدق بمصر لموقعها ومكانتها كامنا في عقول قادة الإمبريالية في العالم الغربي، ويأتي التعليم في أولوية الجهود التي يجب أن تبذل من أجل الحفاظ علي سلامة مصر واستقلالها ، و الحالة العلمية والتعليمية تستدعي بالضرورة الاهتمام بالتعليم بوصفه مشروعاً استثمارياً؛ فالبيانات المتوفرة تفيد بأسبقية إسرائيل علي مصر في التعليم والبحث العلمي ، ففي الوقت الذي تمثل فيه نسبة الإنفاق علي البحث العلمي من الدخل في مصر 7,% يقابلها إنفاق إسرائيلي علي البحث العلمي بنسبة2,03%، وبينما تبلغ نسبة الملتحقين بالتعليم العالي من الشريحة السنية 18: 23 22% في مصر يقابلها نسبة 39 % في إسرائيل (مجلس الشورى،2000)

وحيث إن قوة الدولة في العصر الحالي لا تتوقف علي تعداد سكانها ،ولا مقدار ما تمتلكه من أسلحة بقدر ما تتوقف علي مستوى التعليم والمعرفة لدى أفرادها.

ومن ثم فإن أهمية هدف التعليم السياسي والقومي يعد استثماراً غير منظور ،بل قد يفوق في عائده علي المجتمع العائد الاقتصادي المنظور من الهدف الاقتصادي للتعليم .

3. الهدف الثقافي

في ظل تحديات العولمة الثقافية التي تُعد وسيلة للتدخل في شئون الدول ، وسعيا لمسخ هويتها ، والتي لا يمكن التعامل معها إلا من خلال التحصن بتعليم وطني يحافظ علي الهوية والأصالة المصرية التي باتت" أكثر عرضة للتهديد تحت تأثير الإعلام الغربي المتقدم الذي يسعى بشكل واضح لفرض مفردات حضارة الغرب علينا "(طعيمة، 2002،ص202).

وكما سبقت الإشارة إلي أن اللغة القومية مستهدفة من العولمة الثقافية ، وذلك لأن اللغة هي وعاء ثقافة الشعوب ,و وسيلتها في نقل فكرها وثقافتها ؛ والحفاظ علي اللغة القومية في مصر، لا سبيل إليه إلا عن طريق التعليم حيث إن" قوة اللغة في كل زمان ومكان رهن بقوى ثلاث؛ هي:القوة الاقتصادية والقوة السياسية والقوة الفكرية التعليمية"(عصر،1999، ص

179) ويصبح التعليم هو القادر علي تحقيق القوى الثلاث ، مما يزيد من قوة اللغة وبقائها

4. الهدف الاجتماعي

يواجه المجتمع المصري بعض المشكلات التي تؤثر علي مسيرة تقدمه ، وتعوق نموه ، وحل هذه المشكلات يكمن في التعليم .

مشكلة الفقر، نتيجة للتحديات الاقتصادية ، والممارسات الخاطئة لحق الفقر بالمجتمع المصري ، مما له أسوء الأثر علي التنمية الشاملة؛ وقد بلغ حد الفقر في مصر إلي أن" فئة محدودي الدخل أصبحت تمثل 98 % من الشعب المصري، ويدخل معهم فئة أخرى دائما يتم تحاشي الحديث عنها وهي فئة معدومي الدخل أو الطبقات ذات الأعمال المهمشة، التي تعيش تحت خط الفقر وهي نسبة لا يستهان بها"(قاسم، 1998، ص19) ،وما يترتب علي هذه المشكلة من مشكلات الانحراف وزيادة معدلات الجرائم ؛ والقضاء علي مشكلة الفقر تتطلب الارتقاء بمستوى الأفراد المعرفي والثقافي " فالمعرفة تمثل حجر الزاوية للتنمية البشرية ، كما أنها أهم سبل وتعزيز قدرات الشعوب ، وتشكل المعرفة أيضا الأداة الكفيلة بالقضاء علي الفقر ، وتمثل المعرفة عاملا ديناميكيا رئيسا ومؤثر في زيادة الإنتاج والقدرات الإنتاجية "(راولي، 2003، ص 1) .

وأما مشكلة البطالة فإن العامل الرئيس لحلها ، وجود نظام تعليمي يعتمد علي الجودة الشاملة ، وتصبح مخر جاته قادرة علي المنافسة في سوق العمالة العالمي ، بما قدمه لها التعليم من مهارات ومعرفة .

ثانيا :الجودة الإنتاجية

والجودة الإنتاجية في مجال التعليم ، تتمثل في الجودة الشاملة لمدخلات التعليم وعملياته والمخرجات، وسبق أن تناول البحث الجودة الشاملة في التعليم

ثلثا : العائد المتوقع من مشروع التعليم المصري

لا يقاس عائد التعليم بالعائد الاقتصادي المنظور ، فعوائد التعليم غير المنظورة ، كما وضح من الأهداف ربما تكون أكثر من العوائد الاقتصادية المنظورة ، فتربية الفرد في المجتمع المصري تعد في حد ذاتها استثمارا ، و من ثم فإن مشروع التعليم المصري مشروع مهم للمجتمع المصري وجدواه سوف يكون لها اكبر الأثر في حياة المجتمع المصري .

وإن تحقيق الجدوى الاقتصادية المستهدفة ، سوف تتوقف علي العوامل الخاصة بجودة التعليم ، فلا جدوى دون جودة.

خلاصة القول :

إن متطلبات العصر تقتضي من جميع الدول " إعادة النظر في التربية وفي جميع مؤسساتها الاجتماعية لمواجهة التحديات العالمية ، حيث إن الموارد البشرية أصبحت تمثل عاملا مهما في مجال المنافسة في الاقتصاد العالمي ، ولهذا تعد المميزات معتمدة علي الجودة والإنتاجية الخاصة برأس المال البشري ، وتعد كل من المعرفة والتعليم المواد الخام للتجارة العالمية " (Halsey, and others,1997,p174)

ويمكن تحديد متطلبات العصر في الآتي :

- **اكتساب جميع الأفراد للمهارات الجديدة ، التي لم تكن معروفة من قبل ، ليصبحوا قادرين علي التعامل مع مستحدثات العصر التكنولوجية**
- **أن يكون أفراد المجتمع قادرين علي إنتاج المعرفة ،إذ لم يعد المثقف أو المتعلم هو الفرد الذي يمكنه اختزان أكبر قدر من المعلومات ،فوسائط تخزين المعلومات أصبحت لها القدرة علي تخزين معلومات بقدر يفوق العقل البشري بكثير ، وتصبح مهمة العقل البشري هي تحويل المعلومات إلي معرفة واستخدامها في حل المشكلات**

- **مهارة العمل ضمن فريق ، نتيجة لتعقد أمور وقضايا الحياة العصرية ، فلم يعد العمل الفردي كفيلا بتحقيق حل لهذه القضايا ، بل يجب العمل ضمن فريق ، وهذه مهارة لا تتحقق إلا بالتدريب والممارسة حتى يمكن اكتسابها.**

- **التفكير الإبداعي ، أي التفكير الذي يمكن أن يضيف جديدا للمجال الذي يعمل فيه الفرد .**

- **القدرة علي التكيف مع الظروف الجديدة**

أي أن متطلبات العصر يمكن أن يطلق عليها مفهوم التنمية البشرية ، وهذا العصر هو عصر التنمية البشرية ، ولا تتحقق التنمية البشرية إلا عن طريق تعليم جيد ، وتصبح الجودة الشاملة في التعليم ليست مطلبا ترفيا ، بل مطلبا يتوقف عليه مستقبل المجتمع.

مفهوم الجودة في التعليم

بعض مفاهيم ومصطلحات الجودة:

1- المؤسسة Institution: يقصد بها كل مؤسسة تعليمية حكومية أو خاصة تقدم برامج دراسية منتظمة بعد الحصول على شهادة الثانوية العامة وتهدف إلى منح درجة علمية.

2- الجودة Quality: تعرف بأنها المطابقة لمتطلبات أو مواصفات معينة بينما يعرفها المعهد الأمريكي للمعايير American National Standards Institute بأنها جملة السمات والخصائص للمنتج أو الخدمة التي تجعله قادراً على الوفاء باحتياجات معينة.

3- الجودة الشاملة Total Quality: يقصد بها في التربية مجموعة من الخصائص أو السمات التي تعبر بدقة وشمولة عن جوهر التربية وحالتها بما في ذلك كل أبعادها، مدخلات وعمليات ومخرجات وتغذية راجعة وكذلك التفاعلات المتواصلة التي تؤدي إلى تحقيق الأهداف المنشودة والمناسبة للجميع.

4- ضبط الجودة Quality Control: ويقصد به نظام يحقق مستويات مرغوبة في المنتج عن طريق فحص عينات من المنتج وتعرفه معاجم أخرى بأنه يعني الإشراف على العمليات الإنتاجية لتحقيق إنتاج سلعة بأقل تكلفة وبالجودة المطلوبة طبقاً للمعايير الموضوعية لنوعية الإنتاج.

5- معايير قياسية :Standards وهي معايير للمقارنة تستعمل لوضع أهداف وتقييم الإنجاز وقد تكون هذه المعايير عبارة عن المستويات الحالية للإنجاز في المؤسسة (مثلاً نسبة الطلاب الذين أتموا دراسة إدارة الأعمال) وقد تكون هذه المعايير أيضاً عبارة عن مستويات تضعها إحدى الجهات الخارجية أو مستويات إنجاز في مؤسسة أخرى يتم اختيارها للمقارنة (مثلاً عدد نشرات البحوث التي قام بها كل عضو هيئة دراسية متفرغ في جامعة كذا.(

6- تقويم الأداء :Performance Evaluation يقصد به التوصل إلى أحكام قيمية محددة للأنشطة والبرامج الجامعية من خلال استخدام بعض المقاييس المرجعية التي تساعد على فهم وإدراك العلاقة بين مختلف العناصر الخاصة بالتقويم، فالتقويم يستند إلى معايير محددة تخضع لها جميع مكونات العمل الجامعي التي يمكن قياسها بحيث يمكن من خلال هذه المعايير الحكم على أداء الجامعة ومدى قدرتها على النهوض برسالتها المحددة في أهدافها المعلنة الأساسية.

7- الاعتماد :Accreditation يقصد به مجموع الإجراءات والعمليات التي تقوم بها هيئة الاعتماد من أجل أن تتأكد من أن المؤسسة قد تحققت فيها شروط ومواصفات الجودة النوعية المعتمدة لدى مؤسسات التقويم

بينما تذكر لجنة التعليم العالي **Commission on Higher Education** أن المصطلح يشير إلى ممارسات تقوم بها هيئة خارجية، وهي مؤسسة الاعتماد لمساعدة المؤسسات الشبيهة لها، والتي لها خدمة في المجال ممن يتقدم إليها للحصول على الاعتماد في عملية التقويم، وتحسين أهدافها التعليمية. إنها إحدى الوسائل التي يتبناها المجتمع التعليمي بغية التنظيم الذاتي والمراجعة المثلية من أجل تقويم ودعم نوعية وكفاءة التعليم بصورة تجعله موضع ثقة الناس والتقليل من مدى تحكم الأجهزة الخارجية.

نتيجة للتطورات، والتغيرات، والتقدم السريع في مختلف المجالات حظي موضوع الجودة في مختلف الجوانب بالعناية في العديد من دول العالم، ويعد موضوع الجودة بشكل عام في شتى مجالات الحياة، وفي الجانب التعليمي اتجاهاً محوريا، ومعاصراً لدى كثير من الدول خاصة في مجال تقويم الأداء، وتطويره، وتحسينه.

وقد حثنا الإسلام على الجودة والإتقان في العمل، وهو دين جودة وإتقان، وأمرنا بذلك، وكثير من الآيات القرآنية، والأحاديث النبوية تعرضت لمفهوم الجودة، وأكدت عليه، فقد قال رسول الله صلى الله عليه وسلم "إن الله يحب إذا عمل أحدكم عملاً أن يتقنه" وبذلك فالإتقان يحقق الجودة. والمتتبع لتاريخ الجودة في القرن الماضي يجد أنها بدأت في الأربعينيات،

وكان التركيز منصباً على المجال الاقتصادي، والصناعي بالدرجة الأولى، وكثير من المهتمين بالجودة والمتخصصين فيها يرون أن الجودة ومعاييرها تعد الثورة الثالثة بعد الثورة الصناعية، والثورة التقنية، أو ما يعرف بثورة الحاسوب الآلي .

وقد اشتهر إدوراد ديمنج الذي يعد مؤسس الجودة، والذي عمل في اليابان بعد الحرب العالمية الثانية، ونجح في تطبيق نظرياته في المجال الصناعي، وظهرت نتيجة لذلك أساليب، واستراتيجيات جديدة في ذلك الوقت لإدارة العمل، وقد تقدم اليابان في المجال الصناعي وحقق مبدأ "صنع في اليابان" بتكلفة معقولة، ودرجة عالية من الإتقان، وكل هذا تم نتيجة لتطبيق مبدأ الجودة ومعاييرها بهدف التطوير والتحسين في الأداء. وظهرت بعد ذلك العديد من المفاهيم المتعلقة بالجودة، ومنها مفهوم الجودة الشاملة الذي يركز بشكل كبير على الاستثمار الأمثل للطاقات، الإمكانات البشرية في أي مؤسسة لتحقيق أهدافها، وتلبية طلبات، واحتياجات العملاء، أو المستفيدين .

وهناك تعاريف مختلفة لمفهوم الجودة بناء على اختلاف المجال، أو التخصص، فنرى أن كل مجال ينظر إليها من زاويته، ويركز على الجوانب التي تهمه بالدرجة الأولى، فقد نجد أن الجودة تعني إرضاء العميل، أو المستفيد، والوفاء بمتطلباته، وقد تعني السعر المناسب للسلعة، أو للمنتج في المجال الاقتصادي، أو الصناعي.

وفي المجال التربوي يقصد بالجودة أداء العمل بطريقة صحيحة وفق مجموعة من المعايير، والمواصفات ا لتربوية اللازمة لرفع مستوى جودة وحدة المنتج التعليمي بأقل جهد، وتكلفة. ومن هذا التعريف يمكن التوصل إلى أن مبدأ الجودة في التعليم يعمل على تحقيق أهداف المؤسسات التعليمية، وأهداف المجتمع، وتلبية احتياجات سوق العمل من حيث المواصفات، والخصائص التي يجب توافرها في المنتج التعليمي بما في ذلك مدخلاته، وعملياته.

ولتحقيق الجودة في المجال التعليمي لا بد من نشر ثقافة الجودة لدى جميع العاملين في التعليم من خلال توضيح مفهومها، وأهميتها، وأسسها، ومبادئها، ومعاييرها، ومتطلبات تحقيقها، وهذا ممكن من خلال إقامة دورات تدريبية لبعض العاملين من قبل بعض الخبراء في هذا المجال، والمشاركون في هذه الدورات يقومون بتدريب زملائهم في العمل، وبذلك يتحقق نشر ثقافة الجودة لأن الشخص إذا اقتنع بالشيء، أصبح لديه اتجاه إيجابي نحوه، وسيتبناه، وينتج فيه، بل يبدع، ويبتكر في أساليب التعامل معه.

الجانب الآخر المطلوب لتحقيق الجودة في التعليم يتمثل في مشاركة وتحفيز جميع العاملين في المجال نفسه في التنفيذ، وحل المشكلات التي قد تواجه عمليات وخطوات تطبيق الجودة، كما أنه يجب ألا يقتصر العمل وتطبيق هذه المعايير على البعض، ومن دون مشاركة الجميع.

والعامل الثالث لتحقيق الجودة في التعليم هو تشخيص الواقع الحقيقي للمجال التربوي، وتحديد الإجراءات اللازمة لتحقيق أهداف الجودة، والتأكيد على التقويم لكافة الجوانب بصفة مستمرة، أو ما يعرف بالتغذية الراجعة من المستفيدين، أما الجانب الآخر الذي يسهم بدرجة كبيرة في مجال تحقيق أهداف الجودة في التعليم فيتمثل في العمل بالمنظور الشمولي، بحيث يشمل العمل تحقيق جودة المدخلات، والعمليات، والمخرجات، ولا يركز على جانب ويهمل الجوانب الأخرى.

ومن هنا لا بد من تسخير الإمكانات المادية، والبشرية، ومشاركة جميع الجهات، والإدارات، والأفراد في العمل كفريق واحد، والعمل في اتجاه واحد، وهو تطبيق معايير الجودة في النظام التعليمي، وتقييم مدى تحقيق أهدافها، ومراجعة الخطوات التنفيذية التي يتم توظيفها .فالنظام التعليمي له عدد من المكونات، أو العناصر التي يتوقع أن تعمل جميعها في تناسق، وتناغم، وفي بيئة سليمة، ومنتجة، وهذه المكونات تشمل الإدارة التعليمية سواء على مستوى إدارة التعليم، أو الإدارة المدرسية.

وفي هذا المجال يتوقع من الإدارة التعليمية تسخير كافة إمكاناتها لتحقيق أهداف الجودة في كافة المجالات المرتبطة بها، وللمشرف التربوي أدوار عديدة من خلال ما يقوم به من توظيف للأساليب الحديثة في الإشراف بهدف تحسين جودة التعليم، والتعلم من خلال التشجيع على الإبداع في العمل، وحث المعلمين على النمو المهني، وتنمية روح المبادرة لدى العاملين في المجال التعليمي، والعمل بروح الفريق. كما أن المعلم يعد من أهم العاملين في المجال التربوي فهو الذي يعمل على تحقيق أهداف المرحلة الدراسية التي يعمل بها، وهو المنفذ الحقيقي للمنهج، وهو الذي يقوم بالحكم على مدى تحقيق الأهداف من خلال التقييم.

فعندما يمتلك المعلم ثقافة الجودة، و يدرك أبعادها المختلفة، وأهميتها في العملية التعليمية سيك ون عاملاً أساسياً في تحقيق أهداف الجودة، ولذلك لا بد من تضمين برامج إعداد المعلم الجوانب الأساسية التي تنمي ثقافة الجودة في التعليم، وأن تكون لديه العديد من الكفايات اللازمة للتدريس الفعال، كما أن المعلم الذي على رأس العمل يحتاج إلى دورات في مجال الجودة في التعليم لأن مفاهيم الجودة،وعملياتها، ومعاييرها في تطور مستمر، ولذلك هذه الدورات قد تعمل على جعل معلومات المعلم، ومهاراته مواكبة لما هو جديد في هذا المجال.

والمنهج هو الجانب الآخر الذي يجب أن يسهم في تحقيق الجودة في التعليم من خلال مواكبة أهدافه، ومحتواه، وخبراته، وأساليب تقويمه لمعايير الجودة في التعليم، وهذا يتطلب من خبراء، وواضعي المناهج مراعاة المعايير في مجال المناهج التي تسهم في تحقيق مبادئ الجودة في التعليم. كما أن المتعلم عنصر أساس في تحقيق الجودة في العملية التعليمية من خلال استفادته القصوى من جميع الإمكانات، والخدمات التي تقدم له في أثناء تعلمه، والاستفادة تكون بصورة وظيفية في مواقف حياتية أخرى غير المواقف التعليمية التي تمر به في داخل المدرسة.

فالمتعلم لابد وأن يخرج من الإطار التقليدي في عملية التعليم والتعلم إلى أن يصبح قادراً على الحصول على الـ معلومة، والتوصل إليها بدلاً من تلقيها، ومن خلال تبني مفهوم التعلم الذاتي، وتوظيف تقنيات التعليم في عملية التعلم. وهناك حاجة ملحة لتحديث وتطوير الإمكانات المادية في المدرسة من مختبرات تدريسية، ومعامل للحاسب الآلي، والعمل على توفير الأدوات والمواد اللازمة للتدريس، وجعل بيئة المدرسة بيئة محببة لكل من المعلم، والمتعلم. كل هذه الإمكانات المادية، أو البشرية تسهم في تحقيق مبدأ الجودة الشاملة في المجال التعليمي، وفي حالة تبني المعايير وتطبيقها بصفة شاملة يمكن تحقيق الأهداف، والوصول إلى مستوى مقبول من الجودة في التعليم.

ويجب أن ندرك أن تبني مفهوم الجودة في التعليم، وتطبيق معاييرها يؤدي إلى خفض التكاليف بشكل ملموس، وذلك من خلال رفع مستوى الأداء، وتقليل الأخطاء، وزيادة الإنتاجية بمستوى عال من الإتقان، وتحسين مستوى أداء العاملين.

كما يجب أن ندرك أن تحقيق مستويات مقبولة من الجودة في التعليم تؤدي إلى رضا جميع العاملين في المجال التربوي بمختلف مستوياتهم،ومسؤولياتهم، وتحقق مستوى عالياً من الرضا لدى المستفيدين من الطلاب، وأولياء أمورهم، ورجال الأعمال.

وبما أن الدولة تنفق بسخاء على مجال التعليم، والرقي به إلى مستويات عالية، فإنه من الضروري أن يتم الإنفاق على تطبيق معايير الجودة، وتحقيق أهدافها في التعليم، وتقييم العملية بشكل مستمر للتأكد من تحقيق الأهداف. كما أن هناك تجارب ناجحة في مجال الجودة في التعليم مع أنها محدودة في بعض المدارس في المنطقة الشرقية يمكن الاستفادة منها في مجال تعميم هذه التجارب على مدارس أخرى. كما يجب ألا ينظر إلى الجودة وتحقيقها من خلال رفع مستوى درجات التحصيل لدى الطلاب فقط؛ لأن هذه النظر قاصرة، ومحدودة على نتائج تقويم التعلم، وليس على الجودة بمفهومها الشامل .

الجودة التعليمية

إن مفهوم الجودة يرجع تاريخه إلى ما بعد الحرب العالمية الثانية حيث طبقت اليابان أسس الجودة على الصناعة فأحدثت طفرة هائلة تلتها الولايات المتحدة في الخمسينيات من القرن الماضي ثم وضعت أسس الجودة لكل الأنشطة والمهن في جميع أنحاء العالم ومنها التعليم وتعددت وتداخلت مفاهيمها.

وتعتبر الجودة أحد أهم الوسائل والأساليب لتحسين نوعية التعليم والارتقاء بمستوى أدائه في العصر الحالي الذي يطلق عليه بعض المفكرين بأنه عصر الجودة.

وهناك فوائد لتطبيق نظام الجودة في التعليم هي:

- تطوير النظام الإداري في الجامعة نتيجة وضوح الأدوار وتحديد المسؤوليات.
- الا رتقاء بمستوى الخدمات التعليمية المقدمة للطلاب التي تنعكس على جوانب شخصياتهم.
- زيادة الكفايات التعليمية ورفع مستوى أداء الأطر الأكاديمية والإدارية.
- الوفاء بمتطلبات الطلاب والمجتمع والبحث العلمي والوصول إلى رضاهم.
- توفير جو من التفاهم والتعاون والعلاقات السليمة بين العاملين.

- تمكين إدارة المؤسسة التعليمية من حل المشكلات بالطرق العلمية الصحيحة والتعامل معها من خلال الإجراءات التصحيحية والوقائية لمنع حدوثها مستقبلاً (chalk,1993)
- الترابط والتكامل بين جميع الأطر الأكاديمية والإدارية في المؤسسة التعليمية والعمل بروح الفريق الواحد.

ويمكن تلخيص فوائد تطبيق نظام الجودة الشاملة في الجامعات بتحقيق:(تطوير المناهج، تطوير أساليب القياس والتقويم، وتشجيع عمل الفريق الواحد، زيادة رضا الطلاب، تحسين مخرجات التعليم، زيادة نتاجات البحث العلمي في الجامعة).

الحاجة إلى ضمان الجودة:

لقد فرضت علينا المتغيرات الحديثة في العالم المتقدم ضرورة الأخذ بمنهج التخطيط الاستراتيجي لبناء أجيال قادرة على مواجهة هذه التغيرات بفكر جديد يتجاوز حدود الواقع ويستشرف المستقبل بما يحمله في طياته من تهديدات وفرص متاحة، من هنا يأتي توجيه كيان المؤسسة التعليمية نحو ضمان الجودة والاعتماد .

نظراً لتعاظم أهمية ضمان الجودة في عالم اليوم فقد بذلت جهود كبيرة في هذا الصدد على المستويين الدولي والإقليمي، فعلى المستوى الدولي نظمت اليونسكو منظمة الأمم المتحدة للتربية والثقافة والعلوم مؤتمراً عالمياً حول التعليم العالي عقد في باريس يوم التاسع من اكتوبر 1998 ، وتم فيه التركيز على ضمان الجودة وأكد المؤتمر أهمية التقييم النوعي الذي يتناول وظائف وأنشطة التعليم العالي كافة ، أما على المستوى الإقليمي، ففي بيروت نظمت اليونسكو مؤتمراً حول التعليم العالي وحث هذا المؤتمر الدول العربية على إنشاء آلية لتقييم نوعية التعليم العالي على المستويات التنظيمية والمؤسسية والبرامج والعاملين والمخرجات كافةً.

(National Quality Assurance and Accreditation , 2004)

ضمان الجودة في قطاع التعليم العالي:

نشأ مفهوم ضمان الجودة الشاملة في أمريكا الشمالية في وقت مبكر في القرن العشرين آخذاً شكل الاعتماد الأكاديمي، وبدأ كنشاط اختياري غير حكومي يهدف إلى الارتقاء بنوعية التعليم في المدارس والكليات والجامعات .

أما في المملكة المتحدة فتقوم مجالس تمويل التعليم العالي بتقييم نوعية التعليم في مؤسسات التعليم العالي. وفي عام 1995 أعيد النظر في الطريقة المتبعة في التقييم بحيث تحقق ثلاثة أغراض : الأول تشجيع التحسين والتطور، والثاني توفير معلومات فاعلة للجمهور حول نوعية التعليم العالي بناء على الأهداف والأغراض كما تحددها كل مؤسسة، والثالث هو ضمان الحصول على مردود ذي قيمة للمال الذي يستثمر في التعليم العالي، وفي عام 1917 انتقلت هذه المسؤولية الى وكالة ضمان الجودة للتعليم العالي وهي هيئة تهدف الى غرس وتعزيز ثقة الجمهور في جودة مؤسسات التعليم العالي وتبدأ العملية من داخل كل مؤسسة حيث تقوم بعمل تقييم ذاتي يتبعه تقييم أولي للتقييم الذاتي، ثم زيارة ميدانية للمؤسسة ثم إعداد التقرير النهائي ولدى كل مؤسسة مكتب يسمى مكتب ضمان الجودة، وهذا يقوم بتنسيق جهود التقييم(UK National Accreditation , 2004)

ظهرت حركة ضمان الجودة كرد فعل ايجابي لما أبداه الأكاديميون والمسؤولون والمجتمع من قلق حول جودة التعليم العالي، وهو الذي نجم عن عوامل كثيرة منها: التنافس الدولي ، والاحتياجات المتغيرة للسوق، والتمويل.

نشاط ضمان الجودة في قطاع التعليم العالي يتم من خلال التقويم والاعتماد في مؤسسات التعليم العالي وذلك لرصد جملة المفاهيم والإجراءات المتبعة في مؤسسات التعليم العالي على المستوى العالمي (Davis & Ringsted ,2006, 310)

ويمكن القول بأن ضمان الجودة أمر ضروري لتلبية الاحتياجات المرتبطة بالجودة وتحديد المسؤولية في التعليم العالي.

ضمان الجودة يركز على الطرائق التي تساعد على منع الانحرافات أو الأخطاء أو المشكلات، كما يركز على مبدأ أساسي للجودة مؤداه أن الجودة لا ينبغي أن تفحص في الأداء بل يجب أن تبنى عليه.

أما مفهوم ضبط الجودة فانه يرتكز على كشف الانحرافات أو الأخطاء بعد حدوثها (أوزي، 2005، 43).

إن تطبيق نظام الجودة في المؤسسات التعليمية يتطلب الاهتمام بمجموعة من المحاور الأساسية، وأكد الباحث (Clair,1997,55) على هذه المحاور:

- **تخطيط جودة التعليم.**
- **الرقابة على جودة التعليم.**
- **التنظيم الإداري والهيكل التنظيمي للمؤسسة التعليمية.**
- **الإجراءات والموارد والعمليات اللازمة لتحقيق ضمان جودة التعليم.**
- **تحسين وتطوير جودة التعليم بالتركيز على المنهج الدراسي.**
- **التوثيق للبيانات والمعلومات.**
- **ضمان جودة المدخلات وجودة التصميم وجودة المخرجات.**
- **الاهتمام بتكاليف الجودة.**
- **التدريب.**

معايير الجودة التعليمية معايير نسبية إلي حد ما ، لأنها متغيرة من عصر إلي عصر ، وتتوقف علي متطلبات العصر ، ومتطلبات العصر الحالي الذي سبق عرضها، تعد الأساس الذي تتحدد في ضوئه معايير الجودة " فالجودة تمثل مجموعة الخصائص أو السمات التي تعبر عن استيفاء المدخلات والعمليات والمخرجات في المؤسسة التعليمية لمستويات محددة ، تشكل في مجملها معايير الجودة الشاملة "(الموسوي، 2003،ص95).

وتطبيق هذه المعايير والمواصفات ومراجعتها لا تتم عند قياس كفاءة المخرجات، بل إن "مثل هذه المراجعة والضبط لا يتمان في نهاية المرحلة ، بل في كل خطوة من الخطوات، ومع كل برنامج من البرامج، وكل عملية من العمليات، بحيث تتأكد من مطابقة الإجراءات للمواصفات المطلوبة والمعايير المحددة"(حسان، 1994، ص47) .

ومن ثم يصبح التوصل إلي مدي تحقق الجدوى الاقتصادية ، يتطلب دراسة واقع المدخلات والعمليات للتعليم ، وهذا يسهم في أن نحدد ما إن كانت هناك جدوى اقتصادية أم لا ، وتحديد ما ينبغي أن تكون عليه المدخلات والعمليات لتحقيق جدوى اقتصادية .

مدخلات التعليم بين الواقع والمأمول

تتحدد مدخلات التعليم في التمويل والإدارة والمناهج والمعلم

1 تمويل التعليم

تتوقف جودة التعليم علي كفاية تمويله، وهناك مقاييس عديدة لكفاية التمويل ومنها"ما تعرف الكفاية بدلالة النسبة المئوية من الناتج القومي الإجمالي المخصصة للتعليم ، وكانت نسبة8% غالبا هي المناسبة، أما إذا نسبت حصة التعليم إلي ميزانية الحكومة المركزية فإن النسبة المناسبة كانت في حدود 20% "(عابدين،2000،ص64).

لقد تأثر تمويل التعليم نتيجة للعولمة الاقتصادية في دول العالم حيث"أحدثت العولمة الاقتصادية تغيرات عميقة في نظم التعليم ، وتوضح التقارير أن التصحيح الهيكلي للاقتصاد قد أثر علي مدخلات ومخرجات النظم التعليمية ، وبدا ذلك واضحا في خفض الإنفاق علي التعليم"(ماكجين،1997،ص 49).

ومن تأثيرات العولمة في تمويل التعليم ، وتأثر التعليم بخفض التمويل ، علي سبيل المثال ما حدث في فيتنام ،إذ لوحظ انخفاض ميزانية التعليم من 9,3% عام 1991إلي 5,4% عام 1993وترتب علي ذلك :

. عجز المدارس فبعض المدارس الابتدائية يزيد عدد تلاميذها في الفصل ليصل إلي ما يزيد عن 60 تلميذ، بينما العدد النموذجي من 30 إلي 45 تلميذاً كحد أقصى مقبولاً

. العجز في المعلمين المؤهلين لانخفاض أجور المعلمين، حيث إن ثلث المعلمين الحاليين تقريبا غير مؤهلين

. ارتفاع معدلات التسرب ، ويشكل الفقر السبب الرئيس لهذه

الظاهرة(Liou,1998,p719,720).

إن الارتباط بين كفاية تمويل التعليم وجودته علاقة وثيقة ، ويصبح واقع تمويل التعليم في بعض دول العالم ليس بالكفاية المطلوبة ، وما ينبغي أن يكون عليه تمويل التعليم حتى تتحقق الجودة ، أن تمول الدول التعليم تمويلا يحقق له كل متطلباته ، لا يتوقف عند نسبة معينة ، فإن كانت الدول لا تتقيد بحدود من أجل تمويل جيشها بوصفه يحقق أمنها ، فالتعليم أيضا أكثر فعالية في تحقيق الأمن ، وكما أشارت إحدى الدراسات إلي" أن الإنفاق علي التعليم قضية لها جذور تمتد عمقا لتستمد مقوماتها من فلسفة المجتمع وأهدافه الاجتماعية والاقتصادية والثقافية "(السهلاوي،2000،ص144).

تمويل التعليم في مصر

إذا كان تمويل التعليم يرتبط بالكفاءة الاقتصادية للدولة ، ومصر تمر في السنوات الأخيرة بأزمة اقتصادية نتيجة " الاستجابة لمبدأ تحرير التجارة الخارجية مما أدى إلي زيادة الواردات، وخصوصا منذ عام 1996، في الوقت الذي لم يبذل فيه جهد كاف لزيادة الصادرات ، وكانت النتيجة ما يعانيه الاقتصاد المصري من تزايد العجز في الميزان التجاري، ففي عام 1999/1998 زادت الواردات بما يعادل 23% عن العام السابق، بينما انخفضت الصادرات في الفترة نفسها بما يعادل 19 % ، مما ساهم في ضعف ميزان المدفوعات المصري ، وبالتالي سعر صرف الجنية المصري" (السعيد،2003،ص42،41).

ولقد وضح أثر هذا العجز الناتج عن مسايرة مصر للعولمة الاقتصادية في خفض الإنفاق علي التعليم ، تشير البيانات الرسمية إلي هذا التقليل في تمويل التعليم ، فإن نسبة الإنفاق علي التعليم من الإنفاق العام للدولة كانت علي النحو التالي ، في عام 1998/1997 تعادل 14,9% من إجمالي الإنفاق العام للدولة ، في عام 1999/1998 كانت تعادل 14,8% من إجمالي الإنفاق العام، في عام 1999/ 2000كانت تعادل 14,7% من إجمالي الإنفاق العام للدولة(الجهاز المركزي للتعبئة والإحصاء ، 2002،ص253)،وبوصفه نتيجة يتضح من البيانات أن تمويل التعليم، في ذات الوقت الذي يتزايد فيه الطلب علي التعليم ، كنتيجة للزيادة السكانية , وما يفرضه العصر من توافر قدرات ومهارات للحصول علي فرصة عمل .

وفي إطار المـ طالبة بتحسين أحوال التعليم ورفع جودته يطالب مجلس الشورى" بزيادة ميزانية التعليم لتصبح نسبة محددة من جملة الناتج القومي العام ، وتوفير مصادر تمويل إضافية من القطاع الخاص والمنظمات غير الحكومية، ومن المنح والمساعدات الأجنبية"(مجلس الشورى، 2000)، ويرى الباحث أن تحديد نسبة من الناتج القومي أفضل الحلول المتاحة ، ولكن أن تكون نسبة مناسبة ، يراعى عند تحديدها الضغوط الداخلية ، المتمثلة في الزيادة السكانية،والمتغيرات المستقبلية.

إدارة التعليم

إن تحقيق جودة التعليم، لا تتم إلا من خلال إدارة جيدة ، فسوء الإدارة كفيل بأن يفسد المدخلات الأخرى مهما كانت درجة جودتها ، ونوعية الإدارة تؤثر في سلوكيات العاملين والمتعاملين معها، وقد أكدت الدراسات في مجال الإدارة التعليمية في مناطق عديدة من العالم ، أن هناك قصوراً يشوب الإدارة المدرسية ،ومن أمثلة ذلك :

. إن المديرين يحتاجو ن إلي مهارات إدارية عديدة ليتمكنوا من التغيير ، لأن التغييرات التي تحدث في المدارس تتطلب ممارسين أكفاء متمرسين يستطيعون قيادة التغيير ، كما أكدت الدراسة افتقاد المسئولين بإدارة التعليم للخبرة بالشئون المالية.(Du,2002) .

وأشارت دراسة أخرى إلي إن العملية الـتعليمية تكون أكثر كفاءة في ظل تقليل المركزية، وأن البيروقراطية تؤدي إلي غياب الكفاءة المدرسية . (Flanagan,2001).

كما تؤكد إحدى الدراسات علي أن تحقيق الجودة في الإدارة ليس مجرد معايير ، " فإن مفهوم الجودة الشاملة مجرد أسم ، ولكن الممارسة الحقيقية والتطبيق الفعلي هو ما يصنع الجودة ، والدراسة لا تهدف إلي تقويم معايير الجودة الشاملة ،إنما ترى أن التركيز علي الأوجه الإيجابية لأساليب الإدارة التي تسهم في تحسين وتطوير المدرسة"(Colegrove,1999).

ولتلافي هذه العيوب والتوصل إلي ما ينبغي أن تكون عليه الإدارة الحديثة تشير إحدى الدراسات إلي المبادئ التي يجب أن تقوم عليها إدارة الجودة " ومن أهم مبادئ إدارة الجودة الشاملة، القضاء علي الخوف لدى القيادات ، أو بمعنى أخر تشجيع القيادات وحثهم علي الإدلاء بآرائهم في الأمور الإ دارية أو مساعدتهم علي الابتكار الإداري، ويتطلب ذلك فهم المشكلة وتوليد الأفكار والتخطيط للتنفيذ للوصول إلي الحل الأمثل"(الشرقاوي،2002،ص35

ولتحقيق الجودة التعليمية يصبح تدريب القيادات من الضرورات،وكذلك وتدريبهم علي استخدام التقنيات الحديثة وتطوير خبراتهم ، واختيار القيادات التي تتوافر فيها سمات الشخصية القيادية وتتمتع بالمرونة والجرأة علي اتخاذ القرار والقدرة علي استيعاب كل جديد في مجال الإدارة

إدارة التعليم في مصر

في عصر العولمة والمعلومات والتطور التكنولوجي ، تصبح الإدارة الفعالة جزءاً مهماً في العملية التعليمية ، وهي التي يمكن أن تسهم في حل كثير من المشكلات التي يواجهها التعليم ، إلا أن الدراسات تفيد بأن" فريق الإدارة المدرسية لا يمتلك مهارات مثل تنمية الثقة والمصارحة ، وأن الأداء الإداري قاصر ، وكذلك عدم الاهتمام بتدريب القيادات

المدرسية"(الشرقاوي،2002ص:ص 137:134).

ولهذا يوصي تقرير مجلس الشورى" بضرورة توفير إدارة مدرسية تتمتع بالديناميكية والمرونة وتقوم علي مركزية التخطيط ولا مركزية التنفيذ"(مجلس الشورى،200) .

جودة العملية التعليمية

يقصد بالعملية التعليمية الإجراءات والنشاطات التي تحدث داخل الفصل الدراسي والتي تهدف إلى إكساب المتعلمين معرفة نظرية أو مهارة عملية أو اتجاهات إيجابية، فهي نظام معرفي يتكون من مدخلات ومعالجة ومخرجات، فالمدخلات هم المتعلمين والمعالجة هي العملية التنسيقية للتنظيم المعلومات وفهمها وتفسيرها وإيجاد العلاقة بينها وربطها بالمعلومات السابقة،إما المخرجات فتتمثل في تخريج طلبة أكفاء متعلمين.

نظريات التعليم:

هي تلك النظريات التي تهتم بما يقوم به المعلم داخل غرفة الصف الدراسي، وتهدف إلى تحسين أدائه وتطوير مهمته وفق ما تظهره الدراسات في هذا المجال. وهي العلم التي تزود المعلم بالإرشادات وتبين له متى يستخدم طريقة دون أخرى وفي أي الظروف، ولتحقيق أي الأهداف التعليمية.

نظريات التعلم:

وهي التي تهتم بسلوك المتعلم وما يطرأ عليه من تغيرات إيجابية دائمة نسبيا كدلالة من دلالات التعلم وتهدف إلى تحسين سلوكه وتطويره وفق ما تظهره الدراسات الأبحاث العلمية.

التعليم:

وهو العملية التي يقوم بها المعلم داخل الصف الدراسي لإكساب المتعلمين أهداف تعليمية منشودة وخبرات ومهارات معرفية. التعلم:- هي عملية يقوم بها المتعلم نفسه للبحث عن المعرفة دون معلم وبطريقة غير مباشرة كأن يتعلم المتعلم عن طريق الحياة أو عن طريق ما يشاهده من برامج إذاعية.

التربية المقصودة:

وهي العملية التعليمية التي تتم بين اثنين أحدهما يأخذ دور المربي والثاني يأخذ دور المتعلم، ويتوقع كل منهما أن يحقق أهدافا تعليمية تعلميه مماثلة.

التربية غير المقصودة:

هي تلك النشاطات التربوية التي لا تعكس جميع خصائص التربية المقصودة كوضوح الهدف، وحضور المربي والمتعلم، فعندما يقوم الفرد بمشاهدة برنامج إذاعي ويستفيد من هذا البرنامج ففي هذه الحالة تعتبر تربية غير مقصودة، لأن ذلك تم عن طريق الصدفة.

مجالات التربية:

وهي تتكون من:

1. المنهج:

وهو كافة النشاطات الصفية واللاصفية التي تهدف إلى إخراط الطالب فيها والتفاعل معها ن بغية إكسابه الخبرات التربوية التي تحقق الأهداف المنشودة.

2. الإرشاد التربوي:

وهو العملية التي تزود الطالب بالمبادئ التربوية التي تساعدهم على الاختيار الصحيح بما يتلائم مع استعابه وقدراته وميوله ورغباته.

3. الإدارة التربوية:

وهي الجهاز المشرف على عملية التعليم وشئونه في الدولة.

4. التقويم:

وهو الحقل من المعرفة الذي يهدف إلى دراسة العملية التعليمية , ووصفها والحكم على مدى جودتها ونجاحها , واتخاذ الفرار المناسب بشأنها.

5. التعليم:

علم التعليم هو مجال من مجالات التربية ويتكون من خمسة فروع، هي:

أ. علم تصميم التعليم: هو الحقل الذي يهتم بفهم طرق التعليم،وتحسينها وتطويرها واسمراريتها ووصف أفضل الطرق التعليمية ن وتطويرها في أشكال خرائط مقننة تصلح لكافة أنواع المحتوى التعليمي من مفاهيم ومبادئ وإجراءات وحقائق.

ب. علم تطوير التعليم: وهو ذلك الحقل الذي يهتم بفهم طرق تطوير التعليم، عن طريق الاستعانة بالشكل أو الخارطة التي يرسمها مصمم التعليم، واستخدامها في تحضير الأدوات والمواد والأجهزة اللازمة للبرامج وبنائه.

ج. علم تطبيق التعليم: وهو الحقل الذي يهتم بفهم طرق تطبيق أو تنفيذ البرنامج التعليمي وتطويره عن طريق استخدام الأدوات والوسائل التعليمية للبرنامج التعليمي.

د. علم إدارة التعليم: وهو الحقل الذي يهتم بفهم طرق إدارة التعليم وتحسينها، عن طريق ضبط سير البرنامج التعليمي وتعديله.

هـ. علم تقويم التعليم: وهو الحقل الذي يهتم بفهم طريق تقييم التعليم، عن طريق دراسة مدى فعالية البرنامج التعليمي المستخدم وجودنه ونجاحه في تحقيق الأهداف التعليمية المنشودة.

عناصر العملية التعليمية:

تتكون العملية التعليمية من عدة عناصر تعتبر أساسا لنجاحها وتحقيق أهدافها وهي (الطالب –المعلم –المنهج):

1. **الطالب:**

وهو المتعلم وما يمتلكه من خصائص نفسية وعقلية واجتماعية، وما لديه من رغبة ودافع للتعلم والأساس في العملية التعليمية.

2. **المعلم:**

وهو العنصر الثاني في العملية التعليمية، إذ أن المعلم وما يمتاز به من كفاءات ومؤهلات واستعدادات وقدرات ورغبة في التعليم ومساعدة الطالب على تحقيق الأهداف التعليمية بنجاح ويسر.

3. **المنهج:**

فهو المنهاج بكل ما يحتويه من الكتب المدرسية المقررة، والأدوات والوسائل التعليمية والمراجع والمصادر المختلفة.

إلا أن هناك من ينظر إلي عناصر العملية التعليمية بوجهة نظر مختلف على ما ذكر سالفا، فمثلا ينظر جانيه وبرجز إلى عناصر العملية التعليمية بأنه متكونة من الآتي:

1- جذب الانتباه.

2- إلمام المتعلم بهدف الدرس

3- استثارة الخبرات السابقة للمتعلمين

4- 4عرض المادة التعليمية وشرحها

5- تزويد المتعلم بالإرشادات اللازمة

6- استدعاء أداء المتعلمين وردود فعلهم

7- تزويد المتعلم بتغذية راجعة إعلامية

8- تقويم أداء المتعلمين

9- تأمين المواقف التطبيقية العملية للمتعلمين

إما دافيد ميرل فينظر إلى عناصر العملية التعليمية بأنها تتكون من الآتي:

- طرح (أو تعليم) المعلومات العامة
- اختبار المعلومات العامة
- طرح أو تعليم الأمثلة التي توضح المعلومات العامة
- اختبار الأمثلة التي توضح المعلومات العامة
- إتاحة الممارسة
- التزويد بالتغذية الراجعة

أهمية الإلمام بنظرية التدريس:

1- تمكن المعلم من التفرقة بين نظرية التعليم ونظرية التعلم.

2- تعرف المعلم على عناصر الموقف التعليمي وكيفية تنظيمه واستخدامه في تعليم الطلاب.

3- تساعد المعلم على أداء مهنة التدريس.

4- تعرف المعلم بأنماط المحتوى التعليمي المنوي تدريسه.

5- تساعد المعلم على اختيار أنسب الطرق التعليمية التي تناسب طلابه وظروف العملية التعليمية.

6- تساعد المعلم على صياغة الأهداف التعليمية والسلوكية.

تعمل على زيادة كفاءة المعلم

جودة المناهج التعليمية

المنهج وما يتبعه من عمليات كالتدريس والتقويم ، يعد من أهم المدخلات التي سوف يمكن أن تحقق جودة في التعليم في عصر العولمة ،لأن متطلبات العصر يرتكز تحققها علي نوعية المنهج ، والمنهج التقليدي لم يعد يتلاءم مع العصر ، وغير قادر علي إعداد الأفراد الذين يمكنهم تحقيق مشاركة فعالة في سوق المنافسة العالمية ، ودون المبالغة في القول فإن الشهادات الدراسية التي منحت علي أساس المنهج التقليدي تعد منتهية الصلاحية في الوقت الراهن، إن لم يتم إعادة تدريب أصحابها علي المهارات والمعرفة الحديثة، ولهذا ينبغي مراعاة" مطالب أساسية عند صياغة منهج مثمر ، وهي شموليته لمتطلبات العصر، ومرونته وقدرته علي التطبيق والتجدد، وملاءمته لقدرات المتعلم،والتزامه بثوابت الأمة ومقوماتها، أما دائرته فهي متجددة المساحة حسب طبيعة العصر وحاجات المجتمع"(المشيقح،2002،ص 5

لتحقيق متطلبات العصر المعرفية والمهارية من" الضروري تعليم التلاميذ مهارات العثور علي المشكلات وحلها، كما أن التفكير الناقد مهم، وكذلك التفكير الإبداعي ، وكذلك توافر مهارات الاستقراء والاستنباط التي تـعد شرطا منطقيا للوصول إلي النتائج"(أوتشليدا ،و آخرون، 1998،ص22،23).

كما يجب أن يسعى المنهج إلي إكساب الأفراد المهارات الجديدة " وعلي المدارس أن تتأكد من اكتساب غالبية الشباب للمهارات والمعرفة التي كانت لا تتاح إلا للقلة ، ومن ثم عليها التركيز علي كم جديد من المهارات لم تكن أبدا في جدول الأعمال مثل المعرفة الحاسوبية الدقيقة، والقدرة علي العمل ضمن فريق"(أولسون ،2000ص14).

بدأت دول العالم تسارع إلي تحديث مناهج التعليم للوصول بمواطنيها إلي المستوى الذي يمكنهم من الحياة مع المتغيرات العصرية ومجابهة أي تحديات آنية أو مستقبلية، ولهذا كانت الاستجابة لمتطلبات العصر هي السمة المشتركة بين التطوير الحديث في مناهج التعليم بدول

العالم المختلفة ، ففي كمبوديا بدأ تطوير مناهج التعليم بهدف تحسين كفاءة الطلاب وتعزيز معرفتهم بالبيئة المحيطة حولهم، ويهدف أيضا إلي تنمية روح الإبداع لدى الطلاب عن طريق تبادل وجهات النظر حول الموضوعات التي يتعلمونها(Ministry of education, Youth and Sport,1999)

مناهج التعليم في مصر

علي الرغم من أن وزارة التربية والتعليم في مصر ، تشير في تقريرها عن التطور الكيفي للتعليم، بأنها قامت بتحديث المناهج بما يتفق مع المتغيرات المحلية والعالمية ، وربط المناهج باحتياجات المجتمع وسوق العمل، والتركيز علي ما اصطلح علي تسميته بعلوم المستقبل من رياضيات وعلوم ولغة وحاسب آلي (وزارة التربية والتعليم,2004)؛إلا أن الدراسات التي

أجريت عن التعليم في مصر تؤكد في مجملها علي عدم ملاءمة المناهج لمتطلبات العصر ، وكذلك الطرق والوسائل مازالت تدور في فلك التقليدية ، وأكدت إحدى الدراسات علي "أن أكثر الوسائل استخداما من جانب المعلمين في عملية التدريس السبورة والطبشور ، وكذلك المخططات والأشكال التوضيحية والخرائط والرسوم، وأن أقل الوسائل استخداما أجهزة عرض الشرائح الضوئية والشفافات "(رزق،2001،ص62)، وهذه دلالة علي عدم مواكبة الوسائل المستخدمة في عملية التدريس لتقنيات العصر ، فأيسر التقنيات التكنولوجية لا تستخدم بل مازال الاعتماد علي الوسائل التقليدية .

وتشير الدراسة أيضا إلي " أن أكثر الأساليب التي يستخدمها المعلمون في التدريس ، المناقشات والمحاضرة والإلقاء ، وأقل الطرائق استخداما إجراء الدراسات والبحوث وتمثيل الأدوار"(رزق،2001،ص62).

ولا يتوقف أمر تقليدية المناهج والوسائل وأساليب التدريس عند مستوى التعليم ما قبل الجامعي ، بل والتعليم العالي أيضا ودراساته العليا حيث تشير دراسة إلي " أن برامج الدراسات العليا التربوية تقليدية تخلو من الإبداع والابتكار ، وتركز علي الجوانب أكثر مما تركز علي تنمية الطلاب علميا ومهنيا وعمليا ولا تتماشى مع التطور العلمي والتكنولوجي الحادث في العالم المتقدم"(عبد العال،2001، ص28) ، كما أكدت دراسة أخرى انخفاض جودة خريج شعبة المعلم التجاري(حربي،ورزق،2002،ص114).

وما أسفرت عنه الدراسات السابقة ، أوضح إلي أي مدى أصبح التعليم في مصر ، بحاجة إلي مراجعة دقيقة لمناهجه وطرق وأساليب تدريسه ، حتى يصبح تعليما عصريا، وفي إطار محاولة رفع مستوى التعليم العالي التي تقوم بها وزارة التعليم العالي يتضح لنا مدى ما يعانيه،

التعليم العالي من تقليدية المناهج، مما دعا إحدى لجان التطوير إلي التركيز علي "ضرورة إحداث نقلة نوعية في التعليم الجامعي ، لسد الفجوة بين ما هو كائن وما ينبغي أن يكون، هذه النقلة تهدف إلي تحويل الجامعات المصرية من جامعات تقليدية توظف أساليب تدريس تقليدية قائمة علي تكنولوجيا متواضعة ، ومستوى جودة منخفض لترقى إلي مصاف الجامعات العصرية من حيث أساليب التدريس وتوظيف التكنولوجيا"(اللجنة القومية لإدارة مشروع تنمية قدرات أعضاء هيئة التدريس والقيادات،2003،ص4).

وفي إطار إصلاح التعليم يؤكد مجلس الشورى علي ضرورة"توفير قدر أكبر من الخبرات المستمرة التي تمكن الطلاب من ناصية العلوم الأساسية كالرياضيات والكيمياء وعلوم الكمبيوتر واللغة الأجنبية وإدارة الأعمال والتسويق والمهارات الجماعية والاتصالية"(مجلس الشورى،2003).

أهداف المنهج التربوى الحديث :

يهدف المنهج التربوي بمفهومه الحديث إلى اعتبار المتعلم محوراً للعملية التعليمية التي تهدف بدورها إلى إحداث تغييرات معينة في سلوكه، وترتبط هذه المتغيرات بكل من مجالات التعلم في المنهج وهي المجال المعرفي والوجداني والمهاري "النفسحركي".

ولكي نجري عملية التقويم بالطريقة الصحيحة السليمة ينبغي تحديد ما نريد تقييمه وذلك بأن نحدد الأهداف ونحللها بحيث يمكن من خلالها التعرف على مظاهر السلوك أو التغيرات المطلوب إحداثها في سلوك المتعلمين، وفي ضوء هذا نختار الوسائل والطرق التي تصلح لقياس وتقويم التغيرات، ويهدف التقويم أساساً إلي التشخيص والعلاج معاً، وإلى الاستفادة من نتائج التقويم في تحسين مختلف عناصر المنهج من معلم ومتعلم ومحتوى وأنشطة مصاحبة ونتائجها وكذلك العوامل المؤثرة في فعاليتها.

عملية القياس:

إن قياس بعض الخصائص أو الصفات لدى الأشخاص يكون سهلاً ومباشراً في بعض الأحيان كما هو الحال في قياس الطول والوزن أو قياس ضغط الدم، أما قياس الخصائص الداخلية والتي لا تظهر بشكل واضح ومباشر في سلوك الأشخاص فهو أمر معقد وصعب كقياس الذكاء والميول والتكيف الاجتماعي.

فبالقياس إذا نحدد مقدار ما في الشيء من الخاصية التي نقيسها وعن طريقه نستطيع أن نميز ما بين الأشياء أو الأشخاص ومقارنتها بناء على خواص أو سمات فيها وفي عملية القياس نستخدم أداة قياس كميزان الحرارة أو المتر أو ...

ويعرف القياس أيضاً على أنه العملية التي تحدد بواسطتها كمية ما يوجد بالشيء من خصائص يمكن قياسها وفق معايير محددة مسبقاً، فعن طريق القياس نحصل على بيانات رقمية "كمية" أو ما يسمى بوصف كمي للشيء، أما تربوياً فالقياس يشير إلى معرفة درجة تعلم الطالب رقمياً إذ يمكن قياس مستوى التحصيل عن طريق اختبار والدرجة التي يحققها من هذا الاختبار تعتبر وحدة قياس.

التقويم التربوي:

ويعني التقويم التربوي بمفهومه الواسع عملية منظمة مبنية على القياس يتم بواسطتها إصدار حكم على الشيء المراد قياسه في ضوء ما يحتوي من الخاصية الخاضعة للقياس، وفي التربية تعنى عملية التقويم بالتعرف على مدى ما تحقق لدى الطالب من الأهداف واتخاذ القرارات بشأنها، ويعنى أيضاً بمعرفة التغير الحادث في سلوك المتعلم وتحديد درجة ومقدار هذا التغير.

ولكن علينا الإيضاح هنا إلى أن هناك عملية تتوسط القياس والتقويم وهي عملية التقييم التي من خلالها يعطى الوصف الكمي "بيانات" الذي حصلنا عليه بعملية القياس قيمة فيصبح وصفاً نوعياً " معلومات" فمثلاً لا يستطيع أن يقيم الطبيب درجة حرارة المريض التي بلغت بالقياس 39 درجة مئوية إلا بمعالجتها أو دراستها بالرجوع إلى درجة الحرارة الطبيعية لجسم الإنسان والتي يصبح معها رقم 39 الذي لا يزيد عن كونه وصفاً كمياً " بيانات" وبدون أية دلالة أو قيمة، ويشير إلى ارتفاع في درجة حرارة المريض وهذا يعتبر تقييم للحالة وهذه الخطوة أي التقييم هي خطوة تشخيصية نحدد من خلالها نقاط القوة والضعف لتصبح بعدها عملية التقويم " تصحيح ما اعوج من الشيء" عملية علاجية تعالج نقاط الضعف أينما وجدت.

فالثلاث عمليات إذاً تتم كالتالي:

قياس "باستخدام أداة قياس" والحصول على نتائج "أو وصف كمي للصفة"

-------◄ تقييم "عملية تشخيصية"، "إعطاء وصف نوعي للسلوك"

-----◄ تقويم "عملية علاجية"

خطوات عملية التقويم:

- **إجراء عملية قياس للحصول على بيانات لازمة.**
- **نحدد قيمة قياسية تنسب إليها وقيمة الخاصية التي تقيسها "تقييم".**
- **إصدار حكم من واقع النتائج التي نحصل عليها ويترتب طبعاً على نتيجة الحكم نوع الإجراء الذي يمكن اتخاذه لتصحيح المسار أو تعزيز الموافق حسب النتائج التي تم الحصول عليها.**
- **تمكين المعلم من الحكم على مدى فعالية مجهوداته ومدى تحقيقه للأهداف التعليمية التعلمية ليحدد معه مواطن ضعفه وقوته.**

-

- تزويد صانعي القرار بالمعلومات اللازمة لاتخاذ القرارات لتطوير أو تعديل في العملية التعليمية.

- تزويد أولياء الأمور بالمعلومات عن مدى تقدم أبنائهم وعن الصعوبات التي يواجهها في التعلم.

- تزويد وتوجيه المتعلمين للتعرف على مستوى تحصيلهم وفعاليتهم وليتعرفوا على نقاط ضعفهم قوتهم.

أغراض التقويم:

للتقويم أغراض عدة منها:

- تحديد المستوى والقبول.
- تحديد الاستعداد أو المتطلبات السابقة.
- تشخيص الضعف أو صعوبات التعلم.

- التقويم التشكيلي أو التكويني ويهدف هذا النوع إلى تحديد مدى استيعاب الطلبة وفهمهم لناحية تعليمية محددة أي أن هدفه تسهيل عملية التعليم وجعلها أكثر فاعلية.

- تحديد نتائج التعلم وهذا التقويم بهد الانتهاء من تدريس وحدة دراسية أو أكثر.

- التقويم لأغراض الإرشاد والتوجيه.

التقويم قديماً:

التقويم قديماً أعتبر دوماً مرادف لمفهوم الامتحان الذي يسعى دوماً لقياس الجانب المعرفي لدى المتعلم متجاهلاً جوانب النمو الأخرى لديه فكان يحكم على المتعلم بمقدار حفظه لما تلقنه من المعلم، وكان أكفأ المعلمين أغزرهم معرفة ومعلومات في مجال تخصصهم.

وللأسف ما يزال هذا المفهوم وارداً في مدارسنا وجامعاتنا حيث أن الامتحانات ما تزال هي الغاية التي يسعى إليها كل من المعلم والمتعلم معاً، فهي معرفية فقط وبذلك تبقى العملية التعليمية حبيسة التراكم المعرفي الذي يحصل عليه المتعلم من عملية التلقين التي لا تخدم سوى مهارة الحفظ والتذكر مهملةً المهارات الأعلى منها.

التقويم حديثاً:

أصبح التقويم اليوم يشكل أحد عناصر المنهج بالمفهوم الحديث وأصبحت الغاية منه أشمل وأوسع من البعد المعرفي فقط وبذلك أصبح للتقويم اليةم أشكال وأدوات قياس مختلفة ومتن وعة نظراً لاختلاف غاياتها. فبما أن المتعلم أصبح اليوم هو محور للعملية التعليمية التعلمية فلا بد إذاً أن يشمل آليات للتعرف على النمو معرفياً ومهارياً ووجدانياً.

ومن هنا فالتقويم بمفهومه الحديث يعتمد على عدة خطوات تتلخص بما يلي:

- تحديد الأهداف التعليمية بطر يقة واضحة والحرص على أن تكون قابلة للقياس والملاحظة.
- استخدام أدوات قياس "اختبارات مثلاً" صالحة لقياس نتاجات الأهداف المرغوبة.
- تحليل البيانات التي حصلنا عليها بالقياس وإعطائها القيمة " تقييم" لتفسر من خلالها الحالة ومدى ما بها من نقاط قوة أو ضعف.
- وضع الخطط العلاجية " تقويم" لتوجيه المتعلمين للتغلب على نقاط ضعفهم ولتعزيز نقاط قوتهم.

أسس التقويم:

لكي يكون التقويم ناجحاً يجب أن يرتكز على عدة أسس أهمها:

- **أن يكون مستمراً باستمرار العملية التعليمية وبكل مراحلها.**
- **أن يكون شاملاً لجميع عناصر العملية التعليمية ولجميع مستويات الأهداف.**
- **أن يتم على ضوئه متابعة المتعلم من خلال الخطة العلاجية التي وضعت لتقويمه.**
- **أن يتم تقويم البرامج التعليمية .**
- **أن يتم التقويم بشكل تعاوني وبحيث يشترك فيه كل من يؤثر أو يتأثر فيه كأولياء أمور الطلاب.**
- **أن تستمر متابعة المتعلم أو ما تم تقييمه وتقويمه وملاحظة أية تغييرات إيجابية أو سلبية عليه وأخذها بعين الاعتبار إن لزم الأمر.**

ويبقى السؤال..

أين نحن من فلسفة المنهج الحديثة وأين نحن من المفهوم الحديث للتقويم بآلياته وأشكاله وأسسه؟

نحن ما نزال وللأسف في مدارسنا وجامعاتنا حبيسين للمفهوم القديم للمنهج بتقديسنا للمعرفة وبالتالي للنمو العقلي لدى المتعلم وبتجاهلنا للقيمة والغاية الأعم و الأشمل للتربية وهي السعي نحو النمو الشامل والمتكامل للمتعلم واعتباره ليس عنصراً ثانوياً في العملية التربوية والتعليمية التعلمية، بل محوراً لها وركيزةً أساسية ينطلق منها المعلم في تحديده للأهداف بأنواعها وبمستوياتها والطرق والأساليب وأدوات القياس ومن ثم التقويم.

فمن خلال التقويم بمفهومه الصحيح والحديث فإننا نحرص على البحث عن الاستعداد والرغبة لدى المتعلم في أي تعلم أو هدف نرغب في تحقيقه معه لأيماننا بأن الرغبة في التعلم وكما أشار علماء النفس هي السبب المباشر وراء حدوث التعلم والعكس صحيح.

جودة المعلم والمشكلات المهنية

تتطلب الجودة التعليمية وفق متطلبات ومتغيرات العصر ، معلماً قادراً علي مسايرة كل جديد في تقنيات التدريس وأساليبه، وأيضا أن تكون له القدرة علي إكساب طلابه المهارات وطرق التفكير العلمية .

ونتيجة للتعقيدات التكنولوجية وتحديات العصر سوف " تواجه المعلم خلال مهنة التربية، معوقات تعمل علي الحد من طاقاته وإنتاجيته، إلي الدرجة التي تضعه وتضع النظام التربوي الذي يعمل فيه، بل وتضع سياسة إعداده داخل الكلية موضع اتهام أمام الرأي العام، ويدعهم إلي التطاول علي مفهوم نظرية رأس المال البشري، والحد من القيمة الاقتصادية للمعلم والمتعلم"(غنيمة،1996،ص17) .

مشكلات مهنة التعليم

لكل مهنة من المهن مشكلاتها التي تتفاوت من البساطة إلى التعقيد ، وتشترك مهنة التعليم مع المهن الأخرى في هذه الخاصية ، إذ يواجه المعلمون في الميدان مشكلات يومية متنوعة ، خاصة إذا تذكرنا أن المعلم هو صاحب المهنة التي تتعلق بالهندسة البشرية ، فهو يتعامل مع أناس مختلفين في ثقافاتهم وبيئاتهم وطباعهم وأعمارهم وليس مع آلات متشابهة في تركيبها أو ميكانيكية عملها.

وإذا استعرضنا هذه المشكلات ،نجد أن بعضها يهم المعلم المبتدى أكثر من زميله الذي أمضى في ممارسة المهنة دهراً من الزمان، كما أن بعضها الآخر يهم جميع المعلمين القدامى منهم والمبتدئين على السواء.

وتجدر الملاحظة أن بعض المشكلات قد لا تواجه المعلم في يومه الأول أو في عامه الأول، و إنما في عدة سنوات، وهكذا يظل المعلم جديدا على المهنة فيما يتعلق بمثل هذه المشكلات، وقديماً في الوقت ذاته بالنسبة لمشكلات أخرى.

ولذا سوف نستعرض بعض المشكلات التي يتردد الحديث عنها في الأوساط التربوية انطلاقا من اقتناعنا بأهمية معرفة المعلم لهذه المشكلات في وقت مبكر من تاريخه المهني، فمعرفة المعلم لهذه المشكلات قبل وقوعها يقلل من أثارها السلبية عليه ، كما يساعده على التفكير في الحلول المناسبة دون حيرة أو ارتباك، وسوف يكون استعرا ضنا لهذه المشكلات على قسمين يتناول:

- القسم الأول المشكلات العامة التي تهم جميع المعلمين.
- القسم الثاني على المشكلات المعلم المبتدئ.

المشكلات العامة لمهنة التعليم:

يواجه المعلم في أثناء حياته المهنية بعض المشكلات التي تتصف بالتكرار والعمومية، فقد تحدث في منطقة الرياض كما تحدث في منطقة الباحة ، ويواجهها معلم الدراسات الإسلامية كما يواجهها معلم التربية الفنية، ومن هذه المشكلات الفجوة بين النظرية والتطبيق، وانصراف الطلاب عن الدرس، والاعتقاد بأن المعلم مصدر المعرفة والتدريس في وجود زائر. وسوف نتعرض فيما يلي لهذه المشكلات بشيء من الإيجاز.

أولاً: الفجوة بين النظرية والتطبيق:

إن واحدة من أهم وأبرز المشكلات التي تواجه المعلم هي الفجوة بين النظرية والتطبيق ونقصد بذلك التفاوت الكبير بين ما يسمعه المعلم عند دراسته في الكليات أو في الدورات التدريبية من مبادئ ونظريات تربوية مثالية، وبين ما يجده مطبقا في بعض المدارس من أساليب تقليدية (غير تربوية فهو يسمع ويقرأ عن طريق التدريس التي تهتم بنشاط الطالب وقد يجد في المدرسة طرق التدريس التي لا تهتم ألا بنشاط المعلم ويسمع عن إرشاد الطلاب باللين والنصيحة وربما يجد في بعض المدارس أن إرشاد الطلاب لا يتم إلا بعصا.

ولا شك أن مثل هذه التفاوت والتباين بين ما هو نظري مثالي من جهة وما هو عملي قائم من جهة أخرى ، ويثير كثيراً من التساؤلات في نفس المعلم الممارس لمهنة التدريس، وليس لدينا ما نوجهه إليك من نصح في هذا المجال إلا أن نقول لك :" ابدأ بنفسك " فإذا بدأت بنفسك في إتباع ما درسته من مبادئ ونظريات تربوية، فسوف تضع نفسك على أول الطريق السليم وليس لك إلا الصبر، والتمسك بالعمل الجاد الملتزم، وبما درسته وتولدت لديك اقتناعات به، وذلك في صمت ومثابرة حتى توفق بإذن الله.

ثانياً: انصراف الطلاب عن الدرس:

في أحيان كثيرة يجد المعلم طلابه منصرفين عن الاهتمام بموضوع الدرس وقد تدور بينهم أحاديث جانبية من آن لآخر، وتسبب هذه المشكلة إزعاجاً كبيراً للمعلم القديم والجديد على حد سواء.

والسبب الغالب لظاهرة انصراف الطلاب عن درس المعلم وهو فقدان اهتمامهم بهذا الدرس و انعدام الدافعية للتعليم مما يجعلهم يفضلون الاهتمام بأمور أخرى أكثر تحقيقاً لحاجاتهم سواء المعرفية أو النفسية أو غيرها باحثين عن النشاطات التي يعتقدون أنها أكثر جدوى وفائدة لهم، فينشغلون في قراءات أخرى، أو يعمدون إلي أحاديث جانبية عن المباريات والأندية واللاعبين .....الخ.

وقد تكون قلة خبرة المعلم هي السبب في ذلك، فغالباً ما يكون غير متمكن من أساليب الإثارة والتمهيد التي يقدمها في بداية الدرس لجذب انتباه الطلاب، وإثارة اهتماماتهم ودوافعهم الداخلية للتعلم، هذا فضلاً عن عدم تمكنه من مهارات التدريس الأخرى الخاصة بالتفاعل مع الطلاب فيفشل في إشراكهم في دائرة التعليم، ومن ثم ينصرفون عنه، وحتى يتمكن المعلم من علاج هذه المشكلة يمكنه تجريب النصائح التالية:

1- التدريب على مهارات الإثارة، واستخدام المواد والأجهزة التعليمية، وقد يتعاون المعلم مع بعض زملائه الذين يكلفهم بملاحظة تدريسه وتقديم التغذية الراجعة له دون أن يجد في ذلك حرجاً أو غرابة، فكلنا يعمل دون كلل لتحقيق المنفعة للمتعلم داخل المدرسة.

2- التخلي عن التفكر التقليدي واستبدال فكر جديد به فإن ذلك يجعل الطالب محور العملية، ويحرر فكره، ويشغل طاقاته في عملية التعليم.

ثالثاً: الاعتقاد بان المعلم مرجع شامل للمعرفة:

هناك اعتقاد سائد بين كثير من الناس ومن بينهم الطلاب بان المعلم ينبغي أن يكون مرجعا شاملا للمعرفة وهذا غير صحيح، وإذا أن وظيفة المعلم في واقع الأمر تتمحور حول تنظيم وتسهيل عملية تعلم الطلاب، ليتمكن كل طالب من تأدية مهام التعليم بنجاح ويودي هذا الاعتقاد الخاطيء إلى توجيه بعض الأسئلة من قبل الطلاب للمعلم وقد يكون القصد من هذه الأسئلة كشف قدرة المعلم على الإجابة عنها وفي مثل هذه الحالة يمكن للمعلم إتباع احد الأساليب التالية:

1- استقبال السؤال باهتمام وأعاده توجيهه إلى جميع طلاب الصف وحثهم على التفكير في حله.

2- التوضيح للطلاب أن يعلم كل شيء إلا الله سبحانه وتعالى، ثم تحويل السؤال إلى بحث يجريه الطالب بمفرده أو مع مجموعة من زملائه الطلاب.

3- الإشادة بالطالب السائل وبما لديه من اهتمامات معرفيه متنوعة مع بذل الجهد في الحصول على الإجابة الصحيحة من المصادر المتاحة.

رابعاً: التدريس في وجود زائر:

مشكلة التدريس في وجود زائر مشكلة عامة منتشرة بين المعلمين المبتدئين والمخضرمين على السواء إلا أنها تكون أكثر حدة في حالة المعلم حديث العهد بالتدريس.

وتتمثل مظاهر هذه المشكلة في الارتباك الشديد عند دخول زائر مثل المشرف التربوي أو مدير المدرسة لملاحظة المعلم في غرفة الصف وفي أحيان كثيرة يكون المعلم على درجة عالية من الكفاءة ويتبدل حالة فجأة عند دخول زائر فينطق بعبارات غير مترابطة ويسوق أمثلة في غير محلها ويذكر معلومات خاطئة ويجيب عن الأسئلة بإجابات بعيدة كل البعد عن الحقيقة.

ولعل وضوح الهدف من وجود المشرف التربوي أو مدير المدرسة ...الخ، يلغي وجود مثل هذه المشكلة، حيث يتفق الجميع على أنه لا صلاح تعليمية دون تقويم، ومعرفة جوانب القوة والضعف فيها، والمعلم من أهم عناصر العملية التعليمية فهدف المشرف التربوي آو مدير المدرسة أو حتى الزملاء تقويم المعلم ومحاولة تدعيم جوانب القوة عنده ومعالجة جوانب الضعف بغية الوصول إلى الأحسن لصالح المعلم والفرد، وبالتالي لصالح المجتمع.

فليس الهدف من آلية الإشراف الجديدة في المملكة العربية السعودية تصيد أخطاء المعلم والعمل على إرباكه، وإنما الهدف هو الوصول إلي صالح الفرد والجماعة معاً.

وقد يساعد في الوصول إلى هذا الهدف قيام المشرفين التربويين بتخطيط بعض الدروس، وتنفيذها على شكل فريق يحتوي على المشرف التربوي، و أكثر من معلم مما يعود المعلمين على العمل في وجود آخرين.

بعض المشكلات المهنية التي تواجه المعلم المبتدئ بصفة خاصة:

نظراً لقلة خبراته بميدان التعليم ويكتسب المعلم مناعة ضد هذه المشكلات مع مرور الزمن بازدياد خبراته في العمل الميداني

ومن أهم هذه المشكلات الشعور بالغربة داخل المدرسة والمواجهة الأولى مع الطلاب وتوفير المواد والأجهزة التعليمية اللازمة للتدريس و إنما بعض المهام الروتينية للمعلم وهو ما سنتناوله بشيء من الإيجاز فيما يلي:

أولاً: الشعور بالغربة:

قد يشعر المعلم في الأسابيع الأولى من وجوده في المدرسة بالغربة في هذا المكان الجديد, وهذا شعور طبيعي لأي شخص يدخل إلى مكان غير مألوف لديه, فمثل هذا الشعور لا يزعج بأي حال من الأحوال.

ولعل السبب في هذا الشعور هو عدم المعرفة الكافية بمكونات المكان, وعدم معرفة أسماء الأشخاص وطباعهم, وربما كيفية التعامل معهم, ولعلك تتذكر أن هذا الشعور قد انتابك في كل مرحلة دراسية عندما كنت تنتقل إلى مدرسة جديدة,

أو عند التحاقك بالجامعة وسرعان ما يزول هذا الشعور عندما تجد شخصا يتبادل معك الحديث, ويصبح صديقا لك, وهو ما يحدث أيضا في مدرستك الجديدة, لذا فقد يكون في الاقتراحين التاليين تخفيف لحدة هذه الظاهرة, وتقليل لأثرها فيك:

- محاولة التعرف بأسرع ما يمكن على واحد . أو أكثر. من معلمي المدرسة, بغرض الاستفادة منه في تنظيم أو الشرح بعض الأمور لك, أو حضور بعض الدروس معك وسوف يؤدي ذلك إلى وجود شخص تألفه وتتحدث معه, وهو بدوره سيتبنى تقديمك لبقية زملائه, ومن ثم تنتهي مشكلة غربتك بسرعة.
- سرعة البحث عن جماعات النشاط التي توافق ميولك ي المدرسة , وبحث إمكانية مشاركتك في تنظيم هذا النشاط, أو المعاونة في الإشراف عليه, ومن الطبيعي أن تكون بحكم موقعك هذا مضطراً للتعامل مع كثير من المعلمين والطلاب, فتتعرف عليهم وتحتك بهم, وتنتهي بسرعة مشكلة غربتك أيضاً.

ثانياً: المواجهة الأولى:

في أول مرة يدخل المعلم إلى غرفة الصف ليواجه الطلاب على الرغم من تدريبه على التدريس في أثناء التربية العملية– تنتابه مجموعة من مشاعر القلق قبل الدرس الموعود، ونود أن نطمئن كل معلم مبتدئ إلى أن كل هذه المشاعر طبيعية ومعتادة فهو مقدم على اليوم الذي ينتقل فيه من عالم الطلاب إلى عالم المعلمين الحقيقيين, ومن الطبيعي أن يكون لهذا اليوم التاريخي, ولهذه اللحظات انفعالاتها ومضامينها النفسية المتعددة.

وليس لأيٍ من هذه المشاعر إلا المرور فيها, ومع ذلك فهناك بعض النصائح التي نقدمها للمعلم الجديد للتقليل من هذه الانفعالات ولعل من أبرز هذه النصائح ما يلي:

- **حاول زيارة بعض المعلمين ومشاهدة دروسهم بصورة مكثفة لتألف المدرسة وغرفة الصف قبل أن تقوم بأول مواجهة منفردة لك مع الطلاب.**

- **احرص على أن تشترك مع بعض المعلمين في فريق للتدريس في الشهور الأولى من مباشرتك العمل , بحيث توكل إليك في كل مرة مهام محددة في أثناء التدريس, على ألا تستغرق هذه المهام أكثر من بضع دقائق من العمل الفعلي, بينما تستغل باقي الوقت في متابعة زملائك أعضاء الفريق, وقد تزيد من المدة المواجهة درساً بعد أخر ليصل إلى درس كامل بصورة تدريجية, وعند قيامك بالتدريس أمام الفريق احرص على أن تستمع إلى آرائهم وتوجيهاتهم دون حساسية, فهم عين أمينة يقدمون لك صورة حقيقية يصعب عليك رؤيتها في أثناء انهماكك في العمل.**

ثالثاً: معالجة النظم اليومية (روتينيات التدريس):

ثمة أمر مربك للمعلم المبتدئ, وهو إنهاء بعض المهام الروتينية اليومية في المدرسة, وهذا الارتباك طبيعي, لأن المعلم لم يتدرب على الأمور المتعلقة بروتينيات التدريس, كحصر غياب الطلاب, والتوقيع على البيان الخاص بذلك, والإطلاع على التعميمات والتوقيع عليها بالعلم, والاستجابة لطلبات المدير أو الوكيل بإخراج طالب من الصف أو إعادته إليه, وكل هذه الأمور لم يألفها المعلم, لأنها لم تدرس له في المحاضرات, ولم يقرأها في كتب دراسية.

ولذلك فإننا نشير إليها هنا من باب الاهتمام بمثل هذه الأمور البسيطة التي تضل بمهام المعلم في الموقف التدريس فالمعلم يجب أن يقوم بمحضر الغياب في بداية الدرس, ويجب أن ينتبه لمن يطرق باب غرفة الصف ليعرف ماذا يريد, كما يجب أن يستفسر ممن يتأخر من الطلاب عن سبب تأخيره: وهكذا, فإن هناك الكثير من مثل هذه الأمور التي يجب أن لا تغيب عن انتباه المعلم, أو تقع خارج دائرة اهتمامه في أثناء وجوده داخل غرفة الصف.

ويجب أن نشير إلى عدم انتباه المعلم إلى مثل هذه الأمور, وتركه الطلاب وغيرهم يدخلون ويخرجون من الصف دون وعي أو انتباه منه مما يفقده القدرة على التحكم في النظام, ويقلل من قدرته على ضبط الصف.

رابعاً: توفير المواد والأجهزة التعليمية:

يحتاج المعلم عند بدء عمله في المدرسة إلى مواد تعليمية متنوعة, كالكتب الدراسية وكتاب المعلم- إن وجد- و الوسائل التعليمية المختلفة, والأجهزة التعليمية التقنية التي تستخدم في التدريس ويواجه المعلم في بداية فترة عمله مشكلة الحصول على هذه الأشياء الضرورية, بل ومعرفة مصادر الحصول عليها.

والحل الأمثل لمثل هذه المشكلة هو استشارة المشرف التربوي, ومدير المدرسة, فلديهم من الخبرة و المعرفة ما يكفي لتوفير مستلزمات المعلم من المواد التعليمية, أو لتوجيهه الوجهة الصحيحة التي توفر وقته وجهده, وتمكنه من الحصول على ما يريد دون عناء. كما يمكن أن يلجأ المعلم إلى استشارة زملائه القدامى, وزيارة مستودع الوسائل التعليمية في المدرسة, ولا بأس من زيارة أقرب مركز مجاور للوسائل التعليمية خلال الأسابيع الأولى من بداية الدراسة, فكل ذلك يوفر للمعلم خبرة كافية لتجاوز هذه المشكلة في أسرع وقت ممكن.

ولتحقيق ما ينبغي أن يكون عليه المعلم في العصر الحالي، ينبغي مراجعة 'وإعادة النظر في سياسات إعداد المعلم وتدريبه ، ليواكب ما تمخض عنه العصر من تقدم في المجالات المختلفة، ومعلم المستقبل" سيكون مجرد موجه لسير عملية التعليم ومديرا لموقف تعليمي أكثر من كونه مصدرا وحيدا للمعرفة أو مانحا لها، وبالتالي لابد من تطوير قدراته علي أن يكون فاعلا وليس معوقا "(مطاوع، 2002،ص39).

المعلم في مصر

لم يزل إعداد المعلم المصري يعاني من العديد من المشكلات، ومازال هذا الإعداد لم يرتق إلي المستوى الذي يؤهله لمواكبة العصر وتقنياته، وكشفت الدراسات عن وجود " مشكلات تواجه ثقافة تكوين المعلم وسياسة القبول ونظا م الدراسة وبرامج الإعداد، وقصور في مستوى توافر التجهيزات التعليمية والتكنولوجية ، وانخفاض مستوى جودة المهارات المطلوبة"(حربي،و رزق،2002،ص114).

ويؤكد غياب أهداف سياسة إعداد المعلم " ما كشفته لوائح كليات التربية من عدم وجود أهداف محددة تحديدا واضحا وشاملا وإجرائيا مما يؤدي إلي ضعف الصلة بينها وبين المسئوليات المستقبلية التي ينبغي أن يقوم بها المعلم "(غنيمة،1996،ص192).

حيث إنه لا جودة بلا مهارات وجدارات لأعضاء هيئات التدريس والقيادات التي سوف تلعب دورا فعالا في رفع كفاءة مخرجات التعليم العالي (اللجنة القومية لإدارة مشروع تنمية قدرات أعضاء هيئة التدريس والقيادات، دليل برامج التدريب،ص2)، ولتحقيق الجودة والارتقاء بمستوى مخرجات التعليم ، ينبغي أن يتم تعديل سياسة إعداد المعلم وتدريبه " ويجب أن تصمم برامج التدريب بحيث تقابل الاحتياجات التدريبية للمتدربين، وتهدف إلي تلبية الاحتياجات وإشباعها ، وبقدر الدقة والموضوعية في تحديد تلك الاحتياجات تتحدد فعالية و كفاءة البرنامج التدريبي "(رزق، 2001،ص 4،5) ، ولتطوير إعداد المعلم أوصى تقرير مجلس الشورى " بأن تصل مدة الدراسة بكليات التربية إلي خمس سنوات في النظام التكاملي ، علي أن يخصص 75% للإعداد التخصصي و20% للإعداد المهني، و5% للإعداد الثقافي، وأيضا تطوير برامج التدريب الحالية، وتقديم منح تدريبية للمعلمين للحصول علي الدبلومات المهنية ، وتشجيعهم علي استكمال الدراسات العليا "(مجلس الشورى،200)

جودة الطالب والبيئة المحيطة

يعتبر الطالب محور العملية التربوية والغاية التي تتطلبها عملية التعليم ، ولجودة الطالب لابد من الأخذ بعدد من المبادئ الواجب توافرها فيه ومنها :

- التركيز والانتباه والإصغاء من أجل تقبل المثيرات من قبل المعلم ومجموعة التلاميذ أثناء الحوار .
- الاستجابة : بحيث تكون الاستجابة وفقاً لاستيعاب المعلومات .
- التفاعل الصفي وذلك من خلال تقبل المعلومات التي تطرح أثناء الحصة والاستجابة لها.
- الالتزام بالنظام المدرسي والأكاديمي والسلوكي .
- التقييم والتقويم الذاتي : ويتم ذلك من خلال مراجعة الطالب ذاتياً لسلوكياته ومعلوماته .
- شمولية عملية التقييم والتقويم للطالب بحيث يؤخذ بعين الاعتبار جميع الجوانب الشخصية والسلوكية للطالب والقدرات العقلية .
- مناسبة عدد الطلاب لأعضاء هيئة التدريس في الصف الواحد .

- تواافر الخدمات التي تقدم للطالب .
- تعزيز دافعيه الطلاب واستعدادهم للتعليم .
- تعزيز صلة الطالب بالمكتبة .

جودة البيئة المحيطة .

ويتمثل ذلك في ربط المدرسة بما حولها ، حيث إن المدرسة الحديثة تعتبر مدرسة المجتمع . حيث تعدهم للحياة وذلك بإعطاء الفرد قدر أساسي من المعارف والمهارات والاتجاهات والمبادئ التي تجعله صحيح الجسم ، سليم النفس ، وتجعله عضواً صالحاً في أسرته .

كذلك يجب أن يكون للأولياء الأمور دور من خلال مشاركتهم في التوجيه والمتابعة والرقابة على اعتبارهم مدخلاً مهماً لنظام إدارة الجودة الشاملة .

جودة المباني التعليمية .

جودة المباني وتجهيزاتها ، تعتبر أداة فعاله لتحقيق الجودة الشاملة في التعليم لما لها من تأثير فعال على العملية التعليمية . فيجب أن تتوافر في المباني التسهيلات المادية والمعنوية مثل القاعات والتهوية والإضاءة ، والمقاعد ، والصوت، وتوفر درجة الأمان فيها لما لذلك من أثر على قدرات الطلاب وأعضاء هيئة التدريس .

جودة التمويل والإنفاق التعليمي .

تعتبر جودة التعليم متغيراً تابعاً لقدر التمويل التعليمي ، فتوفر الأموال له أثره في تنفيذ البرامج التعليمية المخطط لها ، ولأهمية عملية التمويل التعليمي ، دعت الاتجاهات الحديثة المهتمة باقتصاديات التعليم إلى الاهتمام بهذه العملية من أجل تحقيق التنمية وتلبية الطلب المتزايد على التعليم عن طريق توفير الدعم المالي سواء من قبل الدولة أو بدعم ذاتي .

لذا نقترح بعض أساسيات المقترحة لتمويل التعليم على النحو التالي :

- **زيادة الموازنة العامة للتعليم من قبل الدولة .**
- **مساهمة المؤسسات الاقتصادية والإنتاجية والقطاع الخاص في بناء المدارس ومشاريع التعليم .**
- **دعم المجتمع المحلي ومساهمته في تمويل التعليم : مثل تقديم الأراضي لبناء المدارس أو تقديم أثاث للمدارس أو المساهمة في إنشاء ملاعب مدرسية .**
- **ولهذا التمويل والإنفاق التعليمي له مبرراته ومنها :**
- **الارتفاع المتزايد في أعداد الطلاب .**

- **التوسع الكمي والكيفي في التعليم .**
- **زيادة المباني المستأجرة التي تبلغ 50% من جملة المدارس في المرحلة الابتدائية (الحامد ، 2002 ، 112)**

إدارة الجودة الشاملة

في المؤسسات التربوية التعليمية

مقدمة

إن التحديات العالمية المعاصرة تحتم على المنظمات الاقتصادية انتهاج الأسلوب العلمي الواعي في مواجهة هذه التحديات واستثمار الطاقات الإنسانية الفاعلة في ترصين الأداء التشغيلي والبيعي بمرونة أكثر كفاءة وفاعلية، ومن أكثر الجوانب الإدارية الهادفة إدارة الجودة الشاملة ، التي أصبحت الآن وبفضل الكم الهائل في المعلومات وتقنيات الاتصال سمة مميزة لمعطيات الفكر الإنساني الحديث وهذا ما يمكن ملاحظته في المؤسسات الصناعية والهيئات والمنظمات بشكل عام . أما في المجال التربوي فإن القائمين عليه يسعون من خلال تطبيق إدارة الجودة الشاملة إلى إحداث تطوير نوعي لدورة العمل في المدارس بما يتلاءم مع والمستجدات التربوية والتعليمية والإدارية ، ويواكب التطورات الساعية لتحقيق التميز في كافة العمليات التي تقوم بها المؤسسة التربوية .

نشأة إدارة الجودة الشاملة :

يمكن القول بأن الاهتمام بالجودة كان موجوداً في الفكر الإداري منذ بدايات ظهوره وبلورة نظرياته ، غير أنه لم يجد الاهتمام والعناية إلا لدى اليابانيين الذين خرجوا من الحرب العالمية الثانية مهزومين ومتدنين من حيث جودة منتجاتهم ، ليبدأ اليابانيون بعد ذلك بالاستماع إلى محاضرات عدد من العلماء الأمريكيين في مقدمتهم أدوارد ديمنج وجوزيف جوران وغيرهم ، والذين فشلوا في إقناع الشركات والمؤسسات الأمريكية بأفكارهم عن الجودة ، وعندما اقتنع اليابانيون بهذه الأفكار وطبقوها أصبحت اليابان حديث العالم بأسره عن مدى تطورها وتقدمها وجودة منتجاتها ولهذا بدأ الكثير من الباحثين والمنظرين بالبحث والتنقيب عن سر التفوق الياباني في الإنتاج والصناعة حتى أصبحت تنافس وبقوة الدول المتقدمة مثل الولايات المتحدة الأمريكية ، ليظهر بعد ذلك للعالم أن الجواب يكمن في تطبيقهم لدوائر الجودة وفرق الجودة ثم إدارة الجودة . وقد مرت إدارة الجودة الشاملة بثلاث مراحل كما يذكر (الحربي , 1422 , 24) :

المرحلة الأولى من عام 1950م إلى بداية 1960م :

في بداية الخمسينات أبرز المفكر الأمريكي فيجنبوم (Feigenbaom) مفهوم الرقابة الشاملة على الجودة ، يعني إنتاج السلع أو الخدمات بطريقة اقتصادية ومطابقة لحاجات ورغبات المستفيد من خلال تطوير وصيانة الجودة ، وقد أكد فيجنبوم أن الجودة مسؤولية جميع الأفراد العاملين بالمنظمة .

المرحلة الثانية من عام 1960م إلى بداية 1980م :

شهدت الستينيات ظهور فلسفات عديدة للجودة وإدارتها ، كان من أبرزها فلسفة الرواد الأوائل للجودة وهم (إدوارد ديمنج (Edward Deming)) و (فيليب كروسبي (Philip Crosby) في بداية السبعينيات ، ثم ظهرت آراء (جوران Juran)، هؤلاء الأمريكيون الثلاثة كان لهم دور كبير في تحسين وتطوير نظريات ومبادئ الجودة .المرحلة الثالثة من عام 1980م إلى الآن : حدثت في الثمانينيات وبداية التسعينيات تطورات كبيرة في مفهوم الجودة وإدارتها ، حيث ظهر أسلوب حلقات الجودة وفرق الجودة والذي طبقه اليابانيون بفاعليه كبيرة لينتقل مفهوم الجودة بعد ذلك ليصبح وظيفة أساسية للإدارة بدءاً من الإدارة العليا والإدارة الوسطى ، والإدارة الإشرافية ، وانتهاء بالعاملين كما يغطي كل المجالات الوظيفية بالمنظمة لتعرف الإدارة بعد ذلك بإدارة الجودة الشاملة (Total quality Management)

أهم رواد إدارة الجودة الشاملة :

إدوارد ديمنج Edwards Deming :

قدم ديمنج مفهوم إدارة الجودة الشاملة من خلال أربعة عشر مبدأ هي كما ذكرها(غنيم ، 2005 ، 26) تحديد الغرض من تحسين المنتج أو الخدمة ، تبني فلسفة ومفهوم الجودة ، توقف الاعتماد على الفحص الشامل كطريقة أساسية لتحسين الجودة والاعتماد على الأساليب الإحصائية لمراقبة العملية الإنتاجية ، عدم الاعتماد على الأسعار كمؤشر أساسي للشراء ، بل اعتماد المنتج أو الخدمة على الجودة العالية ، التحسين المستمر لعملية الإنتاج والخدمات ، إيجاد التكامل بين الأساليب الحديثة والتدريب ، استخدام الطرق الحديثة في الإشراف والقيادة ، إزالة الخوف من نفوس العاملين ، إزالة الحواجز الموجودة بين الأقسام والإدارات المختلفة ، التخلص من الشعارات والأهداف الرقمية ، المراجعة الدورية لمعايير العمل ، إزالة العوائق التي تقف في وجه اعتزاز العاملين بأنفسهم ، تأسيس برامج لتدريب العاملين على المهارات الجديدة ، اتخاذ الإجراءات اللازمة للتحول إلى إدارة الجودة الشاملة من خلال تطبيق مقومات المبادئ الثلاثة عشر السابقة

فيليب كروسبي (Philip Crosby) :

أول من نادى بمفهوم العيوب الصفرية (Zero Defect) وهي المطابقة مع احتياجات ومتطلبات المستفدين وتحقيق نظام وقائي لمنع الأخطاء قبل وقوعها وأن معيار الجودة تقديم منتج أو خدمة بلا عيوب (الحربي ،1422هـ ، 33)

ولتحسين مستوى الجودة وضع كروسبي (Crosby) أربعة عشر مبدأ هي:

التزام الإدارة العليا بالتحسين ، وتكوين فرق عمل لتحسين الجودة ، وقياس الجودة ، وتقويم تكلفة الجودة ، ونشر الوعي بالجودة ، وتصحيح إجراءات العمل ، وتشكيل لجنة للتخطيط للعيوب الصفرية ، وتحديد الأهداف ، وإزالة أسباب العيوب، ومكافأة العاملين الذين يحققون معدلات أداء مميزه ، وتكوين مجالس الجودة ، والتحسين المستمر للجودة .(غنيم ، 2005 : 27)

جوزيف جوران (Joseph Juran) :

يرى جوران أن الجودة تعني الملاءمة في الاستعمال مع عدم احتوائها للعيوب وتتضمن الفلسفة التي يتبناها حول إدارة الجودة الشاملة :

- **تخطيط الجودة : ويتطلب ذلك تحديد مستوى جودة المنتج ، وتصميم عملية الإنتاج لتحقيق الجودة ، وضع خطة استراتيجية سنوية ، وضع الأهداف ، تقييم نتائج الخطط السابقة ، تنسيق أهداف المؤسسة مع أهداف المؤسسات الأخرى .**
- **الرقابة على الجودة : وتتضمن ا ستعمال طرق إحصائية في الرقابة ، وتحديد الأداء الفعلي للجودة ، ومقارنة الأداء بالأهداف ، وتصحيح الانحرافات .**

- تحسين الجودة : من خلال تطوير الهيكل التنظيمي للمؤسسة ، إ يجاد فريق للمشروع ، والتدريب المستمر وتشخيص مشاكل الجودة ومحاولة معالجتها (علميات، 2004 : 27).

أهداف إدارة الجودة الشاملة في التعليم:

أورد أبو ملوح(ب ت , 2) بعض أهداف إدارة الجودة الشاملة نوردها فيما يلي :

- حدوث تغيير في جودة الأداء .
- التحفيز على التميز والإبداع .
- تطوير أساليب العمل .
- الارتقاء بمهارات العاملين .
- تحسين بيئة العمل .
- الحرص على بناء وتعزيز العلاقات الإنسانية .
- تقوية الولاء للعمل في المؤسسات التربوية والتعليمية .
- تقليل إجراءات العمل الروتينية ، واختصارها من حيث : الوقت ، والجهد،والتكلفة .

مبادئ إدارة الجودة الشاملة :

هناك بعض المبادئ والخصائص الإيجابية التي تسمح بتطبيق إدارة الجودة الشاملة على المؤسسة التربوية بنجاح وفاعلية وهي : (الحمياني , 2005م , 23-25 -وأبو ملوح , ب ت , 2)

التركيز على المستهلك :

يقصد به هنا المستهلكين الداخليين وهم الوحدات التنظيمية داخل المؤسسة سواء على مستوى الإدارات أو الأقسام أو الأفراد ، فالإدارة أو القسم مورد ومستهلك في نفس الوقت ، فالقسم الذي يؤدي مهمة ما هو مستهلك للقسم الذي يسبقه ، وهو مورد للقسم الذي يليه .أما المستهلكين الخارجيين للمؤسسة والتي يكرس كافة العاملين وقتهم وجهدهم من أجل تحفيزهم لقبول ما يقدم لهم . وهذا يتطلب التعرف على حاجاتهم وتوقعاتهم ، والسعي لتحقيقها من خلال إعداد استراتيجية تحسين الجودة .

التركيز على العمليات مثلما يتم التركيز على النتائج :

وبناء عليه يجب إيجاد حلول مستمرة للمشاكل التي تعترض عملية تحسين مخرجات المؤسسة ، إذا لابد أن يكون للعمليات نصيب كبير من التركيز والاهتمام، والتأكيد على أن التحسين والتطوير عملية مستمرة.

الوقاية من الأخطاء قبل وقوعها :

فالتركيز على الجودة في العمليات يمكننا من الوقاية من الأخطاء قبل وقوعها، وهذا يتطلب استخدام معايير مقبولة للقياس في مرحلة العمليات . كما ينبغي التركيز على الوقاية بدلاً من التفتيش .

شحن وتعبئة خبرات القوى العاملة :

فالأفراد يحبون أن يشعروا بالثناء والامتنان مقابل جهودهم ، وهذا بدوره يشجع على العمل الجماعي الذي يجعل الفرد يستحسن العمل بروح الفريق .

اتخاذ القرارات المتمركزة على الحقائق :

وهذا يتطلب اتخاذ القرارات بموضوعية ، على أن يتم حل المشكلات من خلال برنامج للتحسين يشترك في تنفيذه ممثلو ن لكافة العاملين على اختلاف مستوياتهم وبالاضافة لاشتراك المستهلك ، وهذا يتطلب تمكين العاملين وحفزهم على تحمل المسئولية ومنحهم الثقة وإعطائهم السلطة الكاملة لأداء العمل .

التغذية العكسية :

وهنا تلعب الاتصالات الدور الرئيسي، إذ إن النجاح في الحصول على التغذية العكسية والأمنية في الوقت الملائم يسهم في زيادة فرص النجاح والإبداع ، وهذا يتطلب تخفيف البيروقراطية وتعدد مستويات الهيكل التنظيمي .

أهمية إدارة الجودة الشاملة :

إن لتطبيق إدارة الجودة الشامل ة في المجال التربوي أهمية كبرى ولعل ذلك راجع إلى أن تطبيق نظام إدارة الجودة الشاملة: (أبو ملوح ، 2004 ، 1)

- **يقود إلى خفض التكاليف نتيجة قلة الأخطاء .**
- **يؤدي إلى زيادة الإنتاجية في أداء الأعمال .**

- **يحسين أداء العاملين بنجاح ، مما يسهم في رفع الروح المعنوية للعاملين ، وخلق الإحساس بالمشاركة الفعالة في اتخاذ القرارات التي تهم العمل وتطويره.**

- **يؤدي إلى رضا العاملين ، والمستفيدين ، وأسرهم والمجتمع .**

- **الاعتماد في إدارة الجودة الشاملة على أسلوب حل المشكلات من خلال الأخذ بآراء المجموعات العاملة مما يسهل إلى اتخاذ الحلول الملائمة التي يمكن تطبيقها .**

- **إيجاد مقاييس ومعايير ومؤشرات صالحة للحكم على جودة النظام التربوي وضرورة الاستفادة من أخطاء المرحلة السابقة في المرحلة المقبلة ، ومن ثم تعميم الدروس المستقاة من تنفيذ إدارة الجودة .**

- **يحث العاملين على البحث ومتابعة تجارب الجودة في مناطق أخرى عربياً ودولياً للاستفادة منها.**

مفهوم الجودة :

أولا . المفهوم من منظور إسلامي :

قال تعالى (الذي خلق الموت والحياة أيكم أحسن عملا) 2 تبارك.

وقال تعالى في سورة يوسف عليه السلام عندما اصطفاه طلب الملك منه أن يوليه خزائن مصر لأنه أدرى وأقدر على إجادة عمله ، وعبر عن ذلك بصفتي الحفظ والعلم كأساس لنجاح عمله وسبب جودته وإتقانه (قال اجعلني على خزائن الأرض إني حفيظ عليم) 55 يوسف . كما أورد سبحانه وتعالى في آية أخرى أهمية التحلي بصفتي القوة والأمانة فقال تعالى (قالت إحداهما يا أبت استأجره إن خ ير من استأجرت القوي الأمين) . ويلاحظ أن مفهوم هاتين الصفتين يدور حول محاسن العمل وإتقانه . وقال عليه الصلاة وأتم التسليم " إن الله يحب إذا عمل أحدكم عملا أن يتقنه " والإتقان يعنى الجودة في أكمل صورها .

ثانيا . المفهوم الاصطلاحي لإدارة الجودة الشاملة :

لم يكن ثمة تعريف محدد لمفهوم إدارة الجودة الشاملة ، ودلالات الكلمات المكونة لهذا المفهوم تعني الآتي : .

- الإدارة : هي القدرة على التأثير في الآخرين لبلوغ الأهداف المرغوبة .
- الجودة : تعني الوفاء بمتطلبات المستفيد وتجاوزها .
- الشاملة : تعني البحث عن الجودة في كل جانب من جوانب العمل ،

ابتداء من التعرف على احتياجات المستفيد وانتهاء بتقويم رضا المستفيد .

وإدارة الجود الشاملة تعني في مجملها " أنها نظام يتضمن مجموعة من الفلسفات الفكرية المتكاملة والأدوات الإحصائية والعمليات الإدارية المستخدمة لتحقيق الأهداف ، ورفع مستوى رضا العميل والموظف على حد سواء ، وذلك من خلال التحسين المستمر للمؤسسة وبمشاركة فعَّالة من الجميع من أجل منفعة الشركة والتطوير الذاتي لموظفيها، وبالتالي تحسين نوعية الحياة في المجتمع .

ويشير جابلونسكي إلى أن مفهوم إدارة الجودة الشاملة كغيره من المفاهيم الإدارية التي تتباين بشأنه المفاهيم والأفكار وفقاً لزاوية النظر من قبل هذا الباحث أو ذاك إلا أن هذا التباين الشكلي في المفاهيم يكاد يكون متماثلاً في المضامين الهادفة إذ إنه يتمحور حول الهدف الذي تسعى لتحقيقه المنظمة والذي يتمثل بالمستهلك من خلال تفاعل كافة الأطراف الفاعلة فيها .

الثقافة التنظيمية المدرسية :

إن الثقافة التنظيمية المدرسية تخضع أساساً لعاملين أساسيين وهما :

1 . الثقافة العامة للمجتمع .

2 .الفلسفة التربوية التي ينبع عنها الأهداف التربوية المقررة من قبل السلطات العليا .

وقد أكد باول هكمان أن الثقافة المدرسية تكمن في المعتقدات التي يحملها المعلمون والطلاب والمديرون .

وعرفها العالمان ديل وبيترسون بأنها نماذج عميقة من القيم والمعتقدات والتقاليد التي تشكلت خلال تاريخ المدرسة .

حقيقة الجودة الشاملة :

إن تحويل فلسفة الجودة الشاملة إلى حقيقة في مؤسسة ما ، يجب ألا تبقى هذه الفلسفة مجرد نظرية دون تطبيق عملي ، ولذلك بمجرد استيعاب المفهوم ، يجب أن يصبح جزءا وحلقة في عملية الإدارة التنفيذية من أسفل الهرم إلى القمة ، وهذا ما يعرف بإدارة الجودة الشاملة ، وهي عملية مكونة من مراحل محددة بشكل جيد ، وتحتاج إلي متسع من الزمن لتحقيقها ، حتى تصبح مألوفة للمؤسسة التي تتبناها ، ويتم تنفيذها باستمرار .

الجودة الشاملة في المؤسسات التربوية التعليمية :

يقصد بإدارة الجود الشاملة في المجال التربوي التعليمي : أداء العمل بأسلوب صحيح متقن وفق مجموعة من المعايير التربوية الضرورية لرفع مستوى جودة المنتج التعليمي بأقل جهد وكلفة محققا الأهداف التربوية التعليمية ، وأهداف المجتمع وسد حاجة سوق العمل من الكوادر المؤهلة علميا .

ويعرف (رودز) الجودة الشاملة في التربية بأنها عملية إدارية ترتكز على مجموعة من القيم وتستمد طاقة حركتها من المعلومات التي توظف مواهب العاملين وتستثمر قدراتهم الفكرية في مختلف مستويات التنظيم على نحو إبداعي لضمان تحقيق التحسن المستمر للمؤسسة .

ويعرفها أحمد درياس بأنها " أسلوب تطوير شامل ومستمر في الأداء يشمل كافة مجالات العمل التعليمي، فهي عملية إدارية تحقق أهد اف كل من سوق العمل والطلاب ، أي أنها تشمل جميع وظائف ونشاطات المؤسسة التعليمية ليس فقط في إنتاج الخدمة ولكن في توصيلها ، الأمر الذي ينطوي حتما على تحقيق رضا الطلاب وزيادة ثقتهم ،وتحسين مركز المؤسسة التعليمية محليا وعالميا .

ويعرفها رودس : أنها عملية إستراتيجية إدارية ترتكز على مجموعة من القيم وتستمد طاقة حركتها من المعلومات التي نتمكن في إطارها من توظيف مواهب العاملين واستثمار قدراتهم الفكرية في مختلف مستويات التنظيم على نحو إبداعي لتحقيق التحسن المستمر للمنظمة.

ومن التعاريف السابقة نستنتج أنه من الضروري بمكان تسخير كافة الإمكانيات المادية والبشرية ، ومشاركة جميع الجهات والإدارات والأفراد في العمل كفريق واحد ، والعمل في اتجاه واحد وهو تطبيق معايير إدارة الجودة الشاملة في النظام التربوي التعليمي ، وتقويم مدى تحقيق الأهداف ، ومراجعة الخطوات التنفيذية التي يتم توظيفها .

ويعتبر إدوارد ديمنج رائد فكرة الجودة الشاملة حيث طور أربعة عشر نقطة توضح ما يلزم لإيجاد وتطوير ثقافة الجودة ، وتسمى هذه النقاط " جوهر الجودة في التعليم " وتتلخص فيما يلي :

1 . إيجاد التناسق بين الأهداف .

2 . تبني فلسفة الجودة الشاملة .

3 . تقليل الحاجة للتفتيش .

4 . أنجاز الأعمال المدرسية بطرق جديدة .

5 . تحسين الجودة ، الإنتاجية ، خفض التكاليف .

6 . التعليم مدى الحياة .

7 . القيادة في التعليم .

8 . التخلص من الخوف .

9 . إزالة معوقات النجاح .

10 . خلق ثقافة الجودة .

11 . تحسين العمليات .

12 . مساعدة الطلاب على النجاح .

13 . الالتزام .

14 . المسئولية .

وحتى يكون للجودة الشاملة وجود في مجال التطبيق الفعلي لا بد من توافر خمسة ملامح أو صفات للتنظيم الناجح لإدارة الجودة الشاملة :

1 . حشد جميع العاملين داخل المؤسسة بحيث يدفع كل منهم بجهده تجاه الأهداف الاستراتيجية كل فيما يخصه.

2 . الفهم المتطور والمتكامل للصورة العامة ، وخاصة بالنسبة لأسس الجودة الموجهة لإرضاء متطلبات "العميل" والمنصبة على جودة العمليات والإجراءات .

3 . قيام المؤسسة على فهم العمل الجماعي .

4 . التخطيط لأهداف لها صفة التحدي القوي ، والتي تلزم المؤسسة وأفرادها بارتقاء ملحوظ في نتائج جودة الأداء .

5 . الإدارة اليومية المنظمة للمؤسسة من خلال استخدام أدوات مؤثرة وفعالة لقياس القدرة على استرجاع المعلومات والبيانات (التغذية الراجعة)

نماذج تطبيقية معاصرة

لاستخدام الجودة الشاملة في التعليم

أولاً: الولايات المتحدة الأمريكية

يعد مفهوم إدارة الجودة الشاملة (TQM) في الولايات المتحدة الأمريكية من أحدث المفاهيم التي برزت إلى حيز التطبيق في القطاع التربوي حيث أشار (المتبولي ،2003 ، 205) إلى مجموعة من الأهداف التربوية للجودة الشاملة فى الولايات المتحدة الأمريكية وهي كالتالي :

- تهيئة استعداد الأطفال منذ الالتحاق برياض الأطفال للتعامل مع مبادئ الجودة والتعرف على مفاهيمها.
- تطوير الأهداف التربوية لتلبي متطلبات تطبيق الجودة الشاملة بالمدارس .
- انتشار مدارس الجودة الشاملة والتوسع في تعميمها بحيث لا تقل نسبة مدارس الجودة الشاملة عن 90% من إجمالي عدد المدارس .
- الربط بين المدارس وبين أولياء الأمور .
- تطبيق مقاييس الجودة الشاملة المعترف بها عالمياً .

- ارتباط برامج التعليم والأنشطة بالجودة الشاملة.
- تنمية القدرة على التعليم الذاتي .
- ارتباط التخطيط للتعليم العالي بمراحل التعليم قبل الجامعي .
- إعداد برامج تدريبية لتنمية الطلاب والمعلمين في مجال البحث عن المعرفة .

ومن التجارب لتطبيق الجودة الشاملة في المدارس الأمريكية تجربة منطقة نيوتاون ومدينة ديترويت:

تطبيق نموذج إدارة الجودة الشاملة في مدارس نيوتا ون الحكومية: (درباس، 1994 ، 30)

قامت منطقة نيوتاون التعليمية في مدينة نيوتاون ، بولاية كاناتيك الأمريكية بتطبيق نموذج إدارة الجودة الشاملة في مدارسها ، حيث قامت ببناء نموذج للجودة الشاملة بالاعتماد على المعطيات النظرية والتطبيقية لمجموعة من الباحثين والعلماء من أمثال جلاس (glasser) وهيي وروبرتز (Hay & Roberts) وكراب (Krupp) وجاردنر (Gardner) وديمنج (Deming) والنموذج كما هو موضح بالشكل :

الرسالة : كل الأطفال يستطيعون التعلم وسوف يتعلمون جيداً

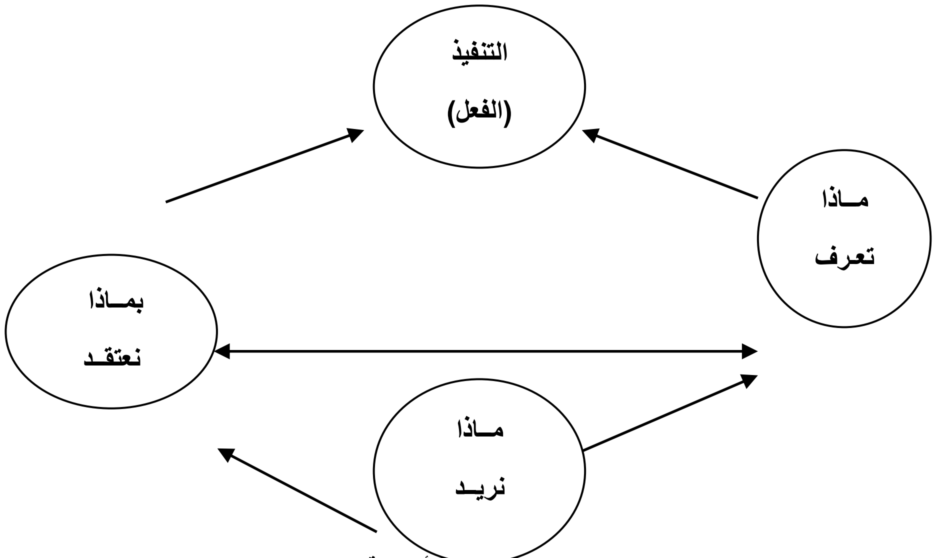
نتائج الجودة

الإنجاز المعرفي   مهارات اتخاذ الاهتمام   تقدير

التعلم الذاتي

هضم المنهج   القرارات ، حل المشكلات   بالآخرين   الذات

الدراسي   التفكير الناقد



حاجات الإنسان الأساسية

ومن خلال النموذج يتضح بأن المطلوب أن يحقق كل طالب :

- **المقدرة على التعلم الذاتي .**
- **المقدرة على استيعاب المعرفة وهضم محتويات المنهج الدراسي .**
- **تعلم مهارات صنع واتخاذ القرار ، وحل ومعالجة المشكلات ، والتفكير الناقد .**
- **الاهتمام والعناية بالآخرين المحيطين به.**
- **التعرف على أهمية تقدير الذات .**

كذلك يوضح النموذج الحاجات الأساسية للإنسان التي عليها تنبني نماذج إدارة الجودة الشاملة .

ونجد أن التقويم في ظل فلسفة إدارة الجودة الشاملة لا يهتم بعملية قياس تحصيل الطلاب بغرض تصنيفهم تراتيبياً كما في النظام التقليدي بل غرضه التحسين المستمر من أجل الجودة فنموذج نيوتاون ينظر إلى الطالب بصفتة المستفيد (العميل) وإلى عملية التعلم كمنتج وإلى عملية التعليم كخدمة ، وذلك من أجل تحقيق التحسن الدائم في العملية التربوية بمجملها .

تجربة ديترويت في تطبيق إدارة الجودة الشاملة :(مصطفى ، 2002 ، 32)

تبنت منطقة ديترويت التعليمية في ولاية ميتشغن فلسفة إدارة الجودة الشاملة (TQM) منذ العام الدراسي 1990/1989 م ،على نحو تجريبي في البداية وبعد نجاحها جرى تعميمها على المدارس التي أبدت رغبتها واستعدادها إلى التحول إلى فلسفة إدارية جديدة تحمل في آفاقها رؤى واعدة للنهوض بالعملية التربوية والتعليمية .

فعند تطبيق أساليب ومفاهيم إدارة الجودة الشاملة في مدارس مدينة ديترويت فرض عليها:

- **إعادة تعريف دور وأهداف وواجبات المدارس على نحو يتلاءم مع فلسفة إدارة الجودة الشاملة**
- **تحسين الوضع الكلي للمدارس على نحو يؤهلها لتطبيق استراتيجيات التغير الأساسية للتحول نحو إدارة الجودة الشاملة.**
- **التخطيط لبرامج تدريبية شاملة في القيادة التربوية للإداريين والمعلمين تعنى بمفاهيم القيادة الجماعية .**
- **تبني برنامج لتطوير وتثقيف العاملين خاصة فيما يتعلق بمواقفهم وأفكارهم تجاه عملية التغيير .**

- **توظيف البحث النظري والتطبيقي واعتباره قاعدة رئيسة تستمد منه البيانات والمعلومات الت ي على ضوئها يجب أن يتم إعداد السياسات التعليمية وعلى هداها يجرى تنفيذها وتطبيقها .**

ثانياً: انجلترا :

اهتمت انجلترا بتطبيقات الجودة الشاملة في التعليم ، وحدث تطور في هذا المجال خاصة في التعليم منذ عام 1993م حيث ركزت على ثلاثة نظم للجودة في بريطانيا هي :

- **تأمين نظام الجودة الداخلية .**
- **الإطلاع على نظام الجودة الخارجية .**
- **التحكم في نظم الجودة من خلال مؤسسات التمويل ، ومؤسسات التقويم التي وضعت نظام جديد لتقويم جودة التعليم .**
- **وتهدف بريطانيا من خلال هذا التطوير زيادة الثقة في التعليم قبل الجامعي والتعليم العالي وهذا التطوير بالتركيز على احتياجات الطلاب وتوفيرها ، وإدخال وتحسين إدارة الجودة الشاملة .(المتبولي ، 2003 ، 208)**

ثالثاً : اليابان :

طبقت اليابان المعايير الأربعة لإدارة الجودة الشاملة في المدارس – لرفع معدل الإنتاج وجودته والارتقاء به والتحسن المستمر من خلال برامج عمل جيدة وإدارة تعاونية – وهي :

تركز المؤسسة بشكل رئيس على العملاء ، بهدف تمييز الأدوار وتفهم طبيعة العمل في فريق ، وتركز الخدمات التربوية على نمو الطالب وتحسينه والمدرسة والمعلم ، وتقع مسئولية الإدارة في ضوء هذا النظام بإدخال نظم لحل المشكلات ومتابعتها ، وتنمية إمكانات كل فرد وقدراته من خلال جودة شاملة للمدخلات والمخرجات .

يكرس كل شخص في المدرسة جهده وإمكاناته للتحسين المستمر ، من خلال مبادئ الأخلاقيات التي يهتم بها النظام التعليمي ويعمل على تطويرها والاهتمام بمستويات التعليم الحقيقي والاهتمام بنظم التعليم البيئية.

تأكيد العلاقة بين جودة التعليم وجودة التكنولوجيا التي يمكن الاستفادة من تطبيقاتها في الارتقاء بتحقيق هدف الجودة أولاً

إرتباط بين جودة التعليم بعالم العمل ، وارتباط نظم التعليم بمتطلبات سوق العمل لوجود ارتباط كبير بين جودة التعليم وجودة العمل على المستويين المحلي والعالمي . (المتبولي ، 2003م ، 210)

رابعاً : الهند :

اتجهت الهند إلى الاهتمام بتطبيق مبادئ الجودة الشاملة بهدف تحقيق المنافسة العالمية في مجال الإنتاج والارتقاء بجودته عالمياً ووجهت الهند اهتمامها للتركيز على مبادئ أساسية من أجل التطبيق الشامل للجودة تتمثل في :

- **مقارنة التكلفة بالجودة وارتباطها بأنماط الجودة مثل :**
- **الأداء الفقير مع الجودة .**
- **الأداء الجيد والإتقان .**
- **العائد الأفضل مع الأداء المتطور .**
- **الارتقاء بالعائد مع الأداء البارز .**
- **إدخال نظام العمل بإدارة الجودة الشاملة (TQM) .**
- **توجيه الطلاب وفق احتياجات السوق .**

- ارتباط جودة الإنتاج بجودة التعليم .
- تهيئة المناخ للإبداع واستثماره داخل المدرسة وخارجها .
- ارتباط التعليم بسوق العمل المحلي والعالمي .
- اكتساب نظم التعليم مصداقية عالمية (خليل ، 2001 ، 367) .

خامساً : تركيا :

قطعت تركيا خطوات إيجابية في مجال تطبيق الجودة الشاملة والارتفاع بمفهوم الجودة إلى الجودة الشاملة من خلال :

- إعداد القيادة ، حيث إن لها تأثير فعال على تنفيذ مبادئ الجودة الشاملة وتطويرها والتعرف على اتجاهات الجودة .
- التدريب المستمر بمستوياته المختلفة من خلال إدارات قادرة على التنفيذ الجيد لبرامج التدريب.
- تخصيص ميزانيه لتمويل تطبيقات الجودة الشاملة في مجال التعليم .(المتبولي ، 2003 ، 211)

سادساً: ماليزيا :

أصبح التعليم في ماليزيا صناعة واستثمار طويل الأجل جعل من ماليزيا مركزاً إقليمياً في تقديم تعليم متميز ، وهناك مؤشرات لنمو التعليم العالي في ماليزيا وهي كالتالي :

- **الزيادة في تسجيل الطلاب .**
- **الزيادة في مؤسسات التعليم العالي .**
- **الزيادة في إنفاق الحكومة عليه .**

فمنذ عام 1996م زاد تسجيل الطلاب في مؤسسات التعليم العالي بنسبة (9.2 %) فقد كان عدد الطلاب عام 1996م (17589 طالباً) وفي عام 1997م أصبح العدد (28344 طالباً) ، كما أن عدد الطلاب الأجانب الذين يدرسون في مؤسسات التعليم العالي قد زادوا من (4000 إلى 15000)عام 1996م , ويوجد بها (11) مؤسسة تعليم عال و (6) جامعات خاصة و (283) كلية خاصة . وأربعة من مؤسسات التعليم العالي العامة والجامعات الخاصة الست قد شكلت في الأعوام الأخيرة. أما بالنسبة لميزانية التعليم فبلغت 30% من الميزانية العامة عام 1997م مقابل 22% عام 1996م . وتوصلت دراسة أوربية أمريكية ماليزية إلى وجود عوامل نجاح لإدارة الجودة الشاملة في التعليم الماليزي تمثلت في القيادة ، التحسين المستمر ، الوقاية ، مقاييس الموارد ، عملية تحسين ، رضا الزبون الداخلي ، رضا الزبون الخارجي ، إدارة الناس ، العمل في فريق . (خليل ، 2001م ، 365)

الجهود العربية لتطبيق إدارة الجودة الشاملة :

لم يتجاوز استخدام الجودة الشاملة في مجال التعليم في مصر البحوث النظرية والمقترحات التي يمكن أن تطبق إذا توفر المناخ المناسب لذلك . (المتبولي ، 2003 ، 204)

أما بالنسبة لدول الخليج انحصرت تجربتها في تطبيق نظام الجودة في العمل التربوي في المناهج والكتب المدرسية وأداء المعلمين ، والمباني المدرسية ، والعمل الإداري, وترى هذه الدول أن تطبيق نظام الجودة في العمل التربوي (بناء على تجربتها) يؤدي إلى

- **تحسين كفاءة الإدارة التربوية**
- **تطوير المناهج .**
- **رفع مستوى أداء المعلمين .**
- **تنمية البيئة الإدارية .**
- **تحسين مخرجات التعليم .**
- **إتقان الكفايات المهنية .**

- تطوير أساليب القياس والتقويم .
- تحسين استخدام التقنيات التربوية (ابو ملوح ، 2002 ، 3)

وأشارت (لجنة التعريف والإعلام الخاصة ببرنامج الجودة الشاملة بجامعة الملك عبد العزيز ، 2002) إلى أن مؤتمر وزارة التعليم العالي في دول الخليج أوصى بتطبيقها في الجامعات الخليجية .

تجارب المملكة العربية السعودية في تطبيق إدارة الجودة الشاملة :

أولت خطة التنمية السعودية السابعة (1420-1425هـ) اهتماماً بالغاً للتعليم باعتباره عصب التنمية ومحركها الرئيس ، وأشارت في ذلك إلى ضرورة الاستمرار في التوسع الكمي في كافة المراحل مع العناية بالكيف ، وذلك بإدخال مفاهيم " الجودة الشاملة " لتحديث المناهج والأداء التعليمي بصفة عامة .(الحامد ، 2002، 125) . ومن تجارب المملكة في تطبيق إدارة الجودة الشاملة ما يلي :

مركز الأمير محمد بن فهد بن عبد العزيز للجودة :

تأسس في 1420/10/26 هـ ويعنى بنشر مفهوم الجودة الشاملة وتطبيقه في المرافق الإدارية بإدارة التعليم والمدارس التابعة لها في المنطقة الشرقية وفق سياسة التعليم في المملكة العربية السعودية .

وقام المركز بتطبيق نظام الجودة الأيزو 9000 في مدرستين من مدارس الإحساء (مدرسة معاوية بن أبي سفيان الابتدائية , ومد رسة الإمام الطحاوي الثانوية) عام 1419-1420 هـ , وقد تم حصول المدرستين على شهادة الجودة العالمية الأيزو (9002) من معهد الجودة الكندي . (مصطفى ، 2002، 38-39)

لماذا الجودة الشاملة ؟

1. لحفظ ما يقارب من 45 % من تكاليف الخدمات التي تضيع هدرا بسبب غياب التركيز على الجودة الشاملة .

2. أصبح تطبيقها ضرورة حتمية تفرضها المشكلات المترتبة على النظام البيروقراطي ، وتطور القطاع الخاص .

3. المنافسة الشديدة الحالية والمتوقعة في ظل العولمة .

4. متطلبات وتوقعات العملاء في ازدياد مستمر .

5. متطلبات الإدارة لخفض المصروفات ، والاستثمار الأمثل للموارد البشرية والمادية .

6. متطلبات العاملين فيما يخص أسلوب وجودة العمل .

7. تعديل ثقافة المؤسسات التربوية بما يتلاءم وأسلوب إدارة الجودة الشاملة ، ويجاد ثقافة تنظيمية تتوافق مع مفاهيمها .

8. الجودة الشاملة تؤدي إلى رضا العاملين التربويين والمستفيدين (الطلاب) وأولياء أمورهم ، والمجتمع .

9. **يعتمد أسلوب إدارة الجودة الشاملة بوجه عام على حل المشكلات من خلال الأخذ بآراء المجموعات .**

فوائد تطبيق الجودة الشاملة :

1. **تحسين العملية التربوية ومخرجاتها بصورة مستمرة .**
2. **تطوير المهارات القيادية والإدارية لقيادة المؤسسة التعليمية.**
3. **تنمية مهارات ومعارف واتجاهات العاملين في الحقل التربوي.**
4. **التركيز على تطوير العمليات أكثر من تحديد المسؤوليات .**
5. **العمل المستمر من أجل التحسين ، والتقليل من الإهدار الناتج عن ترك المدرسة ، أو الرسوب .**
6. **تحقيق رضا المستفيدين وهم (الطلبة ، أولياء الأمور ، المعلمون ، المجتمع) .**
7. **الاستخدام الأمثل للموارد المادية والبشرية المتاحة.**
8. **تقديم الخدمات بما يشبع حاجات المستفيد الداخلي والخارجي.**

9. توفير أدوات ومعايير لقياس الأداء.

10. تخفيض التكلفة مع تحقيق الأهداف التربوية في الوسط الاجتماعي

الجودة الشاملة والتدريس النشط الفعال :

1 . مشاركة الطلاب للمدرس في التخطيط لموضوع الدرس ، وتنفيذه بما يحقق مبدأ الإدارة التشاركية .

2 . تطبيق مبدأ الوقاية خير من العلاج : والذي يقضي تأدية العمل التدريسي من بدايته حتى نهايته بطريقة صحيحة .

3 . يقوم التدريس النشط الفعال على أساس مبدأ التنافس والتحفيز الذي يستلزم ضرورة توافر أفكار جديدة ، ومعارف حديثة من قبل المعلم والمتعلم على حد سواء .

4 . لتحقيق التدريس النشط الفعال عندما نطبق مبدأ المشاركة التعاونية ، يتطلب مبدأ المشاركة الذاتية إتاحة الفرصة كاملة أمام جميع المتعلمين لإبداء الرأي والمشاركة الإيجابية في المواقف التعليمية التعلمية.

وتتجلى مظاهر التدريس النشط في المواقف التالية :

- **شمول جميع أركان التدريس في المواقف التعليمية التعلمية.**
- **تحسن مستمر في أساليب التدريس والأنشطة التربوية.**
- **تخطيط وتنظيم وتحليل الأنشطة التعليمية التعلمية.**
- **فهم الطلاب لجميع جوانب المواقف التدريسية والمشاركة في تنفيذها.**
- **تعاون فعال بين التلاميذ بعضهم البعض، وبينهم وبين المعلم.**
- **ترابط وتشابك كل أجزاء الدرس.**
- **مشاركة في إنجاز الأعمال، وأداء جاد واثق لتحقيق أهداف الدرس.**
- **تجنب الوقوع في الخطأ وليس مجرد اكتشافه.**
- **إحداث تغيير فكري وسلو كي لدى التلاميذ بما يتوافق مع مقومات العمل التربوي الصحيح.**
- **اعتماد الرقابة السلوكية أو التقويم الذاتي في أداء العمل.**
- **تحسن العمل الجماعي المستمر وليس العمل الفردي المتقطع.**

- تحقيق القدرة التنافسية والتميز.
- مراعاة رغبات التلاميذ وتلبية احتياجاتهم.
- تحقق جودة جميع جوانب الأداء التدريسي.
- ترابط وتكامل تصميم الموقف التدريسي وتنفيذه.

المزايا التي تتحقق من تطبيق مفهوم الجودة الشاملة في التدريس :

- الوفاء بمتطلبات التدريس.
- تقديم خدمة تعليمية علمية تناسب احتياجات الطلاب .
- مشاركة الطلاب في العمل ووضوح أدوارهم ومسئولياتهم .
- الإدارة الديمقراطية للصف دون الإخلال بالتعليمات الرسمية.
- التزام كل طرف من أطراف العملية التعليمية التعلمية بالنظام الموجود وقواعده .
- تقليل الهدر التعليمي في المواقف التدريسية .
- وجود نظام شامل ومدروس ينعكس ايجابياً على سلوك الطلاب .

- تحقيق التنافس الشريف بين الطلاب .
- تأكيد أهمية وضرورة العمل الفريقي الجمعي.
- تفعيل التدريس بما يحقق الأهداف التربوية المأمولة .
- مساهمة التلاميذ ومشاركتهم في أخذ القرارات .
- التركيز على طبيعة العمليات والنشاطات وتحسينها و تطويرها بصفة مستمرة بدلاً من التركيز على النتائج والمخرجات .
- اتخاذ قرارات صحيحة بناء على معلومات وبيانات حقيقية واقعية .
- التحول إلى ثقافة الإتقان بدل الاجترار، وثقافة الجودة بدل ثقافة الحد الأدنى ، ومن التركيز على التعليم إلى التعلم وإلى توقعات عالية من جانب المعلمين نحو طلابهم .
- التحول من اكتشاف الخطأ في نهاية العمل إلى الرقابة منذ بدء العمل ، ومحاولة تجنب الوقوع فيه .

دور المدرسة في تعزيز الجودة في التدريس

- على المدرسة أن تعتمد الجودة كنظام إداري والعمل على تطوير وتوثيق هذا النظام.
- تشكيل فريق الجودة والتميز الذي يضم فريق الأداء التعليمي.
- نشر ثقافة التميز في التدريس.
- تحديد وإصدار معايير الأداء المتميز ودليل الجودة.
- تعزيز المبدأ الديمقراطي من خلال تطبيق نظام الاقتراحات والشكاوي.
- التجديد والتدريب المستمر للمعلمين.
- تعزيز روح البحث وتنمية الموارد البشرية.
- إكساب مهارات جديدة في المواقف الصفية.
- العمل على تحسين مخرجات التعليم.
- إعداد الشخصية القيادية.
- إنشاء مركز معلوماتي دائم وتفعيل دور تكنولوجيا التعليم.

- التواصل مع المؤسسات التعليمية والغير تعليمية.
- تدريب الطلاب على استقراء مصادر التعلم.
- توجيه الطلاب للأسئلة التفكيرية المختلفة.
- إكساب الطلاب القدرة على تنظيم الوقت.
- الاستفادة من تجارب تربوية محلياً وعربياً وعالمياً.

ولا ينبغي أن تطبق إدارة الجودة الشاملة في جانب معين من جوانب العملية التعليمية فحسب ، بل لا بد أن تمتد لكل العناصر التعليمية التعلمية :

أولا . كالاختبارات التي يجب أن تخضع في إعدادها لمقاييس الوزن النسبي ، ويراعى فيها الشمولية والعمق والتدرج ما بين السهولة والصعوبة ، وأن تتميز بالصدق والثبات وأن تحقق الأهداف المعرفية المرجوة منها .

ثانيا . الإدارة الصفية لذا علينا أن نهتم كثيرا بخصائص الموقف النظامي الجديد في الفصل وهو على النحو التالي :

1. ينشغل الطلبة بمواد ، وأنشطة تعليمية ذات قيمة علمية هادفة لتثير اهتمامهم ، وتشدهم إلى الدرس .

2. انعقاد اتجاهات التعاون بين المدرس وطلابه ، وإضمار حسن النية بينهم .

3. يصدر السلوك الاجتماعي ، والخلقي السليم عن الطلبة احتراما لجماعة الأقران ، ونتيجة للجهود التعليمية التعاونية ، أكثر منه نتيجة لهيمنة المعلم عليهم عن طريق إثارة الخوف في نفوسهم .

4. يتحرر الطلبة من عوامل القلق والإحباط المصطنعة الناجمة عن فرض إرادة الكبار الراشدين على جماعة المراهقين .

متطلبات تطبيق نظام الجودة الشاملة في المؤسسة التعليمية :

* القناعة الكاملة والتفهم الكامل والالتزام من قبل المسؤولين في المؤسسة التربوية .

* إشاعة الثقافة التنظيمية الخاصة بالجودة في المؤسسة التربوية نزولاً إلى المدرسة .

* التعليم والتدريب المستمرين لكافة الأفراد .

* التنسيق وتفعيل الاتصال بين الإدارات والأقسام المختلفة .

* مشاركة جميع الجهات وجميع الأفراد العاملين في جهود تحسين جودة العملية التعليمية.

* تأسيس نظام معلوماتي دقيق وفعال لإدارة الجودة على الصعيدين المركزي والمدرسي.

عناصر تحقيق الجودة الشاملة :

1 . تطبيق مبادئ الجودة .

2 . مشاركة الجميع في عملية التحسين المستمرة .

3 . تحديد وتوضيح إجراء العمل ، أو ما يطلق عليه بالإجراءات التنظيمية .

النتائج المرجوة :

إن المبادئ السابقة وعناصر تحقيق الجودة تؤدي إلى تحقيق الهدف الأساسي للجودة ، ألا وهو رضا المستفيد والمتمثل بالطلبة والمعلمين وأولياء الأمور والمجتمع المحلي وسوق العمل . كما تؤدي إلى التحسين المستمر في عناصر العملية التعليمية.

مؤشرات غياب الجودة الشاملة في مؤسسات التربية والتعليم

1. تدني دافعية الطلاب للتعلم .
2. تدني تأثر الطالب بالتربية المدرسية .
3. زيادة عدد حالات الرسوب ، والتسرب من المدرسة .
4. تدني دافعية المعلمين للتدريس .
5. العزوف عن العمل في هذا المجال .
6. زيادة الشكاوى من جميع الأطراف .
7. تدني رضا أولياء الأمور عن التحصيل العلمي لأبنائهم .
8. تدني رضا المجتمع .
9. تدني رضا المؤسسات التعليمية العليا كالمعاهد والجامعات .
10. تدني رضا كل مرحلة تعليمية عن مخرجات المرحلة التعليمية التي سبقتها .

فوائد تطبيق إدارة الجودة الشاملة في التعليم :

1. ضبط وتطوير النظام الإداري في أي مؤسسة تعليمية نتيجة لوضوح الأدوار وتحديد المسئوليات بدقة .
2. الارتقاء بمستوي الطلاب في جميع الجوانب الجسمية والعقلية والاجتماعية والنفسية والروحية.
3. زيادة كفايات الإداريين و المعلمين والعاملين بالمؤسسات التعليمية .
4. زيادة الثقة والتعاون بين المؤسسات التعليمية والمجتمع .
5. توفير جو من التفاهم والتعاون والعلاقات الإنسانية السليمة بين جميع العاملين بالمؤسسة.
6. زيادة الوعي والانتماء نحو المؤسسة من قبل الطلاب والمجتمع المحلي.
7. الترابط والتكامل بين جميع الإداريين والعاملين .
8. تطبيق نظام الجودة الشاملة يمنح المؤسسة المزيد من الاحترام والتقدير المحلي والاعتراف العالمي .

مبادئ الجودة الشاملة ووسائل تطبيقها

أولا . التركيز على المستفيد : وهذا يعني كيف تجعل من عملك جودة تحقق رغبات المستفيد منك .

ثانيا . التركيز على العمليات : وتعني السيطرة على عملية الأداء ، وليس على جودة المنتج.

ثالثا . القيادة والإدارة : إذ لا توجد مؤسسة ناجحة بدون قائد .

رابعا . تمكين العاملين : بمعنى أشراكهم في اتخاذ القرار :

- **أي أن النجاح لا يأتي مما تعرف ، ولكنه يأتي من الذين تعرفهم .**
- **الجودة تبدأ من الداخل : بمعنى الاهتمام بالعاملين ، والتعرف على حاجاتهم ، وظروف العمل المحيطة بهم .**
- **يمكن تفجير الطاقة المخزونة في دواخلهم من خلال التعاون المستمر ، وإشراكهم في القرار .**

خامسا . التحسين والتطوير الشامل المستمر : يرتكز التحسين والتطوير المستمر على ثلاث قواعد مهمة هي :

- التركيز على العميل .
- فهم العملية .
- الالتزام بالجودة .

سادسا . الوقاية : تطبيق مبدأ الوقاية خير من العلاج ، وهو العمل الذي يجعل عدد الأخطاء عند الحد الأدنى ، وذلك وفق مبدأ أداء العمل الصحيح من أول مرة ، وبدون أخطاء .

سابعا . الإدارة بالحقائق : يعتبر القياس والمغايرة هما العمود الفقري للجودة ، وهما المؤشر الذي يعطي المعلومات لاتخاذ القرار المناسب .

ثامنا . النظام الكلي المتكامل : عبارة عن مجموعة من الإجراءات المتكاملة ، تؤدي إلى هدف مشترك مثل : الإدارة العامـ ة ، والإشراف ، الإدارة التعليمية ، الشئون الإدارية ، التجهيزات .

تاسعا . العلاقة مع الموردين .

وسائل التطبيق :

التحول نحو إدارة الجودة الشاملة يتم من خلال المقارنة التالية :

العمل بالنظام التقليدي	العمل بنظام الجودة الشاملة
○ التحسين وقت الحاجة	○ التحسين المستمر
○ جودة أعلى تعني تكلفة أعلى.	○ جودة أعلى تعني تكلفة أقل .
○ البحت عن المشكلات المتعلقة بالنتائج.	○ البحث عن المشكلات المتعلقة بالعمليات ، ومن ثم معالجتها حتى لا يتكرر وقوعها .
○ يتم تصيد الأخطاء ومعالجتها.	○ الافتراض بأن الأخطاء لن تحدث ، ويتم التخطيط لتجنبها .
○ من الممكن تقبل الأخطاء .	○ تقبل الأخطاء مرفوض .
○ المهم إرضاء المدير.	○ المهم إرضاء العميل قبل كل شيء .
○ تعد الجودة وظيفة من وظائف التصنيع.	○ الجودة مهمة لكل فرد .
○ قسم الجودة هو المسؤول عن الجودة.	○ الجودة مسؤولية كل فرد مشارك في المؤسسة ,

كيفية أداء العمل

التحسين المستمر لأداء العمل

1

أداء العمل ✓

الطريقة ✗

2

أداء العمل ✗

الطريقة ✗

التركيز على المستفيد

3

أداء العمل ✗

الطريقة ✓

4

أداء العمل ✓

الطريقة ✓

الفعالية التشغيلية

إنجاز الأشياء بشكل صحيح

الفعالية الاستراتيجية

تحديد الأشياء الصحيحة

الفرق بين التعليم والصناعة

الصناعة	التعليم
أولا . الأهداف * الأهداف مادية : تعتمد على الربح كمقياس . السؤال : كيف تقاس الفعالية في كل من الصناعة والتعليم ؟	* التعليم يهدف إلى خلق إنسان يتميز بخصائص المعرفة ، والبراعة والحكمة والشخصية .
ثانيا . العمليات * من السهل تحديد العمليات الصناعية . * من السهل التحكم في مواصفات العملية التصنيعية	* ولكن في التعليم العملية تفاعلية تتم بين المعلم والمتعلم . * ولكن في التعليم تعتمد على علاقات بين البشر لهم سلوكيات وردود فعل تختلف باختلاف الحوافز ، والأهداف والمشاعر لكل منهم . وعليه يصعب تحديد مواصفات معينة في العملة التعليمية .
ثالثا . المدخلات * في الصناعة يمكن التحكم في المدخلات .	* ولكن ذلك يصعب في التعليم . لأن الطلبة بشر قد يختلف أداؤهم . وصعوبة التحكم في المدخلات تحتم صعوبة التحكم في جودة المخرجات .
رابعا . المحرجات * يسهل التحكم في المخرجات التي تؤدي إلى إرضاء العميل .	* في التعليم يوجد عدة مستفيدين ، ومن الصعب تحديد مستوى جودة المخرجات ، حيث إن المستفيد الأول هم الطلبة أنفسهم ، وهم مشاركون في عملية التعلم .

وسائل التطبيق الفاعل :

متطلبات لنجاح التطبيق : .

- **القيادة الإدارية الناجحة : من مهامها : التخطيط الاستراتيجي ، والتغيير .**
- **التعليم والتدريب : التوعية والتهيئة والتأهيل .**
- **الاتصالات الفعالة : تقديم التغذية الراجعة .**
- **وجود نظام توكيد الجودة .**
- **وجود هيكل فرعي لدعم التطبيق .**
- **وجود بيئة تنظيمية ملائمة : تمثلها الثقافة التنظيمية .**

مقاييس التعليم

لإيجاد مقاييس لجودة التعليم ، لا بد من طرح التساؤلات التالية :

1 . ما الذي تريده من مدارس أبنائك ؟

2 . إلى أي المدارس ترسلهم ؟

3 . ما الفرق بين مدرسة متميزة ، وأخرى غير متميزة ؟

4 . كيف تقيس الأداء الحالي للمدرس ؟

5 . هل الواقع التعليمي أثبت جدواه ؟

6 . هل بالإمكان تطوير الوضع الموجود

مقاييس التعليم :

طريقة (مايرن تريبوس) لتطبيق إدارة الجودة الشاملة في التعليم:

لقد طرح مايرن طريقة لتطبيق إدارة الجودة الشاملة في التعليم ، ونوعيته التي يجب أن تقدمه المدارس وذلك حسب الأسس التالية :

1 . المعرفة : وهي الشيء الذي يجعل الفرد يفهم ما يتعلمه ، وعلاقة ذلك بما سبق معرفته ، فالمعرفة تولد لدى الفرد القدرة على الفهم من خلال تجربته.

2 . البراعة : هي التي تمكن الفرد من تحويل المعرفة إلى عمل فعلي .

3 . الحكمة : هي القدرة على التمييز بين المهم والأهم ، وبالتالي تحديد الأولويات .

4 . الشخصية :وهي عبارة عن مركب مكون من المعرفة والبراعة والحكمة مرتبطة بالتحفيز .

مقاييس التعليم

* مدى التحصيل المعرفي عند الطالب .

* مدى رضا الطلبة وأولياء أمورهم .

* مستوى خريجي المدرسة .

* مستوى الإداريين والمعلمين .

* مدى رضا الإداريين والمعلمين .

* الخدمات التي تقدمها المدرسة .

* الاستخدام الأمثل للموارد البشرية والمالية .

* خدمة المجتمع .

شروط حصول المدرسة على الجودة

أعلنت الهيئة القومية لضمان الجودة التعليمية عن شروط حصول الاعتماد على الجودة من الهيئة وهى كالأتى :

أولا جدول حصص المدرسة:

يجب أن يتوفر الأتي في جدول حصص المدرسة:

1- مرونة في الجدول ليتناسب مع الظروف المختلفة والاحتياجات المحلية

2- توزيع الإشراف اليومي والأمن

3- مراعاة استغلال الفراغات على مدار الأسبوع

4- حصة اجتماع لكل مادة أسبوعيا

5- يخصص في الجدول فترات كافية للأنشطة

مع ضرورة وجود جدول خاص بكل غرفة من الغرف الدراسية من معمل العلوم ومعمل الحاسب الآلي والمكتبة وغرفة المصادر والتربية الفنية والاقتصاد المنزلي

ثانيا حجرة المدرسين:

لكي تحقق حجرات المعلمين الجودة يجب أن يكون فيها الأتي:

(1) وثيقة معلنة للرؤية والرسالة

(2) لائحة وميثاق مهني للمعلم

(3) جدول معلمي الحجرة

(4) لوحة بمواعيد الحصص واليوم الدراسي

(5) الخريطة الزمنية للعام الدراسي

(6) الوسائل التعليمية الخاصة بالمادة

(7) مواعيد اجتماعات وتدريبات المادة

(8) إرشادات الأمن والسلامة والإخلاء أثناء الكوارث

(9) لوحة للإشراف اليومي للمادة

(10) لوحة بريادة الفصول للمادة

ثالثا الحجرات الدراسية :

يجب أن تكون في حجرات الدراسة(الفصول) الأتى :

(1) وثيقة معلنة للرؤية والرسالة

(2) جهاز كمبيوتر في كل فصل – لاب توب متحرك بالأدوار

(3) لوحة شرف في كل فصل للمتفوقين دراسياً والحاصلين على مراكز في الأنشطة

(4) جدول حصص الفصل

(5) لائحة الطلاب وميثاق الشرف

(6) مجلس الفصل

(7) نماذج من أعمال المتعلمين والوسائل التعليمية داخل الفصل

(8) الملصقات الخاصة بالتوعية الصحية – جدول النظافة

(9) ملفات انجاز المتعلمين

(10) إرشادات الأمن والسلامة أثناء الكوارث

(11) جلوس المتعلمين في جلسة التعليم التعاوني(يقسم الفصل إلى مجموعات(

(12) تكون حالة الفصل ممتازة من ناحية النظافة والأثاث والسعة والتهوية

رابعا معمل العلوم :

يجب أن يتوفر لمعامل العلوم في المدرسة الأتى-:

(1) وثيقة معلنة للرؤية والرسالة

(2) عدد المعامل وسعتها

(3) مساحة المعامل وكثافة الفصول

(4) سجل العهدة 118

(5) جدول حصص المعمل

(6) نماذج أعمال المتعلمين

(7) الوسائل التعليمية داخل المعمل

(8) تواجد فني متخصص للمعمل

(9) لائحة بقواعد استخدام المعمل

(10) سجل الأعطال

(11) سجل الصيانة

(12) سجل المستهلك

(13) ضمانات الأجهزة

(14) طفاية حريق صالحة للاستعمال

(15) إرشادات الأمن والسلامة وخطوات الإخلاء خلال الكوارث

(16) أدوات التقييم العملي

(17) سجل الزوار

خامسا المكتبة:

لكى تحقق المكتبة الجودة يجب أن تحقق الشروط الأتية :

(1) وثيقة معلنة للرؤية والرسالة

(2) حصر عدد الكتب

(3) مساحة المكتبة وكثافة الفصول وأثاث المكتبة ونظافتها

(4) سجل العهدة 118

(5) دولاب البطاقات الدالة على الكتب

(6) جدول حصص المكتبة

(7) أجهزة الكمبيوتر (متصلة بالنت(

(8) مصادر تعلم الكترونية

(9) تواجد كادر فني متخصص

(10) سجل المترددين

(11) سجل الاستعارة

(12) سجل اليومية(التحديث(

(13) سجل النشاط (محاضرات – مناظرات – حلقات نقاشية – بحوث(

(14) الفهرسة)ورقية أم الكترونية(

(15) أدلة المعلم وسجل استخدامها من قبل المعلمين

(16) القرارات الوزارية والنشرات واللوائح والقوانين(

(17) قواعد العمل داخل المكتبة(ملصقات توعية وإرشادات(

(18) سجل تشغيل المكتبة بعد أوقات الدراسة والأجازات

(19) سجل استخدام المكتبة لأبناء المجتمع المحلى

(20) طفايات الحريق وتعليمات استخدامها

(21) إرشادات الأمن والسلامة وإخلاء المكتبة عند الكوارث

سادسا الأخصائي الاجتماعي:

للأخصائي الاجتماعي وثائق يجب توافرها:

(1) وثيقة معلنة للرؤية والرسالة

(2) ملصقات ولوحات (اجتماعية/ سلوكية/تعريف الأنشطة(

(3) سجلات الرحلات

(4) سجلات الزيارات

(5) سجلات المعسكرات

(6) سجل مجلس الأمناء/ سجل الاجتماعات / أهم القرارات

(7) نشاط البيئة والنظافة

(8) لائحة وميثاق الطالب/ إشراك المتعلمين وإعلانها لهم

(9) لائحة وميثاق العاملين/ إشراك العاملين وإعلانها لهم

(10) قوائم تحفيز العاملين

(11) محاضر اجتماعات الجمعية العمومية ومجلس الإدارة

(12) محاضر اجتماعات أولياء الأمور

(13) حصر الجمعيات والمؤسسات المحيطة بالمؤسسة

(14) حصر احتياجات المجتمع من المؤسسة

(15) حصر احتياجات المؤسسة من المجتمع

(16) سجل مجالس الفصول

(17) سجل اتحاد الطلاب

(18) سجل الأنشطة(ندوات / محاضرات/ مناظرات(

(19) قوائم التحفيز للمتميزين دراسياً

(20) قوائم التحفيز للمتميزين في الأنشطة

(21) لوحة لإعلان الفائزين في المسابقات المختلفة تحدث دائماً

(22) لوحة شرف للمتميزين دراسياً وفى الأنشطة

(23) برامج الموهوبين وضعاف التحصيل

(24) حصر انجازات المدرسة

(25) إرشادات الأمن والسلامة والإخلاء أثناء الكوارث

سابعا الأخصائي النفسي:

يجب توافر الأتى :

(1) وثيقة معلنة للرؤية والرسالة

(2) ملصقات ولوحات (اجتماعية/ سلوكية/ تعريف الأنشطة(

(3) صندوق للشكاوى النفسية

(4) سجلات الزيارات

(5) ندوات الإرشاد النفسي(علاجية/ وقائية(

(6) حصر جهات تحويل الحالات (وعى المعنيين بدور الإرشاد(

(7) سجل الاختبارات النفسية

(8) سجل الحالات

(9) الاستعانة بالمتخصصين من المؤسسات النفسية والتربوية

(10) إرشادات الأمن والسلامة أثناء الكوارث

ثامنا معمل الحاسب وحجرة الأوساط المتعددة :

لكى تتحقق الجودة فى معمل الحاسب وحجرة الأوساط

يجب توافر الأتى :

1) **وثيقة معلنة للرؤية والرسالة**
2) **عدد المعامل وسعتها وأثاثها**
3) **مساحة المعامل وكثافة الفصول**
4) **سجل العهدة 118**
5) **جدول حصص كل معمل**
6) **عدد الأجهزة في كل معمل وحالتها**
7) **المادة العلمية الالكترونية الخاصة بتكنولوجيا التعليم**
8) **تواجد فني متخصص للمعمل**

9) سجل الأعطال

10) سجل المستهلك

11) سجل الصيانة

12) سجل التشغيل

13) سجل ضمانات الأجهزة

14) أدوات التقويم الاليكتروني

15) قواعد العمل داخل المعمل(إرشادات للتعامل مع الأجهزة(

16) الاتصال بالانترنت

17) سجل الزوار

18) سجل الأنشطة التكنولوجية المتاحة للمتعلمين

19) سجل استخدام المعمل في تدريب المعلمين والبرامج المقدمة

20) سجل تدريب المعمل في تدريب أفراد المجتمع المحلى

21) طفايات الحريق وتعليمات استخدامها

22) إرشادات الأمن والسلامة وإخلاء المعمل عند الكوارث

تاسعا حجرة الطبيب أو الزائرة الصحية :

يجب توافر الأتى في حجرة الزائرة الصحية لتحقيق الجودة:

(1) وثيقة معلنة للرؤية والرسالة

(2) ملصقات ولوحات (إرشادات نظافة/ صحة(

(3) لوحات إرشادية في المبنى المدرسي للوصول للحجرة

(4) إعلان مواعيد توافر الخدمة قرب الحجرة

(5) توافر أدوات الإسعافات الأولية السريعة

(6) سجل المترددين

(7) سجل التحويلات للعيادات الخارجية

(8) سجل الأجازات المرضية للمتعلمين

(9) سجل الحالات المزمنة موقع من وكيل ش–ط والرواد

(10) بطاقات التأمين الصحي الخاصة بالمتعلمين

(11) سجل جماعة نشاط الهلال الأحمر

(12) سجل التثقيف الصحي

(13) إرشادات الأمن والسلامة والإخلاء أثناء الكوارث

(14) إعلان التطعيمات المناسبة للمرحلة العمرية ومواعيدها

عاشرا الفناء والمعامل

يجب توافر الأتى:

1) وثيقة معلنة للرؤية والرسالة

2) ملصقات ولوحات) إرشادات نظافة– صحة -رياضة(

3) لوحات إرشادية لمباني المدرسة بالأسهم

4) إعلان مواعيد مقابلة أولياء الأمور قرب المدخل

5) ملاحظة مساحة الفناء بالنسبة للعدد الكلى بالمدرسة (الطابور(

6) ملاحظة أدوات الرياضة المتوفرة في الملعب وحالاتها

7) جدول حصص التربية الرياضية

8) لائحة الطلاب وميثاق الطالب

9) تحديد نقطة الأمان عند إخلاء المباني

10) أماكن خراطيم الحريق ومصدر المياه للضغط العالي

11) أماكن مناسبة لجلوس المتعلمين أثناء الفسحة

12) سلامة أبواب الخروج ومناسبتها لقواعد الأمن والسلامة

13) لوحة مومنة لإعلان الفائزين في المسابقات الرياضية

14) إرشادات الأمن والسلامة والإخلاء أثناء الكوارث

15) لوحة شرف للمتميزين دراسياً وفى الأنشطة

16) سجل استخدام الملاعب والفناء لخدمة المجتمع المحلى

الحادي عاشر موقع المدرسة :

مايجب الاطلاع علية على موقع المدرسة الالكتروني :

(1) إعلان الرؤية والرسالة

(2) تواصل المعلم والمتعلمين وأولياء الأمور

(3) نتائج خطط التغيير والتجديد التربوي

(4) التواصل مع المجتمع الخارجي عبر الموقع

(5) استغلال التكنولوجيا للاتصال مع المجتمع

(6) إعلان المؤسسة عن خطتها لخدمة المجتمع المحلى على الموقع

(7) تنشر المؤسسة نتائج التقييم الذاتي على الموقع

(8) تنشر برامج تربوية على الموقع تناسب المستويات المختلفة

الثاني عاشر نسبة غياب الطلاب :

لحساب نسبة الغياب :

ثال :

عدد أيام الفصل الدراسي الأول 2009/2008 = 19 أسبوع

عدد الأيام الكلى = 19 114 = 6 × يوم

عدد أيام العطلات والأجازات = 11 يوم

عدد أيام الدراسة المتوقعة = 114 – 11 = 103 يوم

جملة عدد التلاميذ المقيدين في بداية الفصل الدراسي = 500 تلميذ

جملة عدد أيام الدراسة المتوقعة = عدد التلاميذ × عدد الأيام المتوقعة 51500 = 103 × 500 =

يوم

جملة عدد أيام غياب التلاميذ أثناء الفصل الدراسي(من واقع سجلات الحضور والغياب 1000 = (

يوم نسبة الغياب = (جملة عدد أيام الغياب ÷ عدد أيام الدراسة المتوقعة) × 100 ÷ 1000) =

51500) × 100= 1.9 %

ملاحظات

(1) في حالة وجود حالات للطلاب المنقطعين عن الدراسة يتم استبعادهم) .

(2) طرحهم من عدد الطلاب المقيدين(

(3) الطالب المنقطع هو الذي تخطى نسبة الغياب القانونية بدون عذر مقبول

لحساب نسبة المنقطعون حتى نهاية الفصل الدراسي الأول

عدد طلاب المدرسة = 500 طالب عدد الطلاب المنقطعون عن الدراسة = 10 طلاب

نسبة المنقطعون عن الدراسة = (10 ÷ 500) × 100 = 2%

المعوقات العامة لتطبيق

إدارة الجودة الشاملة

وضع نظام للرقابة على الأداء للوقوف على مدى تحقيق الجودة الشاملة ويشمل ما يلي : وضع معايير لقياس الأداء , المتابعة , التقويم .

إن العمل على نجاح أسلوب إدارة الجودة الشاملة في التعليم ليس سهلاً وإن كان ممكناً ، بل يعد من أكبر التحديات التي تتطلب مزيداً من الصبر والالتزام ، كما أن هذا الأسلوب ليس علاجاً سر يعاً ، بل يتطلب فكراً بعيد المدى وتخطيطاً طويل الأجل لإعطاء نتيجة إيجابية ، إذ أن فلسفة إدارة الجودة الشاملة تتطلب تغييراً في ثقافة العمل ، أي الطريقة أو الممارسة اليومية التي يؤدى بها العمل بالإضافة إلى أن هذه الفلسفة لا تعني أن الجودة هدف محدد نحققه ونحتفل به ومن ثم ننساه ، بل تعبر الجودة عن هدف متغير ، أي تحسين الجودة بصفة مستمرة ، ولتحقيق ذلك الهدف يجب التغلب على بعض المعوقات التي تواجه تطبيق إدارة الجودة الشاملة في التعليم ومنها على سبيل المثال لا الحصر :

– المركزية في صنع السياسات التربوية واتخاذ القرار :ففلسفة إدارة الجودة الشاملة تعتمد على اللامركزية في صنع السياسات واتخاذ القرارات بحيث يعتمد على اتخاذ القرارات على المعلومات والبيانات التي يتم جمعها من القاعدة لا القمة ، أي العاملين في الميدان (المعلمين) والمستفيدين (الطلاب ، أولياء الأمور ، المجتمع) .

– ضعف نظام المعلومات في القطاع التربوي واعتماده على الأساليب التقليدية مما يصعب توصيل المعلومات لصانعي القرار في الوقت المناسب.

– عدم توفر الكوادر التدريبية المؤهلة في مجال إدارة الجودة الشاملة لتجربتها ومحاولة تطبيقها .

– التمويل المالي : يحتاج تطبيق نظام الجودة الشاملة في العمل التربوي إلى ميزانية كافية .

– الإرث الثقافي والاجتماعي : حيث سيواجه تطبيق إدارة الجودة الشاملة مقاومة كبيرة من قبل الذين اعتادوا على الأساليب التقليدية وعدم تقبل أساليب التطوير والتحسين.

أهم المعوقات لتحقيق الجودة

1. عدم التزام الإدارة العليا .

2. التركيز على أساليب معينة في إدارة الجودة الشاملة وليس على النظام ككل.

3. عدم حصول مشاركة جميع العاملين في تطبيق إدارة الجودة الشاملة .

4. عدم انتقال التدريب إلى مرحلة التطبيق .

5. تبني طرق وأساليب لإدارة الجودة الشاملة لا تتوافق مع خصوصية المؤسسة .

6. مقاومة التغيير سواء من العاملين أو من الإدارات .

7. توقع نتائج فورية وليست على المدى البعيد .

الخاتمة

تناول الباحث عرض قضية من القضايا التي تشغل اهتمام المجتمعات في دول العالم كافة، وهي كيفية التعامل مع متغيرات العصر ، والآثار المترتبة علي شئون الحياة نتيجة لهذه المتغيرات ، والتعليم بوصفه جزءاً فعالاً في منظومة المجتمع يؤثر فيها ويتأثر بها ، يعد من أكثر شئون الحياة تأثرا بهذه المتغيرات .

والعولمة من المتغيرات التي فرضت نفسها بقوة في هذا العصر، لأنها في جوهرها عملية اقتصادية ، وكما هو معلوم؛ فأن الاقتصاد عصب المجتمعات الإنسانية، إذ يؤثر في مناحي حياة المجتمع بعامة،وقد وتوصل الباحث من خلال الدراسات والبحوث التي أجريت في هذا المجال إلي ما يأتي :

. العولمة ظاهرة اقتصادية تهدف إلي سيطرة رأس المال العالمي علي القوى السياسية والعسكرية والثقافية والاجتماعية في العالم.

. العولمة فكرة صهيونية، تحاول عن طريقها منظمات الصهيونية العالمية السيطرة علي العالم.

ومن المتغيرات التي شهدها العصر الحالي ، هذا التطور الكبير في مجال التكنولوجيا والمعلومات و وسائل الاتصال ؛والذي يعد غاية في التطور والتعقيد ، الأمر الذي جعل من هذا التقدم عائقا وتحديا لمجتمعات الدول النامية، التي لم تتمكن نظم التعليم فيها من ملاحقة كل هذا الكم من التطور .

أما في مجال التعليم، فلقد تأثر التعليم بفعل قوى المتغيرات ، الذي فرضت عليه مهارات ومعلومات جديدة ، و أصبح التعليم مسئولا أمام الرأي العام في المجتمعات ،عن كل ما يلحق بها من قصور اقتصادي أو سياسي أو ثقافي، وعلي الرغم من أن البعض يشكك في قدرات التعليم علي القيام بمهامه ، جدواه الاقتصادية ، ونظرية رأس المال البشري، فأن التعليم أفضل

أنواع الاستثمار، وأن كان الكثير من عوائده غير منظور ، وأن تحقق الجدوى الاقتصادية للتعليم ، تتوقف علي جودة مدخلاته، ومن ثم جودة مخرجاته ؛ فتتحقق الجدوى ؛ ويعظم العائد.

المصادر والمراجع

(1) 1. إبراهيم، مجدي عزيز، تطوير التعليم في عصر العولمة، القاهرة: مكتبة الأنجلوا،2000.

(2) إبراهيم، د.مجدي عزيز :" تطوير التعليم في عصر العولمة " ، القاهرة ، مكتبة الأنجلو المصرية ، 2000م.

(3) الأبراشي، محمد عطية : " روح التربية والتعليم " ، القاهرة ، دار الفكر العربي ، 1413هـ.

(4) الثنيان، د.عبد العزيز بن عبد الرحمن : " رؤية حول المستقبل التعليمي " ، المعرفة ، المملكة العربية السعودية ، العدد(35) ، 1419هـ.

(5) الحامد، د.محمد بن معجب : " تطوير المناهج الدراسية بين الواقع والتطلعات " ورقة عمل مقدمة إلى اللقاء السنوي السادس لمديري التعليم بأبها، المعرفة ، المملكة العربية السعودية ، العدد(35) ، صفر 1419هـ.

(6) الرشيد، د.عبد الله بن أحمد : " الأثر المتبادل بين نقل وتوطين التقنية ومستقبل التربية والتعليم في المملكة العربية السعودية " ورقة عمل مقدمة إلى اللقاء السنوي السادس لمديري التعليم بأبها، المعرفة ، المملكة العربية السعودية ، العدد(35) ، صفر 1419هـ.

(7) السعد، نوره خالد : " المواجهة بالاقتناع والإقناع "، المعرفة ، المملكة العربية السعودية ، العدد(48) ، ربيع الأول 1420هـ.

(8) السنبل،عبد العزيز : " كيف نواجه العولمة " ،المعرفة ، المملكة العربية السعودية ، العدد(48) ، ربيع الأول 1420 هـ.

(9) الشافعي،أ.د. إبراهيم محمد وآخرون : " المنهج المدرسي من منظور جديد " ، الرياض ، مكتبة العبيكان ، ط1 ، 1417هـ.

(10) الطرابلسي، سمير مصطفى : " العرب في مواجهة العولمة " المعرفة ، المملكة العربية السعودية ، العدد(47) ، صفر 1420هـ.

(11) العواد، د.خالد بن إبراهيم : "مؤشرات حول مستقبل التربية في المملكة العربية السعودية " ورقة عمل مقدمة إلى اللقاء السنوي الد سادس لمديري التعليم بأبها، المعرفة ، المملكة العربية السعودية ، العدد(35) ، صفر 1419 هـ.

(12) اللقاني، د.أحمد حسين وغيره : " التدريس الفعال " ،القاهرة ، عالم الكتب ، د.ت.

(13) اللقاني، د. احمد حسين : " المناهج بين النظرية والتطبيق "، القاهرة ، ط4، عالم الكتب، 1995م.

(14) حمدان، د. محمد زياد : " تخطيط المنهج/الكتاب المدرسي " ، الأردن ، دار التربية الحديثة ، 1418هـ.

(15) سالم، د. مهدي محمود وآخر : " التربية الميدانية وأساسيات التدريس " ، الرياض ، مكتبة العبيكان ، ط2 ، 1419هـ.

(16) شحاتة، د.حسن : " المناهج الدراسية بين النظرية والتطبيق " ، القاهرة ، مكتبة الدار العربية ، ط1 ، 1419هـ.

(17) 16. عشقي، أنور : " العولمة : الشياطين تختبئ في التفاصيل " ،المعرفة ، المملكة العربية السعودية ، العدد(48) ، ربيع الأول 1420 هـ.

(18) قطامي، د.يوسف وآخر : " نماذج التدريس الصفي " ،عمان ، دار الشروق للنشر والتوزيع ،ط2 ، 1998م.

(19) مرسي، د.محمد عبد الحليم : " المعلم /المناهج وطرق التدريس" ، الرياض ، دار الإبداع الثقافي ، ط2 ، 1415هـ.

(20) مكتب التربية لدول الخليج العربي، " وثيقة استشراف مستقبل العمل التربوي في الدول الأعضاء بمكتب التربية لدول الخليج " ،1419هـ.

فهرس